وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تبسة

كلية الحقوق و العلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة السورية الراهنة: الدوافع و الرهانات 2011 -2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة

ابتسام زمال

إشراف الأستاذ

أمين البار

الاســـم و اللـــقـــب	الرتـــبـــة	الصـــفـة
سمية بلعيد	أستاذ مساعد قسم – أ–	رئيسا
أمين البار	أستاذ مساعد قسم –أ–	مشرفا و مقررا
ازروال يوسف	أستاذ مساعد قسم –أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في

يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن، و لو زيد كذا لكان

يستحسن، و لو قدم هذا لكان أفضل، و لو ترك

هذا لكان أجمل،

و هذا من أعظم العبر، و دليل على استيلاء النقص

على جملة البشر.

العماد الأصفهاني

شکر و عرفان

كلمة شكر

نحمد الله ونشكره على نعمه، فالحمد لله الواحد القهار، العزيز القهار، مقدر الأقدار الذي قدرنا ووفقنا على هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على تحصيل ثمرة جهودنا

ونخص بالذكر الأستاذة " البار أمين " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمـــــة

كل الأساتذة الذين حرصوا على تلقيننا العلم والمعرفة .

لكل الأصدقاء والرفقاء الذين ساهموا معنا من أجل هذا العمل

نشكر بالأخص الأخت "دلال بن جدو" التي ساعدتني كثيرا من أجل إخراج هذا العمل إلى النور .

كما أخص بالشكر الأستاذة "بلعيد سمية"، و الأستاذ "أزروال يوسف" على قبول مناقشة هذا العمل.

وشكـــــــــرا

الفصل الأول:
مدخل نظري لدراسة السياسة الخارجية

إن الطبيعة المركبة اهذه الدراسة، تجعلنا في هذه الخطوة أمام جملة من المفاهيم و المصطلحات ذات العلاقة بموضوع السياسة الخارجية، مما يستوجب تحديد المفاهيم الأساسية و المفتاحية التي يقوم عليها مستوى التحليل المنهجي المعتمد فيها، و كذا الالمام بالعوامل المؤثرة بهذه الظاهرة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

تتعدد التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية بتعدد المفكرين و المنظرين، كما ترتبط هذه الأخيرة بجملة من المفاهيم ذات الصلة، و سنقوم من خلال هذا الجزء نتطرق إلى جملة من التعاريف حول السياسة الخارجية، و المفاهيم ذات الصلة، و أبعاد السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية:

يقر دارسي العلاقات الدولية و السياسة الخارجية بالطبيعة المعقدة لهذه الأخيرة، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة، نفسية، وطنية، و دولية، وتجمع ما بين عدة اعتبارات تاريخية، ثقافية و عقلانية، لذلك فطموح وضع المفهوم المحدد يبقى حبيس عدة اعتبارات معرفية منهجية. و منه يعاني مفهوم السياسة الخارجية من عدم وجود تعريف محدد و متفق عليه من طرف الباحثين المتخصصين رفي العلاقات الدولية، إذ تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية بشكل أو بآخر. [1]

و عليه ستناول فيما يلي جملة من التعاريف التي وردت حول هذا الموضوع:

فالأستاذ "**فاضل زكي محمد**" يعرف السياسة الخارجية على أنها: «الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول».[2]

فهو يحصر السياسة الخارجية في علاقة الدولة الخارجية مع الدول الأخرى.

أما "دويتش" **Deutsch** فيوضح أن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال و أمن تلك الدولة و السعي من أجل حماية مصالحها الاقتصادية. [1] اما "دويتش" فهو يربط السياسة الخارجية بأمن الدول و مصالحها الاقتصادية .

---

[1])- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**(مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010)، ص ص.20، 23.

[2])- فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية**(بغداد: مطبعة شفيق، 1975)، ص. 23.

و يعرف الأستاذ "**علي محمد شمبش**" السياسة الخارجية بأنها : «مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة».[2]

هذا التعريف يرى بأن السياسة الخارجية هي مجمل الأفعال التي تقوم بها الدولة في سياقها الخارجي.

و يرى "**سنايدر**" أن السياسة الخارجية: «منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، او يتوقع حدوثها في المستقبل ».[3] فسنايدر يؤكد من خلال تعريفه هذا على أن السياسة الخارجية هي خيارات الدولة للتعامل مع مشاكل ماضية، او حاضرة او مستقبلية .

أما الدكتور "**محمد طه بدوي**" فيعرف السياسة الخارجية بأنها : «برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها و التي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ».[4]

و يذهب "مارسيل ميرل" **Marcel Merle** إلى أن السياسة الخارجية: «هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج مشاكل تطرح في ما وراء الحدود».[5] أما هذا التعريف فيقتصر على كون السياسة الخارجية تطرح لحل مشاكل خارج حدود الدولة، أي هي نقيض للسياسة الداخلية.

و يعرفها "**محمد السيد سليم**" بأنها: «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي».[6] ركز محمد السيد سليم من خلال تعريفه على الطابع الرسمي و البرنامجي للسياسة الخارجية.

أما الدكتور "**حامد ربيع**" فيرى السياسة الخارجية على أنها: «جميع صور النشاط الخارجي حتى ولولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية أي أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة

---

[1]- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** (مصر: دار الرواد)، ص. 12.

[2]- علي محمد شمبش،**العلوم السياسية** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1988)، ص ص.341، 342.

[3]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**(مصر: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1998)، ص.12.

[4]- محمد طه بدوي و آخرون، **العلاقات السياسية الدولية**(مصر: المكتبة المصرية، 2003)، ص ص.397، 378.

[5]- سعد توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**(الأردن: دار وائل للنشر، ط1، 2000)، ص. 15.

[6]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص. 16.

الخارجية تنطوي و تندمج تحت هذا لباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية».[1] هذا التعريف يؤكد على دور الفواعل الرسمية بالإضافة إلى الفواعل الغير رسمية في السياسة الخارجية للدول، هذا التعريف فيه نوع من الشمول لفواعل السياسة الخارجية.

في حين يشير الدكتور "**علي الدين هلال**" إلى أن السياسة الخارجية يقصد بها عموما: «مجمل نشاط و سلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي».[2] ركز على الدولة كفعل رئيسي في مجال السياسة الخارجية، و أهمل بقية الفواعل.

و من جهته يفرق الأستاذ "دانيال باب" **Daniel Papp** بين عملية السياسة الخارجية و المقصود بالسياسة الخارجية;فعملية السياسة الخارجية هي: «مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية »، أما السياسة الخارجية فتعني: «الأهداف الموجهة في شكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية».[3] فرق الأستاذ "دانيال باب" بين السياسة الخارجية و عملية السياسة الخارجية و كلاهما تعتمد على أفعال الدولة كفاعل رئيسي.

أما الاستاذ "**مازن الرمضاني**" فيقدم تعريفا يبرز فيه عنصرا هاما و محددا في فهم السياسة الخارجية و هو البعد الرسمي (L'aspect officiel) أو سمة التأثير لصانع القرار، إذ يرى ان السياسة الخارجية هي: «السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار».[4]هذا التعريف ركز على دور سلوك صانع القرار في التأثير على السياسة الخارجية.

و يرى الأستاذ "فريديريك شاريون"**Frédréric Charillon** أن السياسة الخارجية هي: "أداة تسعى الدولة من خلالها لتشكيل بيئتها السياسية الدولية، ولكنها ليست فقط شأنا يخص العلاقات بين الحكومات [.....]. كما انه يمكن اعتبارها سياسة عامة – كقطاعات أخرى– بمعنى السياسة يتم وضعها و تجسيدها من قبل أجهزة الدولة بوسائل محدد، و بهدف الوصول إلى غايات محددة و لكنها سياسة عامة ذات خصوصية كبيرة

---

[1])- حامد ربيع ، **نظرية السياسة الخارجية**(مصر: مكتبة القاهرة الحديث)، ص.7.

[2])- علي الدين هلال، **امريكا و الوحدة العربية: 1945- 1982**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1989)، ص.23.

3)- عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص ص.29، 30.

[4])- زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**(الجزائر: دار الوسام العربي، ط1، 2011)، ص.

شعاع حركتها يتجاوز بالتعريف بالإقليم الوطني، و ينظر إلى عملية القرار فيها كمجال خاص للمسؤولين الأعلى مستوى في الدولة" [1]و يعتبر هذا التعريف شاملا للسياسة الخارجية من عدة جوانب.

في حين يعرف "**باتريك مورغان**" السياسة الخارجية بأنها: «التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، او ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعليين الدوليين الآخرين».[2] ركز "باتريك مورغان" على تأثير صناع القرار السلطويون على سلوك الفاعلين الدوليين

كذلك فإن "**فان ويلكنفيلد**" و زملاؤه يعرفون السياسة الخارجية على أنها: «تلك الأفعال الرسمية التي تبادر بها الدول ذات السيادة بهد تغيير أو خلق ظروف جديدة في خارج حدودها السيادية....» [3]. حصر هذا التعريف السياسة الخارجية في الأفعال الرسمية للدول السيادية خارج حدودها.

في حين يعرفها روزنو بأنها: «منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا».

و في تعريف آخر لرزنو: «هي التصرفات السلطوية التي تتخذها او تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة».

ويبدو مما سبق من جملة التعريفات(باستثناء تعريف روزنو الذي يعتبر اكثر شمولا) انها تعاني قصورا في تعريف عملية السياسة الخارجية و الإلمام بجميع أبعادها، فالملاحظ على هذه التعريفات انها تركز على بعد واحد و تهمل بقية الأبعاد، و كما ان بعض التعريفات شديد العمومية بقدر الذي يجعلنا لا نميز السياسة الخارجية عن بقية السياسات الأخرى. [4]

و يمكن اعتبار تعريف الدكتور "**عبد الوهاب الكيالي**" تعريف شامل و الذي يعرفها بأنها: «تنظيم نشاط الدولة، و رعاياها و المؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول و التجمعات الدولية، و تهدف السياس الخارجي إلى صيانة استقلال الدولة و أمنها و حماية مصالحها الاقتصادية.....و هنا كعوامل رئيسية تؤثر

1)- **المرجع نفسه**، ص. 32.
2)- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.9.
3)- **المرجع نفسه**، ص.10.
4)- **المرجع نفسه**، ص.

في تحديد السياسة الخارجية: كطبيعة نظام الدولة و الوضع الداخلي عموما و موقعها الجغرافي، و القوة العسكرية و الموارد الطبيعية و عدد السكان و التكوين الثقافي و التاريخي و الحضاري». [1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية و مفاهيم ذات الصلة

أولا: السياسة الخارجية و الاستراتيجية:

الاستراتيجية: "فن توظيف امكانيات الدولة المتاحة و تهيئة بيئتها الداخلية و الخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف" أو هي:" القدرة على التأثير على الفاعل عن طريق التوظيف الرشيد للإمكانيات المتاحة للأمة سبيلا لتحقيق اهدافها العليا بأقل الكلف".[2]

أما السياسة الخارجية كما يعرفها علي الدين هلال:" مجموعة الانشطة و التصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق اهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة".[3]

و تكمن العلاقة ما بين الاستراتيجة و السياسة الخارجية في ان كلاهما يوحي بخطة موضوعة لموضوع التنفيذ، و تحدد هذه العلاقة ما ينهما عندما تكون الاستراتيجة الموضوعة وضعت لشؤون الدولة الخارجية، و اتسمت بالشمول، أي احتوت جوانب شؤون الدولة المختلفة من سياسة اقتصادية وعسكرية و ثقافية و غيرها، عندها تكون متطابقة مع السياسة الخارجية، ذلك لأن السياسة الخارجية في حد ذاته هي خطة شاملة لرسم شؤون و علاقات الدولة المعنية مع غيرها من الدول في الميادين المختلفة من سياسية و عسكرية و اقتصادية و غيرها. أما إذا وضعت الاستراتيجية لتشمل جانبا معينا من حياة الدولة الخارجية كالجانب السياسي أو العسكري مثلا، عندها تكون استراتيجية عسكرية أو سياسية وعندها تصبح جزء من السياسة الخارجية للدولة. [4]

---

[1])- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج3(لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2، 1993)، ص ص. 386، 387.

[2])- سامر مؤيد، "الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي"، في **http://www.fcdrs.com/magazem/431.html** (21/03/2015)

[3])- علي الدين هلال، "الأمن القوم العربي: دراسة في الأصول"، **شؤون عربية**، العدد 35(1984)، ص.19.

[4])- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، "الاستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط: 2000- 2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2012)، ص.39.

ثانيا السياسة الخارجية و الدبلوماسية:

الدبلوماسية تعرف على أنها: "مجموعة من المفاهيم و القواعد و الاجراءات و المراسم المؤسسات و الاعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية و الممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية و الاقتصادية) و السياسات العامة و للتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال و تبادل و إجراء المفاوضات السياسية و عقد الاتفاقات و المعاهدات الدولية و تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية، من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية و التأثير على الدول و الجماعات الخارجية بهدف إستمالتها و كسب تأييدها بوسائل شتى منها ماهو إقناعي و أخلاقي و منها ما هو ترهيبي (مبطن) و غير أخلاقي. [1]

الفارق الأساسي بين الدبوماسية و السياسة الخارجية هو أن الأخيرة تضعها المؤسسات الدستورية في الدولة ممثلة في رئيس الدولة، و الأجهزة التشريعية، و الوزارة، تعبيرا عن إرادة الشعب. أما الدبلوماسية فهي بقدر ما تعتبر أداة تنفيذ السياسة الخارجية و تحقيق أهدافها بقدر ما تكون أداة تحضير و إعداد لها في ذات الوقت. و إذا كانت الدبلوماسية هي الطريق الطبيعي و الأساسي لتنفيذ السياسة الخارجية (سواءا في السلم أو في الحرب)، فإنها ليست الطريق الوحيد، فقد تلجأ الدولة من أجل تحقيق أهدافها الخارجية إلى وسائل الضغط المختلفة فتلجأ إلى الضغط بواسطة الوسائل الاقتصادية أو العمل العسكري، فتخلق واقعا يدعو الدول الكبرى و أجهزة الأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلام العالمي إلى تدارك الأمر و التدخل.[2] و لقد عبر عن ذلك كينيث تومبسون Kenneth Thompson بقوله: السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما دبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها. [3]

---

[1])- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج2(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،ط2، 1993)، ص ص.658-662.

[2])- نسرين نموشي، "محاضرات في مقياس الدبلوماسية".(قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، السنة الجامعية 2013/2012).

[3])- بطرس بطرس غالي، "السياسات الخارجية للدول الكبرى"، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد 18(سبتمبر1992)، ص.26.

ثالثا : السياسة الخارجية و السياسة الداخلية:

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة كيف ما كانت طبيعتها هي إنعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، و بين من يرى بأن الفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية. [1]

لكن من جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياستين (الداخلية و الخارجية) تصاغ و تصنع داخل حدود الدولة و تتولى تنفيذها مؤسسات مخولة بذلك في تلك الدولة، لكن الاختلاف يكمن في أن الأولى توجه إلى الداخل بينما الثانية توجه إلى تحقيق أهداف خارج إقليم الدولة. فهناك نوع من التداخل و الغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياستين، و من هذا المنطلق يتضح لنا بأن تفسير و فهم العلاقة بين السياستين الداخلية و الخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية و تمييزها عن السياسة الداخلية.

فهذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث هناك مؤشرات تدل على ترابط وتداخل السياستين الداخلية و الخارجية، و في نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على إنفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أن علاقات التداخل لا تدل على تماثل السياستين أو تطابقهما، كما أن مؤشرات بين السياستين لا تدل على الفصل التام بينهما، إذ أن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية و الخارجية يفسر و يفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين، في حين يدل التباين بين السياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية. [2]

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الخارجية

حسب تعريف عبد الوهاب الكيالي للسياسة الخارجية تنصرف هذه الأخيرة إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية هي: الوحدوية، الرسمية العلنية الاختيارية، الهدفية، الخارجية، و البرنامجية.

---

[1])- James N.Rosenau, **International Politics And Foreign Policy**(New York : The Free Press,1969), P.261.

[2])- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص ص. 27، 28.

1- وحدوية السياسة الخارجية :

فوحدوية السياسة الخارجية يقصد أن السياسة الخارجية تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى.[1]

لكن القول بان السياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية واحدة لا يعني بالضرورة ان تلك الوحدات تنفذ سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات أو أن تلك الوحدة لا تتأثر بغيرها من الوحدات في صياغة تلك السياسة فالواقع أن تنفيذ تلك السياسة قد يتم مع الوحدات الدولية الأخرى. [2]

و منه فالمقصود هنا ان برنامج السياسة الخارجية هو الذي يعبر عن حركة وحدة دولية واحدة إزاء البيئة الخارجية، وقد تكون تلك الحركة منفردة حين تتصرف الوحدة بشكل مستقل، و قد تكون أيضا حركة جماعية حين تشترك مع غيرها من الوحدات التي تشاركها البرنامج ذاته، او حتى جزء منه على الأقل في تنفيذه. [3]

2- الطابع الرسمي للسياسة الخارجية:

كذلك تتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي فهي تمثل: "تلك السياسة التي يصوغها الرسميون للوحدة الدولية أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة، و هؤلاء الأشخاص يشملون: رئيس الدولة، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، و وزير الدفاع، و غيرهم من الأشخاص الذين يعملون في مجال السياسة و يتحدثون باسم الدولة.

و الملاحظ هنا أن هؤلاء الأشخاص يعملون في مجال السلطة التنفيذية، لكن الأستاذ "ميهان" يرى ان السياسة الخارجية تشمل تلك السياسات القادرة على ان تنتج آثارا سلوكية خارج حدود الدولة، أي أنه عند تحديد خصائص السياسة الخارجية فإنه يجب أن نأخذ في الإعتبار السياسات غير الرسمية. [4]

3- علنية السياسة الخارجية:

---

[1]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**،ص.13.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.14.
[3]- **المكان نفسه.**
[4]- **المرجع نفسه**، ص ص .15.

يقصد بهذا الطابع أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة و قابلة للملاحظة، فهي لم تكن بمحض الصدفة و لكن صانعي السياسة الخارجية قصدوا اتباعها لتحقيق اهداف معينة و اعترفوا بمسؤولياتهم عنها. أي أن برنامج السياسة الخارجية لا يشمل سوى مقاصد صانعي السياسة الخارجية الرسميون، أما غيرها التي تأتي اعتباطيا لا يمكن ان يشملها برنامج السياسة الخارجية.

كما أن برامج السياسة الخارجية تكون قابلة للملاحظة من خلال أدوات التحليل العلمي لأقوال و أفعال صانعي السياسة الخارجية،و في هذا الصدد تقع على عاتق دارسي السياسة الخارجية و مهمة الموازنة بين الأقوال و الأفعال لاستخلاص حقيقة السياسة الخارجية،

إضافة إلى استكشاف مدى التوافق بين الأقوال و الأفعال من ناحية و نمط تعبئة الموارد من ناحية أخرى. [1]

4- الطابع الإختياري للسياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية عنصر الاختيار، و يقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة. [2]

5- الطابع الهدفي للسياسة الخارجية:

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف و تعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية و لكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف. [3]

و هناك صعوبة في تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية و تعود هذه الصعوبة إلى عاملين:

- تنوع و تعدد و اختلاف الأهداف و الذي يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها و طبيعة قوة الدولة.
- الأهداف بالنسبة للدولة ليس متساوية في أهميتها بل هي متدرجة في الأهمية. [4]

---

[1])- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص ص. 18-20.
[2])- **المرجع نفسه**، ص.21.
[3])- **المرجع نفسه**، ص.23.
[4])-أشواق عباس، "السياسة الخارجية"، **الحوار المتمدن**، العدد 1291(أوت/2005)، في www.alhewar.org

لكن نستطيع بشكل عام ان نحدد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لكل دولة: [1]

1- المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و أمنها القومي.

2- زيادة قوة الدولة: يرتبط بالهدف الأول، بل و هو الأداة و الوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أمنها .

فقوة الدولة مزيج من العوامل السياسية و الاقتصادية و البشرية الجغرافية و التكنولوجية و النفسية أي أن قوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية.

3- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة: و الذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة.

بل ان وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.

6- الطابع الخارجي للسياسة الخارجية:

السياسة الخارجية و ان كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف اتجاه الوحدات الخارجية الأخرى، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، فالسياسة الخارجية تقع خارج نطاق سيطرة الوحدة الدولية أو الدولة، بينما السياسة الداخلية تقع في نطاق سيطرة الوحدة الدولية. [2]

إلا أن هذا التحديد لموضوع السياسة الخارجية يثير إشكاليات هامة تعلق بالحدود المنهجية للسياسة الخارجية و تمييزها عن السياسة الداخلية، إذ أن من المتصور أن تتبع الوحدة الدولية سياسة تبدو و كأنها خارجية و لكنها في الواقع تهدف إلى تحقيق أهداف داخل الدولة، ولحل هذه الإشكالية يجب التمييز ما بين الموضوع المباشر في السياسة الخارجية و الذي يعني: الأهداف المعلنة التي تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيقها. و الموضوع غير المباشر و الذي يتعلق بالنتائج التي تكون خلف هذه السياسة و لكنها ليست محددة صراحة كجزء من هذه السياسة. و بالتالي نجد ان السياسة تصنف على أنها سياسة خارجية طالما

---

[1])- **المكان نفسه.**

[2])- محمد بن شاهين، **"الطابع الخارجي للسياسة الخارجية"**، في

ahmedwahben.com/aforum/viewtopic.php ?f=12&t=28499 (11/03/2015)

أنها تهدف إلى تحقيق نتائج خارج حدود الدولة بشكل علني، و إن كانت هذه السياسة تهدف في التحليل النهائي إلى تحقيق نتائج داخل الدولة. [1]

7- الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي برنامج يشمل مجموعة من الأبعاد، و تنصرف السياسة الخارجية إلى برنامج يتضمن بعدين رئيسين ; البعد الأول يتمثل في البعد العام و يشتمل على التوجهات، الأدوار، الأهداف، و كذلك الاستراتيجيات. أما البعد الثاني فهو يتضمن مجموعة القرارات و السلوكيات.

البعد الأول يتسم بالعمومية و الشمول و صعوبة تحكم صانع السياسة الخارجية في القوى المحددة له، و بالذات على مستوى التوجهات و الأهداف و بصعوبة القياس الكمي. أما البعد الثاني فإنه أكثر تحديدا، و أكثر قابلية للقياس الكمي. [2]

أولا: البعد العام:

1- التوجهات: التوجه يعرف بأنه: " الطابع العام و الخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولة، عبر فترة زمنية طويلة نسبيا".[3]

و يمكن تصنيف الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية إلى ثلاثة توجهات أساسية، هي:

أ- الاتجاه الانعزالي(الانكفائي): لا يمكن فهم العزلة هنا بمعناها المطلق، أي التقوقع التام بقطع كافة أوجه الاتصال و التفاعل مع بقية وحدات النسق الدولي، و لكن المقصود هنا العزلة النسبية أي بمعنى التقليل من درجة الانغماس في البيئة الدولية إلى أدنى قدر ممكن. و بهذا فإن العزلة تعرف على أنها: " اختيار يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات، خصوصا السياسية و العسكرية".[4]

---

[1])- **المكان نفسه**

[2])- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.36.

[3])- زهير بوعمامة، **"**سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الامن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**"**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام،2008)، ص.24.

[4])- ابراهيم نوار، **"**السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة**"**، **السياسة الدولية**، العدد 110(أكتوبر 1992)، ص.23.

ب-الاتجاه التدخلي: يرى مايكل كلير Michael Kleer أن مفهوم التدخل يمكن حصره في: "محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الأخرى، من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها".[1]

هذا يعني حسب كلير أن محاولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى بدون التدخل في تركيب السلطة السياسية لا يدخل في إطار مفهوم التدخل. [2]

ج- الاتجاه الحيادي الغير منحاز: أن اهم ما يميز وضع الدولة المحايدة عن وضع الدولة غير المنحازة هو أن الأولى يكون وضعها ناتج عن نظام قانوني معين يحدد لها واجبات و حقوق قانونية معينة، و كذلك عن قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها تعطيها ضمانات بهذا الخصوص. أما الدولة غير المنحازة فهي التي تكون قد اختارت هذا التوجه غير المنظم قانونا بإرادتها، و بالتالي لا يترتب عن ذلك أي التزامات قانونية و لا يوجد عنها أي ضمانات بأن موقفها سيحترم من قبل الدول الأخرى في حال قيام نزعات بينها. [3]

2- الأدوار:

يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النساق الدولي و وحدات مختلفة أن تحدد الوحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، و الوظيفة الرئيسية التي تؤديها في إطاره في بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، و ما هو ما يعبر عنه بالدور Role الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي. [4]

3- الأهداف:

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم و المصالح الأساسية للوحدة الدولية. و يقصد بالأهداف التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الاوضاع التي تود الوحدة الدولية أن

---

[1])- زهير بوعمامة، **امن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص.44.
[2])- **المكان نفسه**.
[3])-**المرجع نفسه**، ص ص. 46، 47.
[4])- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.48.

تحققها في البيئة الخارجية و ذلك بالتأثير في النسق الدولي او في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد. [1]

4- الاستراتيجيات:

استراتيجيات السياسة الخارجية يقصد بها:" الحسابات الشاملة لصانع السياسة الخارجية للعلاقة بين الأهداف المحددة، و الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف." و من ثمة، فاستراتيجية السياسة تعبر عن تصور شامل للخطوات الاجرائية اللازمة لنقل أهداف السياسة الخارجية من حيز التصور إلى حيز التنفيذ. [2]

و تتضمن استراتيجية السياسة الخارجية الأبعاد التالية: [3]

1- الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية، و يقصد بذلك وضع أولويات تلك الأهداف و ربط تلك الأولويات بمواقف محددة في السياسة الخارجية.
2- المدى الزمني اللازم لتحقيق كل من أهداف السياسة الخارجية سواء في المدى الطويل او المتوسط، أم القصير .
3- الأدوات المناسبة لتحقيق كل من أهداف السياسة الخارجية.
4- المقدرات النسبية، و يشمل ذلك تصور لحجم الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية مع تصور لمقدرات الخصوم.
5- الوحدات الدولية التي يتعامل معها، و نوعية التحالفات الأساسية و الفرعية التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر على أهدافه، و ماهي التحالفات التي يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف.
6- قواعد المباراة الدولية، و يقصد بذلك الحدود التي يمكن يف إطارها التحرك في المجال الخارجي.

وهناك أربعة عوامل أساسية تدفع الوحدة الدولية إلى تبني واحدا من هذه التوجهات و هي: [4]

1- الوضع الجيوسياسي للوحدة الدولية.
2- البيئة الخارجية.

---

[1])- **المرجع نفسه**، ص ص.
[2])- علي الدين هلال، "مفهوم الاسترتيجية في العلوم الاجتماعية"، الفكر الاستراتيجي العربي(أفريل 1982)، ص ص.7-28.
[3])- محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص. 54، 55.
[4])- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص. 160.

3- البيئة السياسية المجتمعية للوحدة الدولية، خاصة ما يتعلق بنظام الحكم و القيم و التوجهات السياسية و الاجتماعية لدى القوى الفاعلة.

4- إدراك وجود خطر خارجي على الدولة يشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لأمن مصالح الوحدة السياسية.

ثانيا: البعد المحدد:

يتضمن بعدين هما: القرارات و السلوكيات.

1- القرارات: القرار هو اختيار محدد يتم في لحظة محددة تبدأ و تنتهي في فترة زمنية معينة . فكل سياسة خارجية تتضمن سلسلة من القرارات تشكل في مجموعها المسار العام للسياسة الخارجية، وتنقسم إلى قرارات استراتيجة و أخرى تكتيكية. [1]

2- السلوكيات: ويمكن تعريف سلوك السياسة الخارجية بأنه كل تصرف قولي أو فعلي محدد زمانا و مكانا يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا التصرف باسم الوحدة، و الموجه إلى الوحدات الخارجية من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[2]

[1])- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.57.

[2])- **المرجع نفسه**، ص. 58.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية بعوامل متنوعة و حديثة، ففي الماضي كانت للعوامل التقليدية مثل الجغرافيا و السكان الدور الأكبر في التأثير على السياسة الخارجية، إلا أنه مع التطور الحاصل ظهرت عوامل أخرى لا تقل أهمية أبرزها التطور التكنولوجي و دور صناع القرار و مع ذلك مازال البعض يعتقد باستمرار تأثير العوامل التقليدية حاليا، إلى جانب العوامل الحديثة.

المطلب الأول: العوامل المادية

1- العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية، ومن أكثر مقومات الدولة ثباتا، وهناك علاقة وطيدة بين الجغرافيا و السياسة، و أطلق على هذه الصلة علم الجغرافيا السياسية، و يعرف بأنه العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية و علاقاتها الخارجية. [1]

و كما نعرف دراسة العامل الجغرافي تتطلب دراسة الموقع و المساحة و الحدود و الموارد الطبيعية و تأثير ذلك على السياسة الخارجية للدولة.

أ- **الموقع:** المقصود بالموقع دراسة موقع الدولة فلكيا و نوع الموقع وكذا دراسة الموقع اتجاه الدول المجاورة، وفي دراسة الموقع الجغرافي فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو موقع الوحدة السياسية من الناحية الفلكية، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول و العرض، و لعل التحديد بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول، فعلى أساس الدرجات العرضية يتشكل المناخ بوجه عام، و كذلك النشاط البشري، و هذه الأمور حيوية في تشكيل و تحديد اتجاهات الدولة السياسية. [2] فالموقع له أهمية كبيرة بالنسبة للدولة حيث انه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها، فعلى سبيل المثال الدول التي لها سواحل وحدود بحرية و انفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالا بالعالم، و تتمتع بعلاقات سياسية و تجارية نشيطة مع الدول الأخرى أما الدول المنغلقة التي ليس لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا و يحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخرى . [3]

---

[1])-سعد حقي توفيق، **المرجع السابق**، ص.131.

[2])-لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص .

[3])- **المرجع نفسه**، ص.

و يمكن القول أن الموقع الاستراتيجي يمنح الدولة مركزا دوليا، و لكن ذلك ليس شرطا أساسيا، فهناك دول لها سواحل طويلة على بحار مهمة، ومع ذلك فهي ليست قوية، ولكن عموما موقع الدولة الملائم يكسبها أهمية استراتيجية خاصة و يزيد من قوتها. لكن في المقابل قد يجر الموقع الجغرافي الدولة أحيانا لمشاكل كثيرة، فغالبا ما تسعى الدول القوية للاستيلاء على المراكز الاستراتيجية خاصة الدول الكبرى التي لا تقع فيمركز استراتيجي دولي مهم لكونها بعيدا عن البحار على سبيل المثال مما يدفعها إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية لهذه الدول الضعيفة. [1]

ب-المساحة: تتباين دول العالم من حيث المساحة، فمنها دول تشغل مساحة شاسعة على سبيل المثال: روسيا، الصين ..... و منها دول تشغل مساحة صغيرة مثل: سويسرا، لبنان..... و تتمثل اهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية و تباينها، كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكان الدفاع في العمق، فالدولة ذات المساحة الصغيرة لا تلبث أن تستسلم امام جحافل الجيوش الغازية، كما حدث في بعض دول أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد استسلمت كل من بلجيكا، هولندا، و النمسا خلال فترة قصيرة عندما اجتاحها الجيوش الألمانية، بينما استطاع الاتحاد السوفياتي الصمود. [2]

و تكفل المساحة الكبيرة امتيازا عسكريا آخر، ذلك أنه إذا هزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع و السيطرة عليه لاسيما إذا كانت كثيفة السكان. و لمساحة الدولة تأثير كبير ومباشر على قدرتها في أن تستخدم القوة في الدفاع عن نفسها. فالمساحة الكبيرة تساعد على أن تكفل للدولة و سائل الإقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس، اما الدول ذات المساحة الصغير فهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء.[3]

لكن في المقابل فإن المساحة الواسعة قد يكون لها جانب سلبي، و خصوصا إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل الصحاري و الجبال الشاهقة، فهذا يؤدي لقلة عدد السكان فيها أو انفصال مجموعات معينة كونها بعيدة عن المركز و رغبتها بالاستقلال، أو أن تصبح مراكز ازعاج للنظام

---

[1])- **المرجع نفسه**، ص.35.

[2])- الجغرافيا السياسية، في

www.qalqilia.edu.ps/political:htm (27/03/2015)

[3])- **المكان نفسه.**

الحاكم رغبة منها في الانفصال و كذلك فإن التخلل السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى، و ذلك لسهولة اقتطاع أجزاء منها، لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضاءل. [1]

ج- **الحدود:** هي فواصل طبيعية أو اصطناعية بين أقاليم مختلفة هي دولة في غالبيتها، و تأتي أهميتها من حيث أنها تشكل الحد الذي تبدأ فيه سيادة دولة على إقليمها، و تستطيع من خلال ممارسة سلطاتها عليه، من وراءه تنتهي هذه السيادة أو هذه السلطات (حسب ما إذا كان الحد بريا أو بحريا). [2]

ويمكن تصنيف الحدود إلى حدود طبيعية و حدود اصطناعية. و يقصد بالحدود الطبيعية: تلك الحدود التي تتبع مظهرا جغرافا طبيعيا كالأنهار، الجبال، و البحيرات، من أمثلة الحدود الطبيعية نهر الأردن الذي يفصل بين الأردن و فلسطين، و جبال الأنديز التي تفصل بين الأرجنتين و التشيلي. [3]

أما الحدود الاصطناعية فيقصد بها: الحدود التي تم ترسيمها من قبل الدول، و غالبا ما تكون خطوطا هندسية تمثل بالأسلاك أو العلامات. [4]

و من الناحية الاقتصادية تحيط الحدود بالأراضي التي يحق للدولة استغلالها اقتصاديا، كذلك تحدت لحماية موارد الدولة المالية العامة كالتعريفات الجمركية و الدعم السلعي و المواصفات و القواعد القانونية و الرقابية. [5]

و تساعد الحدود كذلك السلطة المحلية على فتح أبواب الاستيراد و التصدير و دخول البضائع و رؤوس الأموال و حرية التجارية و فرض الضرائب مثل الجمارك على الواردات، و في بعض الأحيان على الصادرات بالإضافة إلى أنها تعين السلطات على السيطرة على حركة العملة و المعادن الثمينة، مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي . و بالمقابل ينعكس طول الحدود سلبا، إذا كانت العلاقات متوترة بين

---

[1]- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص .37.

[2]- الحدود الدولية، الموسوعة العربية، في www.arab-ency.com (21/03/2015)

[3]- عبد الحكيم سليمان وادي،" الدولة و انواع الحدود"، في **pulpit.alwatanvoice.com/content/print/290793.html** (21/03/2015)

[4]- حمدي رجب،" الحدود الساسية و النظريات الاستراتيجية"،في www.mltaka.net/forums/multaka24571 (21/03/2015)

[5]- لويس حبيقة، "ترسيم الحدود من السياسة إلى الاقتصاد"، في (www.al-moharer.net/moh239/hobika239b.htm (21/03/2015)

دولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينهك الخصم و يطلب المهارة و القوة و التحمل و الأعباء الهائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود. و هذا يشكل عبئا اقتصاديا و عسكريا. [1] و للحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول، و نزاعات الحدود معروفة تاريخيا. [2]

2- الموارد الأولية: "Raw material"

الحياة الاقتصادية للدولة أضحت مشروطة بامتلاك أو عدم امتلاك الموارد الأولية و التي لها تأثير استثنائي في السياسة الدولية، و أصبح نادرا أن تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها، أو أن يكون لها مركز هام في الشؤون العالمية، إذا كانت تعاني من نقص أو عوز في الموارد الأولية. و كذلك القوة العالمية تبدو مستحيلة بدون تحقيق التصنيع الذي بدوره يعتمد على توفر المعادن. [3]

فالموارد الموجودة في الدول تمثل واحدة من أهم دعائم قوتها في سياستها الداخلية و الخارجية. و تشكل مسألة الحصول على الموارد أهمية قصوى لأغلب الدول بسبب كونها حيوية جدا، لذلك فالحصول عليها أصبح هدفا ملحا من اهداف السياسة الخارجية، و سابقا كان الحصول على الموارد يتم بالقوة من قبل الدول الاستعمارية بالسيطرة على المستعمرات، أما اليوم فقد اختلفت الطريقة حيث حل التفاوض حول اتفاقات التجارة محل الحركات الاستعمارية للحصول على الموارد الأولية، و منه أصبحت الدول تعتمد على التجارة للحصول على الموارد، و بسب وجود فوائد متبادلة تتضمنها اتفاقيات التجارة، يسعى كل طرف للحفاظ على علاقات الصداقة.

و تمثل الموارد الطبيعية عنصرا آخر من عناصر قوة الدولة العسكرية، و أهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة أمر واضح، فهذه الموارد الأولية تدخل في صناعة الأسلحة. كما ان هذه الموارد تلعب دورا بارزا في فرض الدولة نفوذها و سيطرتها على الدول الأخرى. [4]

لكن هناك نقطة هامة لتكون الموارد الأولية ذات تأثير في العلاقات الدولية هو أن تكون الدولة مالكة هذه الموارد قادرة على استغلالها و السيطرة عليها سياسيا و أن يكون لها قرار سيادي عليها و

[1])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص .37.
[2])- فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا السياسية (الاسكندرية، 1985)،ص. 57.
[3])-لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص. 39.
[4])- المرجع نفسه، ص.40.

إلا أصبح وجودها و عدمه سيان، كذلك فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلا يجعله دائما محل أطماع من قبل الدول الكبرى و قد تتعرض الدول مالكة له للغزو و الاحتلال.[1]

3- **العامل السكاني:** السكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة و مدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا و ترافق بعوامل أخرى أهمها: المستوى التعليمي و التقني الذي وصل له السكان و التماسك الاجتماعي و الابتعاد عن التفرقة بين الأجناس و الأعراق و سيادة التسامح بينهم و الترابط الروحي و المعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة و قوية و مؤثرة في العلاقات أما إذ كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا. [2]

4- **العامل العسكري:** لا يمكن إغفال أو انتقاص الدور المؤثر الذي تلعبه القوة العسكرية في العلاقات الدولية فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة و ذلك لكي تحافظ على أمنها القومي و تحمي مقدراتها و تحقق أهدافها فامتلاك السلاح أمر ضروري لكل دولة و به تقاس أهمية الدولة و قوتها و قدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل و مؤثر. [3]

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة و المؤثرة في السياسة الخارجية، و دوره كمحدد للنصر و الخسارة جلي وواضح . و طالما تبقى الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فإن القوة العسكرية مسألة حيوية جدا من أجل البقاء، و القوة العسكرية وسيلة للسياسة الخارجية تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخرى و ان غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات و الأدوار و الأهداف و أفعال الدول الأخرى. [4]

---

[1]) عبد المولى هايل طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** (الأردن: دار الكندي للنشر و التوزيع، 2010)، ص.23.

[2])- عبد المولى هايل طشطوش، "العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة"، في www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3090.html (11/03/2015)

[3])- **المكان نفسه.**

[4])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.41.

المطلب الثاني: العوامل الإجتماعية

1- **الطابع القومي:** بما أن نظرية الطابع تدخل في إطار العوامل المعنوية المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية فهي مما لا سك فيه تتكون من مجموعة من العوامل و المكونات و التي تشكل نظرية الطابع القومي بمعناها الشمولي حسب علماء السياسة و على رأسهم: هولستي و سنايدر. [1] و

و هذه العناصر كالتالي:

أ- **الأيديولوجية:** بالإنجليزية "**Ideology**" و تتألف من مقطعين" Ideo" وتعني الأفكار و اللاحقة "logy " المتكررة في مصطلحات كثير من العلوم. و الإيديولوجيا تشير إلى منظومة فكرية و زمزية مبنية على جملة من الأسس و المسلمات التي تتخذها الجماعة البشرية التي قد تكون جماعة دينية أو عرقية او طبقية أو جهوية أو فئوية ، منطلقا و منهجا لها في العمل السياسي و الاجتماعي و الثقافي في مرحلة تاريخية معينة. [2] و فيما يخص الإيديولوجية كأحد عوامل نظرية الطابع القومي و أثره في السياسات الخارجية، فإن هناك رأيين متباينين الأول ينكر دورها و يقلل من أهميتها و الثاني يرى أنها العامل الأكثر أهمية في تقرير السياسة الخارجية. [3]

ب-**التركيب الاجتماعي و التكوين القومي:** تجانس أو تنافر التركيب الاجتماعي للسكان يؤثر بشكل ملحوظ في تكوين الظواهر السياسية في المجتمع، فالتجانس العنصري و العرقي و وحدة المعتقدات الدينية و التقارب في المستويات الحضارية تعين المجتمع السياسي في صنع وحدته السياسية و تنمية روابط العضوية و ليس هذا فحسب فهي أيضا تؤهله لتوطيد أسس استقرار سياسي، فالدولة اتي يحظى نظامها السياسي بدعم اجتماعي داخلي تصبح قادرة على المبادرة السياسية الخارجية و قادرة على صنع و تنفيذ قرارها السياسي الخارجي وعلى العكس من ذلك في حالة إنعدام أو قلة الدعم الاجتماعي الداخلي حيث يؤثر بشكل سلبي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي. [4]

---

[1])- **المرجع نفسه**، ص.42.

[2])- جاسم محمد باقر، "الايديولوجيا و السلطة السياسية"، في **www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50612** (25/03/2015)

[3])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.43.

[4])- مازن اسماعيل الرمضاني، **نظريات السياسة الدولية**(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985)، ص ص.210-212.

ج- **الثقافة و الشخصية:** يعرف "إدوارد تايلور" الثقافة بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و المعتقدات و الفن و الأخلاق و القانون و الأعراف و القدرات و العادات الأخرى التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في المجتمع. [1]

د- **العامل التاريخي:** هو كل ما تتركه التجارب التاريخية و القيم و التقاليد الاجتماعية لمجتمع ما من تأثيرات على نوعية سلوك أفراده و كذا في علاقاتهم المتبادلة من جانب و نوعية تفسيرهم للماضي و تقويمهم للحاضر و نظرتهم للمستقبل من جانب آخر، و رغم أن الدول و المجتمعات لها تجارب تاريخية خاصة بها، لكن يمكن أن تكون قد عاشت تجارب مشتركة و محددة مما يجعل أنماط سلوكها متشابهة أو متقاربة. [2]

هـ - **التصور:** يؤكد "هولستي" من خلال الدراسة التي أجراها عن جون "فوستر دالاس"(كان يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكية في عهد إيزنهاور) عن الدور الذي يمكن أن تلعبه تصورات صنع القرار في عملية صنع السياسة الخارجية. [3]

و التصور يرتكز على تقييم الواقع و تفسيره و معرفة ما إذا كان يهدد القيم الأساسية للدولة. [4]

و- **القيم:** هي كل الرموز التي يحملها الشخص بناءا على تصوراته(كالحرية و المساواة) و حددها "لاسويل" و "كابلان" على أنها نتيجة رغبة وهدف فهي ركن أساسي من أركان البيئة النفسية التي تشكل الجزء الرئيس من نماذج إدراك صانع القرار. [5]

ي- **الاتجاهات:** يعرفها "هولستي " على أنها: "المنطلقات التقويمية العامة لتلك الحقائق أو الظروف أو المواقف التي يتعامل بها وضع القرارات أو التي يراها من منظوره الخاص، فواضعوا السياسة يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر ببعض الاتجاهات المسبقة التي يحتفظون بها عن الأطراف الأخرى سواء عبرت عن مشاعر ثقة أو عدا أو شك أو ود او خوف و التي سيكون لها تأثير واضح في تحديد أهداف

---

[1]- مبروك بوطقوقة، "تايلور و المفهوم العالمي للثقافة"، في
www.aranthropos.com/%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%B1-%(24/3/2015)

[2]- مازن اسماعيل الرمضاني، **المرجع السابق**، ص.208.

[3]- محمد أحمد علي مفتي، "إدراك صانعي القرار لمواقف السياسة الخارجية"، في
. www.alukah.net/culture/0/64168(27/03/2015)

[4]- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.44.

[5]- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984)، ص.203.

و استجابة واضعي السياسة الخارجية لتصرفات الدول الاخرى و نواياها و دوافعها، و تؤثر في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي بالإيجاب أو السلب في اتخاذ موقف عدائي أو تعاوني من الطرف الآخر حسي الاتجاهات السائدة لكل طرف نحو الآخر. [1]

2- الرأي العام:

يعرف "جيمس برايس" الرأي العام بأنه: "اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجوع الآراء التي يدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة و الخاصة".[2]

في حين يعرفه "جيمس يانج" على الشكل التالي: " الرأي العام هو الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته و ذلك بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها على أن يتم الوصول إلى الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها العقل و المنطق، و ان يكون لهذا الحكم من الشدة و العمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة. [3]

تسعى أي حكومة إلى تعبئة أكبر قطاع ممكن من الرأي العام لتأييد سياسة معينة أو برنامج معين و رغم أن المؤسسات الرسمية لها تأثير فعال على صنع قرارات السياسة الخارجية لما تمتلكه من أجهزة و وسائل متعددة، إلا أن صانعي القرارات يأخذون في اعتبارهم الرأي العام و لاسيما في القرارات التي تتخذ قرب الحملات الانتخابية، بما يمكن من إرسال إشارات إلى المؤسسة التشريعية أو أي مؤسسة أخرى توضح اتجاهات الرأي العام لدى صناع القرارات بما يؤدي أو يعارض قرارا معينا. [4]

يمكن القول ان تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية يختلف باختلاف درجة أهمية القضايا المطروحة فيداد تأثيره إذا كانت القضية المثارة ذات أهمية مركزية بالنسبة له كقضية حرب مثلا، و تقل درجة تأثيره في السياسة الخارجية إذا كانت القضايا ثانوية كعقد اتفاقيات أو تقديم مساعدات اقتصادية لدول أخرى، و يمكن تحديد ثلاثة أشكال لتأثير الرأي العام على السياسة الخارجية: [5]

---

[1])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.45.

[2])- محمود حواس، "الرأي العام"، في

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51145(21/03/2015)

[3])- **المكان نفسه.**

[4])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.46.

[5])- **المكان نفسه.**

- **التأثير على أجندة السياسة الخارجية:** من خلال ترتيب أولويات القضايا لدى صناع السياسة الخارجية.
- **التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية:** يلعب الرأي العام دورا في وضع حدود معينة على إمكانية تحرك صانع القرار في اختيار بدائل معينة في السياسة الخارجية.
- **التأثير في الخيارات السياسية الخارجية:** تأثير الرأي العام على نوعية الخيارات التي يتم اختيارها من صانع القرار، لكن هذا النمط من التأثير نادر الحدوث.

3- الأحزاب السياسية:

يعرف "بنجامين كونستونت " **Bengamin Constont** الأحزاب السياسية بأنها: "جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين"، أما "جون جيكال" **Jean Giquel** و "أندري أوريو" **André Hauriou** فيعرفان الحزب السياسي بأنه: "تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني و محلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي و يهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة ".[1]

يتأثر صنع القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام السياسي فإذا كان النظام ديمقراطي تعددي فهذا يؤدي إلى المشاركة الواسعة في المشاورات عند مناقشة و تقويم القرار السياسي، و بالتالي تعدد مراكز صنع القرار و الفاعلين فيه، عكس النظام السياسي الذي يقوم على الحزب الواحد و الذي يحتكر صنع القرارات الداخلية و الخارجية. [2]

و الأحزاب كفاعل من الفواعل المؤثرة على عملية صنع القرار عموما لم تكن تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية، بل اهتمامها كان مركزا على السياسة الداخلية، أما حاليا فالأحزاب تتنافس فيما بينها عندما يتعلق الأمر بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، و هنا لابد من التمييز بين الحالات التي يكون فيها الحزب السياسي ممسكا بزمام السلطة و بين حزب سياسي معارض، فالأول دوره أكبر وتأثيره أقوى من الثاني. إن تأثير النظم السياسية في رسم السياسة الخارجية كبير وذلك لأنها تقوم بمجموعة وظائف لها علاقة بالسياسة الخارجية و هي: [3]

---

[1])- Marcel Prelot, **Science Politique**(Paris : P.U.F, 1967),P.10.

[2])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص..47.

[3])- **المرجع نفسه**، ص ص. 47، 48.

- وظيفة الإعلام: حيث تعتبر وسيلة اتصال بين الحكام و المحكومين لإيصال المطالب إليهم.
- وظيفة التكوين: و هي التكوين السياسي للرؤساء و المواطنين.
- و تقوم الأحزاب السياسية بدور المعارضة السياسية بالنسبة لحزب الأقلية، كأسلوب رقابي على الحكومة و كشريك فيها.

4- جماعات الضغط:

يمكن الجزم إلى حد ما أنه لا يوجد خلاف كبير حول تعريف مفهوم الجماعات و القوى الضاغطة، فغالبية التعاريف تجمع على اعتبارها مجموعة من جماعات المصالح التي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة مرتبطة بمصالح السلطة السياسية، و لا تندرج ضمن أهدافها الوصول إلى السلطة، و قد سميت بجماعات الضغط من منطلق الضغوطات التي تمارسها على السلطات لتحقيق أهدافها، و قد وصفها البعض بأنها جماعات غير سياسية، فهي تجمعات تشمل كل جوانب الحياة الانسانية من اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و مهنية، و هي أيضا جماعات سياسية لأنها تستهدف في بعض الأحيان تحقيق غايات سياسية كاللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية فهو لوبي سياسي و اقتصادي و اجتماعي. [1]

و جماعات المصالح تتفاعل مع بعضها و مع صانعي السياسة الخارجية و مع المجتمع بصفة عامة للتأثير في القرار النهائي المتعلق بالقضايا التي تهمها، و عادة ما تركز كل جماعة مصلحة على قضية أو قضايا تهمها في ميدان السياسة الخارجية فمثلا جماعات المصالح ذات الطابع الاقتصادي تهتم بالقضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية و التعريفات الجمركية، ويمكن القول أن جماعات المصالح تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث نقاط: [2]

- المشاركة المباشرة في صنع السياسة الخارجية: قد تشترك بعض جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة.

[1]- يونس زكور، "الجماعات و القوى الضاغطة ماهيتها و حدود وظيفتها في الحقل السياسي"، www.ahewar.org./debat/show.art.asp?aid=91386(23/03/2015)

[2]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.197.

- توجيه مصادر القوة للتأثير الغير المباشر في السياسة الخارجية: تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية و السياسية في المجتمع، و تستطيع تلك الجماعات عن طريق استعمال هذا الجزء أن تؤثر في مسار السياسة الخارجية .
- جماعات المصالح كجماعات وسيطة: تلعب جماعات المصالح دور الوساطة بين السلطة السياسية و المواطنين.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية

1- الرأي العام الدولي:"International Public Opinion":

و يعرف بأنه الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول و يوحد بينهما اتجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية، و هذا الاتفاق الدولي في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج على الاتفاق و قد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة، و الرأي العام الدولي قد يكون رأيا عاما رسميا، أو يكون رأيا عاما غير رسمي، و المثال على ذلك الرأي العام الدولي للاتحادات النقابية الدولية أو الاتحادات الدولية المختلفة للصحافيين أو المحاميين. [1]

و هناك عاملان مؤثران في توحيد اتجاهات الرأي العام و هما، العامل السيكولوجي و العامل التكنولوجي. بالنسبة للأول فإن الملاحظ على الطبيعة الانسانية أنها تولد الاعتقاد العام و المشترك في عدد من القيم و المبادئ الأخلاقية و الأدبية، و من ناحية عدم تأثرها بالاختلافات القومية أو العنصرية، و في دراسة "لمارغريت" و "هارولد" فإن الفرد يدرك الواقع من خلال مجموعة العقائد و القيم و الصور التي كونها عبر مدة من الزمن و الإدراك الناشئ عن هذه العملية و هو ما أطلقا عليه البيئة النفسية. أما بالنسبة للعامل الثاني فيمكن القول أن التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا و الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية و ما أعقبه من تطور في وسائل الإعلام قد مهد لانبثاق ظهيرة الرأي العام الدولي، وساهم إلى حد كبير في تقارب الطبقات و عبر الحواجز القومية العقيدية للدول. [2]

[1]- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**(بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 2001)، ص.28.
[2]-حامد ربيع، **نظرية الدعاية الخارجية**(القاهرة: المكتبة الحديثة، 1969)، ص.77.

2- المنظمات الدولية:

بعد الحرب العالمية الثانية و ظهور المنظمات الدولية و الإقليمية زاد النشاط الدبلوماسي بين الدول و زاد تنسيق الآراء و المواقف اتجاه المشاكل الدولية المختلفة، مما أدى بالدول إلى اختيار بدائل معينة تتوافق مع سياستها الخارجية، والتي لا تتعارض في الغالب مع ما تلتزم به هذه الدول بوثيق المنظمات الدولية.[1]

فحاجة الدول كافة في الوقت الراهن للتعاون من أجل حل المشاكل الدولية و لا سيما الاقتصادية منها تتجاوز قدراتها منفردة، أدت إلى أن تكون المنظمات الدولية كوحدات سياسية دولية موضوعية قادرة على إيقاع قدر من التأثير، على الأقل في السياسات الخارجية للدول الأعضاء، و من هنا فإن لمشاركة كافة الدول في المنظمات الدولية تأثيرا مختلف النسب و الدرجات في سياساتها الخارجية، و أن هذا التأثير صار بسببه انتشار أبعاد ظاهرة الاعتمادية الدولية و يتميز بنموه المستمر. [2]

و من الممكن للمنظمات الدولية ان تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار من جهة و تعبئة الرأي العام من جهة أخرى، حيث ساهم خلق عصبة الأمم، من بعدها الأمم المتحدة بكل الأجهزة المتخصصة التابعة لها، في التمهيد لنقل قواعد السياسة الداخلية إلى المجال الدولي، و يمكن القول أن قدرة المنظمات الدولية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، تعتمد على قوة هذه المنظمات ومدى اهتمام صناع القرار بالانضمام إليها و مراعاة وجهة نظرها. [3]

3- الشركات المتعددة الجنسيات:

و هي كل مشروع يمتلك او يسيطر على موجودات أو أصول إنتاجية ، مناجم، مكاتب بيع و ما شابهها، في دولتين أو أكثر. و لا تنبع القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات من حجم مبيعاتها فحسب، و إنما كذلك من محصلة احتكارها مثلا رؤوس الأموال و التقنية و التجارة السلعية الدولية، فضلا عن تحكمها في الموارد الأولية للعديد من الدول و من ضمنها مصادر الطاقة، و قد أدى ما تقدم إلى أن تصبح هذه الشركات قوة دولية مؤثرة في السياسة الدولية و بالاتجاه الذي جعلها بمثابة أحد المنافسين الأساسيين للدول

---

[1])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.52.

[2])- مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية**(بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص.267.

[3])- لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.52.

القومية و التأثير العالمي الذي تتمتع به هذه الشركات يمتد ليشمل السياسة الخارجية للدولة الأم والسياسة الخارجية للدولة المضيفة في آن واحد، فضلا عن النظام السياسي الدولي. [1]

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

تتنوع المداخل النظرية لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية، نظرا لتركيب و تعقيد هذه الظاهرة، و في هذا الإطار و بحسب ما تقتضيه هذه الظاهرة سنتطرق إلى كل من اقتراب الدور، نظرية النظم، و مقترب الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل او يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الاقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم و كأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية. [2]

و عليه بقدر ما تنشط الدولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض ان يفسر سلوكيتها في السياسة الخارجية. و قد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، و كذلك قد تتغير صورة الدولة مع مرور الزمن ومع حدوث تحول سياسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص لذلك تهتم نظرية شخصية صانع القرار خصوصا بما يعرف بالشخص المتنفذ الذي يهتم بالحصول على التأثير في السلوك الخارجي للآخرين و أداء دور قيادي في الشؤون الإقليمية أو الدولية.

و يصف "بروس بيدل" **Bruce Biddle** اقتراب الدور: " بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة و مع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتهج تلك السلوكيات و تفسرها و تؤثر عليها". [3]

---

[1])- مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص ص.275-277.

[2])- سفيان صخري، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، **جريدة اليوم الجزائرية**، عدد 2774(مارس2007)، ص.8.

[3])- لخضر حبيطة ، **المرجع السابق**، ص.9.

و مع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية، حيث قام "كال هولستي" **Kal Holsti** بكتابة مقال عام 1970 بعنوان: "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية " national role conception in the study of foreign policy" و أكد فيها على ان سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي و الذي يحدده مجموعة من العوامل و الظروف. [1]

و حسب هولستي يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية: [2]

1- تصور صانع السياسة لمركز الوحدة في النسق الدولي(المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي)، أي أن يتصور المجال الرئيس التي تتمتع فيه الوحدة بنفوذ.
2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، و قد تكون هذه الدوافع تعاونية أو صراعية.
3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة آداء وظيفته في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، و بينما أدوار أخرى تتصرف إلى العمل على استمرار الوضع الراهن في هذا النسق.

و لقد لقي نفس الموضوع اهتماما بالغا من الباحث "ستيفن وولكر" **S. WALKER** ، حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان "نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية" "Role theory and foreign policy" . [3]

و مفهوم الدور يتميز بالخصائص الأربعة التالية: [4]

---

[1])- سفيان الصخري، **المرجع السابق**، ص.8.

2)- K.Holsti," National Role Conception In The Study Of Foreign Policy" , **International Studies Quarterly**, 14 (1970),Pp.245,246.م

3)- Sofiane Sekhri," The Role Approach As A Foreign Policy In Third World Countries, **African Journal Of Political Science And International Relations**", 10(October 2009),Pp.423-432

[4])-لخضر حبيطة، **المرجع السابق**، ص.10.

1- لا ينصرف إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته رفي مجال السياسة الخارجية .

2- لا يقتصر تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته فقط، و لكن أيضا يشمل تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسون في النسق الدولي.

3- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد بل أن هذا هو الوضع الأكثر شيوعا.

4- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي و بدور آخر على المستوى الإقليمي.

و يمكن القول أن أبحاث أصحاب الإقتراض تمحورت حول أسئلة أساسية تواصلوا من خلالها إلى عملية ربط و تأكيد مدى صحة الإقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية و التي تمثل في: [1]

1- ماهي مصادر تصورات و إدراكات صناع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟.

2- ما طبيعة الظروف التي نشأ و تكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟.

3- ما تأثير عوامل و محددات السياسة الخارجية على برامج و نشاطات الدولة الخارجية؟.

4- ما مدى توافق البرامج و الإستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج.

المطلب الثاني: نظرية النظم

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية، على يد عدد من أساتذة العلاقات الدولية و ذلك في منتصف الستينيات، مثل "مورتن كابلن" " **M.KAPLHIN**"، "جورج مودلسكي" "**G.MOUDELSKI**"، "تشارلز ماكليلاند" "**CHARLES MCC LELLAND**" و" دافيد سينجر" "**DAVID SINGER**".

و التحليل من خلال نظرية النظم ينطلق من مسلمة أساسية هي أن جميع حقول المعرفة يمكن فحصها من خلال منظور نسقي، فعندما يراد تفسير سلوك وحدة دولية أو سياسية ما كمنظمة دولية أو حزب سياسي أو

[1])- محند برقوق، "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية".(قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009/2008).

هيئة، فإن التفسير دائما يكون من خلال مستوى أعلى من التحليل. حيث توضع هذه الوحدة في إطار نظام و يفترض أن سلوكها مشروط بطبيعة هذا النظام. [1]

وهذا ما يتجلى في قول سينجر:" إن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاحا تفسيريا لماذا و كيف تحاول الأمم التأثير على سلوكيات بعضها البعض." [2]

في حين يقول الأستاذ "أناتول ربوبورت" "إننا سنتناول نظرية النظم على أساس أنها تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة و غير المترابطة و التي يفترض أن تفاعلا سيجري بينها، بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغير في عدد آخر من المتغيرات". [3]

منهج نظرية النظم:

و يحظى منهج تحليل النظم بتأييد و اعتراف العديد من المفكرين و الباحثين، ذلك لأنه يقدم لنا إطارا جيدا لتنظيم المعلومات و تكامل المتغيرات و التحولات و استخدام معلومات و مواد من نظم أخرى، و يعتبر "ماكليلاند" منهج نظرية تحليل النظم كوسيلة لفهم و تطوير العلاقات بين الدول .

و يعرف الأستاذ "غودمان" **GODMAN**، منهج نظرية النظم بأنه: " طريقة لتنظيم البيانات و أسلوب لوصف كل من الطريقة التي تتواصل بها الأجزاء و الطريقة التي تتغير بها أنماط التفاعل. [4]

في حين يؤكد "كابلن" على أن سلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد وحداته الرئيسية إلى توزيع القوى بينها. فكابلن يقر بأن الدول في

---

[1])- حبيبة زلاقي، **"تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010)، ص.17.

[2])- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**(الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر و الإعلام،ط1، 1994)، ص.45.

[3])- جيمس دورتي، و روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.**تر: وليد عبد الحي(الكويت: شركة كاضمة للنشر و التوزيع، 1985)، ص.100.

[4])- حبيبة زلاقي، **المرجع السابق**، ص.19.

تعاملها مع بعضها البعض و في سلوكياتها التي تنشأ عبر سياساتها الخارجية، تتحكم فيها بشكل كبير جدا وبدرجة واضحة بنية النظام الدولي. [1]

و يتبنى "كينيث وولتز" **KENNETH WALTZ** ،الطرح القائل بأن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف، فيقول:" إن للنظام الدولي وجودا حقيقيا و يمارس تأثيرا إيجابيا على الدول الأعضاء فيه، غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي". و بذلك ترى نظرية النظم في تحليلها للسلوكات الدولية التي تقوم بها الدول كأفعال أو كردود أفعال في سياساتها الخارجية على أنها أجزاء متفاعلة في إطار نظام أعم هو النظام الدولي. [2]

المطلب الثالث: الواقعية الجديدة كمقترب لتحليل السياسة الخارجية

يقدم معظم أنصار الواقعية الجديدة تمسكهم بالطرح الأصيل الذي يركز على دراسة القرارات و ليس صناعة القرار، أي أنهم يتمسكون بالبديهية التي تقول بأنه" القرارات ليست صناعة القرار".كما أن الدول تتفاعل في بيئة فوضوية ، و بدون حماية أي سلطة حقيقية و هذا ما أشار إليه "كيثر شيمكو" بقوله: "هناك إختلاف بين الواقعيين الجدد حول اسباب الفوضى و لكنه يوجد اتفاق على وجود الطبيعة الفوضوية" ، و نفس الشيء يذهب إليه "جونميرشايمر" بقوله: "الحافز الأساسي الذي يوجه الدول هو حفظ بقائها".[3]

فالواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة ذاتها التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل). و كفواعل موحدة، فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء black box، و بطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتيسرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الملائم (متغير الواقعية الوسيط). و لما كان "الصراع على القوة" ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق، فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه و بقائه (متغير الواقعية التابع). [4]

---

[1])- **المكان نفسه.**

[2])- وليد عبد الحي، **المرجع السابق**، ص.56.

[3])- ملاح سعيد، **"**تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية(جامعة قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2005)، ص ص.22-30.

[4])- رابح زغوني، **"**تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية**"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية(جامعة باتنة ،كلية الحقوق، 2008)، ص.21.

و يرى والتز بان الفوضى في النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية للوحدات السياسية، و سعي الفواعل إلى تحقيق نفس الهدف و هو الأمن، بحيث أنه في بيئة فوضوية الهدف الأول هو تحقيق الأمن. [1]

و منه فالواقعية الجديدة تنطلق في تحليلها النسقي من فكرة أن النسق الدولي متسم بخاصية الفوضى ANARCHY "، و التي تعرف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تعزز القواعد و تحفظ النظام في النسق، وهذا ما يدفعها إلى التسليم في المرة الثانية بأن الدول وحدات متشابهة و ان لا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة، فكل فواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية. [2]

و يشرح "روبرت جرفيس "Robert Jervis"، هذا المنطق في قوله: "تدفع الدولة ضمن الشروط الفوضوية و التنافسية للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي، و هي إذا ما أخفقت في هذه المحاولة، فإنها ستتحمل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية، و بذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر". و في تبرير لهذا النموذج النسقي قام أب الواقعية الجديدة " كينيث وولتز" بتمييز واضح بين خصائص بنيتي النسق السياسي الداخلي الذي تمارس فيه السياسة الداخلية، و النسق السياسي الخارجي أين تنفذ السياسة الخارجية للفواعل، و ذلك على ثلاثة مستويات و هي: (المبدأ الناظم للنسق، طبيعة الوحدات فيه، و نوعية أهدافهم). [3]

و يشرح المستويات كما يلي: [4]

1- المبدأ الناظم للنسق: النسق الداخلي مركزي و هرمي لكن نجد أن النسق الدولي فوضوي، و لهذا يصبح الاعتماد على الذات ميزة كل السياسات الخارجية.

2- طبيعة الوحدات: فبينما توجد علاقة الخضوع في النسق الداخلي لا نجدها في النسق الدولي، لذا يحفز الخوف للنتائج غير المرغوب فيها الوحدات على التصرف بطريقة تنزع إلى خلق توازن القوى.

3- طبيعة الأهداف: إذ يلاحظ أن الأفراد في النظام الهرمي الداخلي يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة و متمايزة بينما تسعى الدول ضمن النظام الفوضوي الدولي- رغم اختلاف قدراتها- لتحقيق الأهداف

---

[1])- هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص.32.

[2])- رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص.22.

[3])- **المكان نفسه.**

[4])- **المرجع نفسه**، ص. 23.

نفسها، فهي مهتمة أكثر ببقائها "SURVIVLAL "، أي أمنها. و تعترف الواقعية أن الدول قد تنتهج في سياساتها الخارجية سلوكات مختلفة، سعيا منها لتحقيق أهداف متنوعة، لكنها في هذا الإقرار تحتفظ في مسألتين مترابطتين فهي من جهة أولى، تعتقد أن البيئة الفوضوية للنسق تدعو جميع الدول إلى الاهتمام اولا وأساسا بضمان بقائها أي أمنها، و من جهة ثانية فإن هذه الفوضوية تفضي إلى أن الدولة صاحبة أكبر قدر من القوة مقارنة بالدول الأخرى أوفر حظا لتحقيق أهدافها المتنوعة.

فمن الواضح أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما – من وجهة نظر الواقعية الجديدة– يتحدد بناءا على موقعها من القوة في النسق الدولي، بالتالي في ظل نسق دولي سمته الأساسية هي الفوضى المفضية إلى الاعتمام على الذات فإن هذا السلوك لن يكون إلا سلوكا عقلانيا "rational"، فمقترب الواقعية الجديد لتحليل السياسة الخارجية يتبنى على محو صارم فرضية السلوك العقلاني للفاعل، و بذلك تصبح فرضية العقلانية بمثابة الجسر الرابط بين بنية النسق الدولي و سلوك الفاعل. [1]

و تفترض كذلك الواقعية، أن الدول و في سعيها لتحقيق أمنها، تكافح من اجل زيادة قوتها، أو ما يعرف بأدبيات الواقعيين بمفهوم القوة السياسية" power politics"، و هي بذلك تدرك العلاقات الدولية على انها صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها مصالحها و استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها على مصالح الدول الأخرى. [2]

مفهوم القوة الذي يختلف استخدامه في الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية، فهذه الأخيرة تعرف المصلحة دائما بلغة القوة، و التي تعتبرها كمفهوم مناسب لتحليل السياسات الخارجية للدول في أوقات مختلفة، و التي تتراوح بين السياسات تستهدف الحفاظ على القوة (الحفاظ على الوضع القائم) أو زيادة القوة (تحقيق الهيمنة)، أو التظاهر بالقوة (استعراض العضلات). [3] في حين نجد أن الواقعية الجديدة ترفض هذا المعنى و تدرك مغزى الحياة الدولية على أنها ليست البحث عن القوة، و لكن البحث فقط عن الأمن هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال هذه القوة، فانعدام الامن في نظام فوضوي يخلق ضغوطا على الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. [4]

---

[1])- **المرجع نفسه**، ص.26.

[2])- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات** (القاهرة: دار الهدى، 2003)، ص.28.

[3])- ناصيف يوسف حتي، **المرجع السابق**، ص ص .27، 28.

[4])- رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص ص.29،30.

و الدارس لأدبيات الواقعية الجديدة يجد أن مفهوم "الصراع على القوة" يستخدم بمعنيين إثنيين، من جهة لوصف الحفاظ على الموقع النسبي لقوة الدولة أو زيادته في النسق. و من جهة أخرى لوصف النفوذ على سلوك الدول الأخرى و التأثير في التفاعلات الدولية، و بينما يعني في الحالة الأولى القدرة على التحكم في الموارد، فإنه يعني في الحالة الثانية قدرة التأثير على الفواعل الأخرى و القرارات الدولية، و يستتبع بذلك ضرورة التمييز بين مفهومين مركزيين في المقترب الواقعي لتفسير السياسة الخارجية هما: **الاستقلال** " Autonomy" ، **و النفوذ** "Influence"، كأهم مكونين للقوة السياسية الواقعية. و الاستقلال يعني مدى قدرة الدولة تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها، توجهاتها، و قراراتها. و تفترض الواقعية الجديدة أن أقل الدول على حرية الحركة هي الأكثر تقييدا من طرف الدول والمنظمات الدولية، و من ثم أكثر تهديدا في أمنها، و العكس بالنسبة للدول المستقلة في سلوكها. [1] في حين يقصد بالنفوذ مدى قدرة الدولة على ممارسة التأثير في بيئتها سواءا على السياسات الخارجية للدول الأخرى او في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها، و أكثر الدول قدرة في التأثير في بيئتها تكون أكثر فعالية في متابعة و تحقيق مصالحها. ويتحقق النفوذ عمليا سواءا بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية) أو غير مباشرة من خلال الأحلاف و المؤسسات الدولية التي تضطلع الدولة بدور المهيمن، أو على الأقل توفر لها فرص لإسماع صوتها. و تبرير السعي للنفوذ هو أن جميع الدول يجب أن تضمن أمنها في بيئة فوضوية، أمن الدولة فيها معرض باستمرار للخطر، مما يدفعها إلى محاولة تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ للدفاع عن مصالحها. [2]

و تبعا لذلك يمكن التمييز بين نظريتين للسياسة الخارجية "الواقعية الدفاعية" تقابلها "الواقعية الهجومية".

1- الواقعية الهجومية:

تعتبر أن الدول لا تشكل سياستها الخارجية بناءا على أسوأ السيناريوهات، بل تأخذ في الاعتبار إحتمال التهديد لأمنها، و لأنها مدركة بأن هذا الإحتمال تحكمه عوامل قابلة للتطويع(قوة الاقتصاد، التحكم في التكنولوجيا.....) فإنه من العقلانية ان تتنازل عن جزء من استقلالها لصالح النفوذ. [3]

---

[1])- **المكان نفسه**

[2])- **المكان نفسه.**

[3])- **المرجع نفسه**، ص.

ويشير روبرت جيلين (Robert Gilpin) إلى أن جميع الدول تسعى إلى السيطرة على الأقل إلى الأقاليم و على سلوك الدول الأخرى و على الاقتصاد العالمي، و الفارق هو أن الدول الغنية وحدها هي الي تستطيع العمل وفق هذه الخيارات. [1]

2- الواقعية الدفاعية:

أهم روادها روبرت جرفيس، ستيفن فان إيفارا، جوزيف جريكو، و تفترض الواقعية الدفاعية بان فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية و جعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوكات الخارجية. [2]

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن و تزول حوافز النزعة التوسعية. و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة ذات الطابع الهجومي، عندئذ يمكن للدول إمتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد للآخرين و هي بذلك نقلص من أثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية. [3]

فالواقعية الدفاعية تحل المأزق بافتراض ان الدول تعطي الأولوية استقلالها، بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوأ السيناريوهات الممكنة، فحقيقة وجود دول و أحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، و حتى إن لم يكن أمن الدولة مهددا بشكل مباشر و لا يبدو النزاع وشيك الحدوث، تبقى الدولة متمسكة بإمكانية وقوع الأسوأ، و أفضل طريق تواجه به هذه الإمكانية هو حماية أو زيادة استقلالها. [4] أما البحث عن النفوذ فيتم في حالة واحدة هي حالة إنعدام الأمن أي أن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة، و لكن عندما ينبغي عليها ذلك. [5]

---

[1])- فريد زكرياء، **من الثورة إلى القوة- الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**- .تر: رضا خليفة (القاهرة: شركة الأهرام للترجمة و النشر، 1990)، ص.15.

[2])- رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص.

[3])- ستيفن وولت، "العلاقات الولية: عالم واحد ، نظريات متعددة"، في

http://www.geocites.com/adelzeggagh//R(27/03/2015)

[4])- رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص.

[5])-فريد زكرياء ، **المرجع السابق**، ص.16.

و منه فالشروط البنيوية للنسق تتطلب من الدولة أن تأخذ موقع الدفاع، لكنها أحيانا تخلق قيودا و حوافز تتطلب الإنتقال إلى موقع الهجوم (في حالات التهديد). وتتموقع الدولة في أحد الموقعين يختلف بالنظر لكونها تتبع أهداف ثورية أو تسعى للحفاظ على الوضع القائم. [1] و منه يتمحور تصور الواقعية الدفاعية للنظام الدولي حول نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى تتبعها الدول، بحيث تكون لها مصالح خارجية محدودة و مقيدة، و تتوسع فقط لتحقيق الأمن. [2]

[1])- رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص.32.
[2])- فريد زكرياء، **المرجع السابق**، ص.37.

و كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن السياسة الخارجية ظاهرة مركبة و معقدة، و تعتبر من المجالات الحديثة في علم السياسة التي خضعت للتحليل المنهجي. كما تتحكم فيها العديد من العوامل الحديثة بالإضافة إلى أخرى تقليدية مازال يعتقد بتأثيرها، و هذه العوامل تعمل دورا بارزا في التأثير على رسم السياسة الخارجية .

و يقر اقتراب الدور بانه بقدر ما تنشط الدولة في النظام الدولي بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به، و قد يكون للدولة أكثر من دور تلعبه في إطار محيطها الخارجي.

في حين تذهب نظرية النظم إلى التأكيد على ان سلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض هي التي يتحدد على أساسها شكل النظام الدولي.

و تركز الواقعية الجديدة على دراسة السياسة الخارجية انطلاقا من فوضوية النظام الدولي، و بالتالي فالدول تنتهج سياسات خارجية بالطريقة ذاتها و التي قوامها الاعتماد على الذات، و كذلك الاعتماد على القوة كوسيلة ضرورية ليحافظ الفاعل على أمنه و بقاءه.

الفصل الثاني:
دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الروسية

لقد كانت روسيا – و ماتزال – من أهم الدول التي تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي ذلك لأنها الوريث السياسي و العسكري للإتحاد السوفياتي، إضافة إل ذلك الطبيعية الجيوسياسية التي تتمتع بها روسيا من حيث الموقع الجغرافي ما بين آسيا و أوروبا، فهي تشكل حلقة الوصل و تقترب و تمتلك من منابع النفط و الغاز التي على أساسها قامت الحروب و الأزمات في العالم في القرن العشرين و هذا ما يجعلها طرفا محوريا و فعالا على المستوى الدولي.

و سنحاول في هذا الفصل تناول أهم المتغيرات الداخلية و الخارجية التي تساهم في رسم السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية

يلعب السياق الداخلي و الخارجي دورا هاما في رسم السياسات الخارجية للدول، و يقصد بالسياق الداخلي مختلف المتغيرات المستقلة المتعلقة بالدولة ذاتها حيث أن لتلك المتغيرات الداخلية دورا حاسما في تحديد التوجهات الخارجية للدولة، في حين يقصد بالمحددات الخارجية مختلف المحددات المنبثقة من البيئة الخارجية و هي تتعلق بالنظام الدولي .

المطلب الأول: المحددات الداخلية

أولا :المحددات المادية: يقصد بالمحددات المادية مجمل عناصر القوة المادية القومية للدولة و التي تشكل الأرضية التي ينطلق منها صانع القرار في تصوره و تنفيذه للسياسة الخارجية. و تتمثل هذه المحددات في الموقع الجغرافي، الوضع الاقتصادي، و القوة العسكرية. [1]

1- **الموقع الجغرافي:** حسب "فريديريك راتزل" الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم الجرافي كما أن لخصائص المناخ و التضاريس و المياه وغيرها من عناصر البيئة الجغرافية تأثيرا واضحا في صياغة دبلوماسية و استراتيجية الدولة اتجاه البيئة الخارجية، و منه فالعامل الجغرافي يعتبر من أهم عناصر القوة القومية للدولة نظرا لارتباط الدولة بالأرض و الإقليم. [2]

---

[1]- عادل عباسي، "السياسة الروسية اتجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة- فرصها و قيودها- "، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007)، ص.42.

[2]- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**(بيروت: دار أمواج النشر و التوزيع، ط1، 2003)، ص.57.

و تظهر أهمية هذا المحدد في الدول الذي يلعبه في بلورة التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، حيث أن الموقع الجغرافي للدولة يخلق مجموعة من الأنماط السلوكية الثابتة نسبيا و المتعلقة بالاستراتيجية العسكرية و التجارة الخارجية. كما ان للموقع الجغرافي دورا في تحديد الواقع الاقتصادي و السكاني و النفسي للدولة، بالإضافة إلى انعكاساته على طبيعة العلاقات مع دول الجوار. [1]

و روسيا هي دولة تقع في شمال أوراسيا، ذات مساحة كبيرة تبلغ 17.075.200كلم^2 حيث تغطي نسبة $\frac{1}{8}$ من مساحة العالم، فهي تمتد عبر كامل شمال آسيا و 40% من أوروبا. [2] و يمتد إقليم روسيا الإتحادية من البلطيق غربا حتى شواطئ المحيد المتجمد شمالا و إلى منغوليا الشعبية جنوبا، و يبلغ طول البلاد من الشمال إلى الجنوب 4000 كلم من الشرق إلى الغرب 10000 كلم بحيث تتطابق حدود روسيا بدرجة كبيرة مع حدود الاتحاد السوفياتي، و تحدها من الشمال الغربي النرويج و فلندا و من الغرب جمهوريات البلطيق و بولونيا ومقاطعة كاليلينغراد، أما من الجنوب الغربي فتحدها أوكرانيا في حين يحدها من القوقاز جمهوريتا جورجيا و أذربيجان فضلا عن سيبيريا و كازاخستان من الجنوب، يحدها كذلك من الشرق و الجنوب الشرقي جمهوريتا الصين ومنغوليا، تجاور روسيا و أمريكا الشمالية عبر مضيق بيرنج و ألاسكا و جزر الأليوشن. هذا الموقع القاري القاري يضمن العديد من نقاط القوة لروسيا بحيث يتيح لها العديد من المزايا الاستراتيجية الهامة و لكنه ليس مثاليا من ناحية السيطرة و بسط النفوذ، حيث أن روسيا لا تستفيد من مزايا البحار و الموانئ المطلة على المياه الدافئة و الاتصال على العالم الخارجي. [3]

2- **الوضع الاقتصادي:** إن لوفرة الموارد أو نقصها تأثير كبير على خيارات النظام السياسي، فالدولة التي تعرف شحا في الموارد تعاني صعوبة في تجسيد برامجها خلافا عن الدولة التي تعرف وفرة في الموارد مما يمكنها من تحقيق أهدافها و يجنبها اللجوء إلى الخارج، أما درجة النمو الاقتصادي فلها دور كبير في إدراك الدولة لمكانتها في علاقتها بالدول الأخرى، بمعنى أن هناك علاقة تفاعلية بين النمو الاقتصادية و الفعالية السياسية. [4] وفي حالة روسيا الاتحادية يلعب الوضع الاقتصادي دولا كبيرا في تحديد توجهات السياسة

---

[1])- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص.

[2])- لمى مضر جرئ الأمارة، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الإتحادية و تأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1، 2005)، ص.57.

[3])- **المرجع نفسه**، ص ص. 15،16.

[4])- ثامر كامل محمد الخزرجي، **المرجع السابق**، ص ص. 86، 87.

الخارجية الروسية و دوائر أولويتها . و لقد الوضع الاقتصادي في البلاد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و اهتز الاستقرار الاقتصادي فروسيا ورثت الصناعة السوفياتية بنجاحها و مشكلاتها، فالوضع الاقتصادي الروسي في بداية التسعينات عرفت تراجعا كبيرا وكان هذا الانحلال امتدادا للأزمة التي كن يعيشها الاتحاد السوفياتي منذ السبعينيات من القرن الماضي و التي عرفت ذروتها من الاصلاحات التي تبناها الرئيس السابق "ميخائيل غوربتشوف"، استهدفت تلك الاصلاحات الجانب السياسي على حساب الاصلاح الاقتصادي مما ساهم من تزايد تفاقم المشكلات الاقتصادية، فقد تراجع النمو في منتصف الستينيات إلى الصفر و أصبحت الأزمة تمس هياكل و مؤسسات الاتحاد السوفياتي و يرجع ذلك في الأساس إلى استراتيجية التصنيع التي اعتمدت على تطوير الصناعات العسكرية و زيادة الانفاق على حساب بقية القطاعات الأخرى . [1]

عمد "يلتسين"عند توليه الرئاسة إلى استدراك أخطاء "غوربتشوف" متجها نحو الاصلاحات الاقتصادية و ذلك باعتماد طريقة "**العلاج بالصدمة**"، أي الانتقال إلى الرأسمالية دفعة واحدة ، حيث اتجهت الحكومة عام 1992 إلى الخوصصة و تحرير التجارة و تقليص الانفاق الحكومي و فضلا عن الانضمام إلى المؤسسات المالية و الاقتصادية بغية الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول الاقتصادي. [2]و بالرغم من الإجراءات التي تبنتها حكومة يلتسون إلا أن الوضع الاقتصادي قد زاد تأزما على مدار التسعينيات و هذا راجع إلى الشروط المجحفة التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي على روسيا مقابل الحصول على مساعدات و قروض. [3]

و في يوم 17أوت 1998 أعلنت الحكومة الروسية عجزها عن سداد الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل، و هو ما شكل بداية أزمة مالية و اقتصادية شاملة في البلاد، وجاء ذبك إثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية، اما داخليا فقد تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة و انهارت أسعار انفط و الخامات الأخرى، و في هذه الأزمة انخفض سعر الصرف الروبل أمام العملات الأجنبية ثلاث مرات و بشلل النظام المصرفي و إفلاس العديد من البنوك و الشركات و بالتراجع الحاد في دخل مستوى حياة الروس، و لم يبقى مع روسيا مع انهيار العملة الوطنية إلى

---

[1])- لمى مضر جرئ الأمارة، **المرجع السابق**، ص.18.

[2])- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص.

[3])- لمى مضر جرئ الامارة، **المرجع السابق**، ص.21.

الحصول على المساعدات الانسانية و قد ظهر ذلك في تصريح رئيس الوزراء الأسبق "بريما كوف": "إن روسيا لم تطلب مساعدات انسانية من احد و لكنها لن ترفضها." [1]

لقد راهنت روسيا في خروجها من الأزمة الاقتصادية على المساعدات الغربية و لكنها أدركت في ظل الضغوط المساومات التي كانت تتعرض إليها من طرف القوى الغربية انه يجب التوجه نحو البديل، بمعنى ضرورة التوجه نحو تطوير العلاقات مع الجمهوريات التي كانت تابعة لها سابقا. هذا التوجه يعكس الرغبة الروسية في انتهاز كافة الفرص المتاحة في مجال التعاون الاقتصادي و التجاري مع أي دولة ترغب في ذلك. [2] لكن بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1988 استرجع الاقتصاد الروسي عافيته، حيث تم تسجيل انجازات معتبرة على الرغم من بعض الاضطرابات البنيوية و الاعتماد الكبير على تصدير المواد الطاقوية، قلة الاستثمارات الخارجية المباشرة و عدم وجود سياسة واضحة للتنويع الاقتصادي. [3]

و لقد تفاجأ الملاحظون بعد الازمة المالية الخطيرة التي عاشتها روسيا بالحيوية التي بدأ يعرفها الاقتصاد الروسي، حيث زاد حجم الناتج الداخلي الخام عام1999 بنسبة 2% و زاد الانتاج الصناعي بنسبة 8%، اما الفائض التجاري فقد بلغ قيمة 32 مليار دولار و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات. و تعتبر روسيا الجمهورية الوحيدة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي التي حققت تقدما ملحوظا في آدائها الاقتصادي . [4]

و خلال فترة رئاسة بوتين عمل على محاربة الفساد و المافيا المالية، و الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في روسيا حوالي 7%سنويا، هذا بالإضافة للانخفاض الملحوظ لكل من التضخم و البطالة، و ارتفع الدخل الفردي للسكان بنسبة 50% ، كما عملت الحكومة على تسديد ديون خارجية تبلغ قيمتها 50 مليار دولار، و وصل الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي إلى رقم قياسي و هو 84 مليار دولار و هو ما يدل على الانتعاش الذي حظيت به روسيا في عهده، و فقد أصبح الاقتصاد الروسي واحدا من أكبر 10 اقتصاديات

---

[1])- "دروس أزمة 1998 المالية في روسيا"،في

arabicrt.com/news/33305- (19/03/2015)

[2])- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص.47.

[3])- صابر آيت عبد السلام، "التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية للحرب الباردة"، في

Internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post-3335.html (17/03/2015)

[4])- Jean Radvanyi," La Russie En Quête De New Deal", **Le Monde Diplomatique**, (Mars 2000),Pp.01- 05.

في العالم، و سعى كذلك بوتين من أجل مضاعفة الناتج المحلي و الحد من الفقر. [1] و كان لارتفاع أسعار النفط خلال عامي 2011- 2012 الأثر الأكبر في انتعاش الاقتصاد الروسي ما ساعد الدولة على خفض العجز في ميزانيتها الذي حدث خلال الأزمة العالمية المالية عام 2008-2009. و قد استطاعت روسيا خفض نسبة البطالة خفض نسبة البطالة الى معدلات قياسية، كما استطاعت خفض التضخم لأكثر من 10% . و في عام 2012 كذلك انضمت روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي سيؤدي إلى التقليل من الحواجز التجارية، التي تضعها روسيا أمام السلع و الخدمات الأجنبية كما سيساعد في نفس الوقت على فتح الأسواق العالمية أمام السلع و الخدمات الروسية. [2]و عليه يظهر أن للوضع الاقتصادي الروسي سواءا في سنوات تدهوره أو في مراحل تحسنه دور كبير في بلورة توجه السياسة الخارجية الروسية.

3- **العقيدة العسكرية الروسية:** على غرار أهمية الموقع الجغرافي و القدرات الاقتصادية في توجيه السلوك الخارجي للدول، تلعب القدرات العسكرية هي الأخرى دورا بالغ الأهمية في رسم السياسات الخارجية للدول. و يقصد بالمتغير العسكري مدى قدرة الدولة على توظيف القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. [3]

- **العقيدة العسكرية الروسية خلال التسعينيات:** منذ انهيار الاتحاد السوفياتي شهدت قضايا الأمن و التوجهات الاستراتيجية العامة للكيان الروسي جدلا شديدا داخل مراكز صنع القرار الروسي لاسيما بين القيادتين السياسية و العسكرية حيث أدى انتهاء الحرب الباردة و تفكك حلف وارسو و سقوط الاتحاد السوفياتي إلى تغيرات كبرى في الفكر الاستراتيجي بحيث ظهرت الحاجة إلى إعادة صياغة توجهات استراتيجية جديدة تراعي طبيعة المرحلة الجديدة و تكون أكثر تجاوبا مع المعطيات الدولية و الاقليمية و الداخلية. [4]

---

[1]- خالد ممدوح العزي، "فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة و القوية" ،في www.asharqalarabi.org.uk (21/03/2015)

[2]- " بيانات اقتصادية"، في www.moqatel.com (21/03/2015)

[3]- لمى مضر جرئ الأمارة، **المرجع السابق**، ص.28.

[4]- أحمد ابراهيم محمود، "العقيدة العسكرية الروسية: التحولات و الدوافع"، في **ahram.org.eg** (27/03/2015)

و لقد تبلورت مبادئ العقيدة العسكرية الروسية سنوات التسعينيات مغايرة للحقبة السوفياتية، و يمكن تلخيصها في 5 مبادئ تحوي القضايا ذات الأهمية في الفكر العسكري الروسي: [1]

- **احتواء العدوان:** حيث ركزت القوات المسلحة الروسية على بناء قوات كافية للتصدي لأي تهديد محتمل بما يولد صورة لدى العدو المحتمل أن الخسارة التي تكبدها أثناء الهجوم على روسيا ستفوق بكثير الأرباح.
- **الاعداد للحروب المحلية أو الاقليمية:** بعد أن كان الاعداد في وقت سابق يكون الحروب الكونية.
- **تطوير التكنولوجيا العسكرية.**
- **الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي** : لاسيما الانتقال بالقوات من حالة السلم إلى حالة الحرب، و نقل الجنود و المعدات من وسط روسيا إلى أطراف الدولة.
- **الواقعية في فن الحرب:** التركيز على البحث العلمي و توجيهه نحو خدمة الأهداف الراهنة.

- **العقيد العسكرية الروسية مع مطلع القرن الـ 21:** يمكن فهمها بالاعتماد على : [2]

- **وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية في بداية القرن 21:** حيث تمت المصادقة عليها من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتاريخ 24 جانفي 2004، حيث تضمنت ما يقارب عن 3000 توصية موجهة للقيادتين المدنية و العسكرية، تتألف ثلاثة أبواب رئيسية هي: الأسس العسكرية و السياسية، الأسس العسكرية الاستراتيجية، الأسس العسكرية الاقتصادية.
- **وثيقة رقم 607:** صدرت من طرف الرئيس الروسي بتاريخ 22 أفريل 2000 تتعلق بالعقيدة العسكرية الروسية، و تم التركيز فيها على: [3]

1- الموقف الجيوبوليتيكي: الذي أدخل محاولة بعض الدول منع النفوذ الروسي في منطقة القوقاز و آسيا الوسطى و التهديد الذي يمثله حلف الناتو.

2- الأخطار العسكرية: تتمثل في خطر حدوث حروب على الحدود من الدولة الروسية.

3- تدهور الموقف الاقتصادي و الاجتماعي: الذي يستلزم إعادة النظر في تقوية قوات الحدود و ظروف تمويل هذه الإصلاحات.

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- صابر آيت عبد السلام، **المرجع السابق.**

[3]- **المكان نفسه.**

و في 05 مارس2007 أعلن مجلس الأمن القومي الروسي عن وضع عقيدة عسكرية جديدة، و قد برر المجلس اللجوء إلى تعديل العقيدة العسكرية بما يلي: [1]

- سعي السياسات العسكرية للدول الرئيسية إلى تحديث عصرنة قواتها المسلحة تفرض على روسيا مواكبة هذا الركب.
- سعي بعض الدول إلى تغيير هيكلة قواتها المسلحة و تواجدها المسلح و كسب الحلفاء و المقصود هنا دائما هو حلف الناتو.

و لقد عانى الجيش الروسي لسنوات من الإهمال بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي و لم يعد يمثل قوة عظمى ، و لكن القوات المسلحة الروسية بعملية إصلاح تاريخية بحيث يقول المسؤولون الروس على أن الإصلاحات ضرورية لنقل الجيش من حقبة الحرب الباردة إلى القرن الـ 21، بينما يخشى العديد من المحللين الغربيين أن ذلك سوف يمكن روسيا من انتهاج سياسة خارجية أكثر عدوانية تعتمد على القوة و التجبر على جيرانها الأضعف و يقول البعض أن التدخلات الروسية في كل من جورجيا 2008 و أوكرانيا 2014 تظهر أن "فلاديمير بوتين" مستعد لاستخدام القوة لإعادة هيمنة روسيا على محيطها القريب. [2]

و لا تزال ترسانة الأسلحة النووية الروسية الضخمة على قدم المساواة مع الولايات المتحدة و تعد تلك هي الخاصية الوحيدة المتبقية من خصائصها كدولة عظمى حسب قول الخبراء، فلدى روسيا 1500 رأسا نوويا استراتيجيا محملة على صواريخ باليستية عابرة للقارات و غواصات و قاذفات ثقيلة، و يعتقد كذلك أن لدى روسيا 2000 رأسا نوويا تكتيكيا. [3]، و فيما يتعلق بحجم الموارد البشرية العسكرية، فقد بلغ حجم القوات المسلحة1.210.000 جندي عام 2006 منهم 150.000 من قوات البحرية و 184600 من سلاح الجو 360.000 من القوات البرية منهم 22.000 من سلاح المدرعات. [4]

---

[1])- **المكان نفسه.**

[2])- جوناثان ماسترز، "كم تبلغ قوة الجيش الروسي"، في www.noonpost.net (27/03/2015)

[3])- **المكان نفسه.**

[4])- Boniface, **L'année Stratégique 2006 :Analyse Des Enjeux Internationaux** (Paris : Editoin Dalloz,2006),P.231.

و تتألف القوات الهجومية المحمولة جوا من حوالي 35000 جنديا يتبع قائدهم بوتين مباشرة، و هي نخبة القوة الروسية لمواجهة الأزمات، و إدارة للعمليات الخاصة تتبع أيضا بوتين تم إنشائها في 2013 لتولي العمليات الخاصة خارج الحدود الروسية، و تضاعفت الميزانية العسكرية الروسية خلال العقد الماضي لتصل إلى ما يقارب 90 مليار دولار خلال عام 2013. [1]

ثانيا: المحددات الإنسانية:

تلعب المحددات الانسانية دورا كبيرا في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول، لذا سنقوم بتناول تأثير هذه المحددات على رسم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية.

1- الهوية الروسية: تنقسم روسيا إلى 89 مقاطعة موزعة كالآتي: 21 جمهورية، 06 مقاطعات، 49 إقليم، مدينات فيدراليتاب (موسكو، سان بطرسبرغ)، إقليم واحد و حكم ذاتي (الإقليم اليهودي)، عشر مناطق حكم ذاتي. [2]

أ- الخصائص المجتمعية الروسية: تعتبر روسيا متعددة القوميات، و قد كرس ذلك الدستور حيث جاء في مقدمته مايلي: "نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات"، و تعتبر روسيا خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، كما ينتمي سكانها إلى ما يقارب 130 مليون جماعة عرقية مختلفة و يشكل الروس $\frac{4}{5}$ السكان أما الخمس المتبقي فينتمي أفراده إلى قوميات و أعراق أخرى أهمها: التتار 5 مليون نسمة، الأوكرانيون 4 مليون، الشوفاشيون 1.7 مليون، اليهود 1.7 مليون، البشكيريون 1.3 مليون.....إلخ و يعيش غالبية السكان الروس بمدن بنسبة تقدر بـ 73% و أكبر المدن الروسية هي : موسكو، سانبطرسبرغ، نوفوغورود، نغوسيبرسكي، و باكترنبرغ. [3]

أما من حيث الديانة فتعتبر روسيا دولة متعددة الأديان، فرغم إقرار الدستور بعلمانية الدولة إلا أن المادة 28 تقر بحرية الأديان للجميع، حيث تقدم نسبة الديانات المختلفة بـ 40% حيث يوجد حوالي 9000 طائفة دينية تسيطر

---

[1])- جوناثان ماسترز، **المرجع السابق**.

[2])- صابر آيت عبد السلام، **المرجع السابق**.

[3])- **المكان نفسه**.

عليها الطائفات المسيحية الأرثوذكسية، أما الإسلام فيشكل ثاني أكبر ديانة في روسيا في بحوالي 19 مليون مسلم و هناك أكثر من 800 مسجد. [1]

يظهر دور الخصائص المجتمعية للشعب الروسي خاصة في المراحل الانتقالية و الظروف الأزموية بحيث تصبح تلك الخصائص فاعلا أساسيا و مرجعيا تنبثق من مصالح روسيا في كافة القطاعات. و قد يبدو هذا الطرح مناقضا لما تنص عليه مواد الدستور الروسي الحالي الذي يعطي صلاحيات واسعة للرئيس و السلطة التنفيذية على حساب بقية المؤسسات الأخرى، و لكن يسعى صانع القرار الروسي إلى أن تكون سياساته مقبولة لدى الشعب الروسي و هذا ما يطلق عليه البينائيون تسمية **(Intersubjectivité)** بمعنى أن القرارات المتخذة من قبل القيادة تنبع من الشخصية القومية، أي ينبغي أن تكون أفكار و قرارات القيادة مقبولة لدى أغلبية المجموعة الوطنية. [2]

و يعتبر مبدأ رفض الغرب و الشرق أحد إحداثيات الهوية الروسية الثابتة، و يظهر هذا في شعار "لا الشرق و لا الغرب بل أوراسيا" ، بحيث تؤكد روسيا على خصوصياتها الروحية وجوهرها الثقافي التاريخي المتميز، و لذلك تسعى روسيا إلى الحفاظ على تميزها أمام تحديات الغرب و تقاليد الشرق و هذا ما يدل على الاستقلالية القومية و الحضارية و السياسية للشعب و الدولة الروسية. [3]

و يرى الجيوبولتيكي "غوميليوف ليف" أن الروس لا يمثلون مجرد فرع من السلاف الشرقيين بل يشكلون شعبا ذا خصوصية حيث تشكلت من خلال التمازج بين العرق السلافي و العرق التركي و هذا ما يبرر النزوع الروسي نحو السيطرة على الأراضي الأوراسية و الجمهوريات الاسلامية المستقلة المأهولة بالعرق التركي. إن التمازج العرقي يشكل جوهر التاريخ الروسي، موجها للسياسة الروسية و محددا لهويتها و مصيرها. [4] ولقد لعب الواقع الجيوبولتيكي بلورة نفسية الشعب الروسي حتى صار أحد محددات هويته، فمن منظار جيوبولتيكي تخضع الحضارة الروسية و جوهرها إلى تأثير الجغرافيا بصورة كبيرة، فالروس شعب بري قاري و أوراسي أما الخصوصية الثقافية للأمة الروسية هي التي تجعلها قابلة للإنفتاح على الجوار بهدف بناء مجموعة أوراسيا، و عليه فإن عقلية الشعب الروسي قد تبلورت كنتيجة

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص.21.

[3]- **المرجع نفسه**، ص

[4]- **المرجع نفسه**، ص.22.

لمعطيات جيوبولتيكية و أخرى ثقافية حيث أن مظاهر النزعة الجيوبولتيكية الروسية يمكن رصدها في ثقافة الروس التوسعية التي بلورتها الانفتاحية الروحية و الثقافية. [1]

ب-**الثقافة الاستراتيجية الروسية:** لقد أصبح لدى روسيا الاتحادية مركبا استراتيجيا بحيث تشكل بمرور فترة طويلة و اصبح هذا المركب الاستراتيجي بمثابة مجموعة من الثوابت تسير السياسة الخارجية الروسية، لذلك فالثقافة الاستراتيجية الروسية كمتغير مستقل قد حددت التوجهات الكبرى أو الاتجاهات الثقيلة التي تشكل خطا موجها لسياسة الخارجية و تلك الثوابت ملمة لصنع القرار الروسي فيصعب عليه الحياد عنها خاصة أنها تكون مستمدة من الشخصية الوطنية للدولة، و مع ذلك فإن هناك هامشا للمناورة لدى صناع القرار في مجال التغيرات الثانوية أو الضوابط الفرعية بحيث يمكن أن يعدلها حسب تصوراته و تماشيا مع الظروف الزمنية و المكانية. [2]

و تتوزع الرؤية الاستراتيجية الروسية إجمالا إلى مدارس ثلاث كبرى و هي: [3]

- **الدولاتيون:** أي أنصار الدولة القوية، يمعهم الإيمان بأن تركيبة المجتمع الروسي و وضع البلد الاستراتيجي يقتضيان الحفاظ على نموذج الدولة المركزية المسلحة القادرة على رد الغزو الخارجي و منع تفكك الكيان الداخلي مما يفسر طابع الخصوصية في نظامها السياسي الذي يغلب المقتضيات الأمنية على متطلبات الانفتاح السياسي.
- **المتغربون:** و هم أنصار الاقتراب من الغرب و التحالف معه من منظور الهوية الأوروبية لروسيا و الإيمان بأن الغرب يمثل المسلك الوحيد للتحديث الفكري و السياسي و الانتقال الديمقراطي. هيمن هذا الاتجاه على الحياة السياسية الروسية بعد نهاية الحقبة الشيوعية و الحرب الباردة.
- **الحضاريون:** أي القائلون بخصوصية النموذج الحضاري الروسي و تفوقه، باعتبار روسيا هي روما الثالثة المؤهلة لقيادة العالم أخلاقيا و روحيا، مما ولد نزعة توسعية شكلت تاريخيا الأفق الأيديولوجي للنزعة الإمبراطورية الروسية في تجلياتها المختلفة.

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- **المرجع نفسه**، ص.23.

[3]- **السيد ولد آباه، "الرؤية الاستراتيجية الروسية و المسألة الشرقية"، في**

ينتهج الرئيس بوتين مسلكا جامعا بين النزعتين "الدولاتية" و "الحضارية"، فهو من جهة من اعاد بناء الهيكل المؤسسي للدولة على أسس مركزية قوية عمادها الجهاز العسكري- الأمني- ضمن محددات النظام التعددي الانتخابي، كما انه يعتمد بوضوح في خطابه السياسي النزعة الحضارية التي أصبحت نوعا ما إيديولوجيا رسمية للدولة. [1]

2- الجوانب الحكومية و الغير حكومية:

أ- **الجوانب الحكومية:** تلعب الجوانب الحكومية دورا بالغ الأهمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول حيث تتحدد درجة تأثير هذا المتغير حسب طبيعة النظام السياسي في الدولة. و سنتطرق في هذا الجزء إلى كيفية صناعة القرار في روسيا، أي من يرسم السياسة الخارجية الروسية؟ و ماهي الأجهزة المساهمة في صناعتها ؟.

- **الدستور الروسي:** ظلت روسيا محكومة بدستور 12 أفريل1978 حتى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلا أن تم تبني الدستور الجديد تاريخ 12 ديسمبر 1993 الذي تم إقراره بأغلبية 62% من الأصوات، و يتكون الدستور 1993 من المقدمة و جزئين أساسين، الجزء الأول و هو الجزء الأكبر يتضمن 9 فصول اساسية تناولت على التوالي: أسس النظام الدستوري، حقوق و حريات الانسان و المواطن، الدولة الروسية، رئيس الدولة، البرلمان، السلطة القضائية، الحكومة المحلية، أحكام متعلقة بتعديل الدستور. أما الجزء الثاني فتطرق إلى 9 شروط للتدابير الختامية و الإنتقالية، وفقا لهذا الدستور فإن روسيا فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري لها عملة واحدة هي الروبل، و عاصمة واحدة هي موسكو، و لغة رسمية واحدة هي الروسية، مع منح الجمهوريات الحق في استخدام لغاتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية، كما نص على علمانية الدولة الروسية(فصل الدين عن الدولة). [2] و تنفرد الحكومة المركزية في موسكو (الفدرالية) ببعض المهام نذكر منها: الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية، رسم السياسة الخارجية للدولة و توقيع المعاهدات و امور الحرب و السلم، الأمور الخاصة بالدفاع و الامن القومي و الإنتاج الحربي و بيع الأسلحة و المعدات العسكرية،

---

[1])- **المكان نفسه.**

[2])- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية- العربية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1998)، ص.13.

الأمور المتعلقة بالدفاع عن حدود الدولة و إقليمها البري، البحري و الجوي، الامور الخاصة بالطاقة النووية و الأنشطة الفضائية. [1]

- **السلطة التشريعية:** تعتبر الجمعية الفدرالية (البرلمان أعلى سلطة تشريعية و تمثيلية في الدولة و يتكون البرلمان من مجلسين: [2]

- **مجلس الفدرالية:** يضم في عضويته 178 شخصا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الأساسية بواقع ممثلين إثنين عن كل وحدة، و يتولى المجلس الأعلى (مجلس الفدرالية) الأمور المتعلقة بالفدرالية، و منها حدود الدولة و استخدام القوات المسلحة خارج روسيا، و الموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية و حالة الطوارئ في البلاد و له الحق في قبول أو رفض المشاريع المقدمة من المجلس الأدنى (الدوما).
- **المجلس الأدنى (الدوما):** يتألف من 450 نائبا، ينتخب جميع الأعضاء بنظام القوائم الانتخابية (القوائم الحزبية) مع مزجه بالنظام الفردي لمدة 4 أعوام (نظام التمثيل النسبي المختلط). و ينبغي حصول الحزب على 7% على الأقل كي يشارك في المجلس، و يجري الانتخاب بالاقتراع المباشر، ومدة خدمة الأعضاء 4 سنوات، و هو المسؤول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء ، و رئاسة البنك المركزي، و هو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية صنع القوانين، فمقترحات القوانين سواء من جانب الرئيس أو أعضاء الدوما تقدم لمجلس الدوما، فإذا ما وافق عليها تمرر إلى مجلس الفدرالية لمراجعتها خلال 5 أيام، فإذا وافق عليها أو لم يتم رفض مشروع القانون خلال 14 يوما يعتبر مجلس الفدرالية موافقا عليه، و يرسل بعد ذلك لرئيس الجمهورية للموافقة عليه ونشره خلال مدة لا تتجاوز 14 يوما، و في حالة اعتراض الرئيس على مشروع القانون تلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلس لتمريره.

- **السلطة التنفيذية:**

- **رئيس الدولة:** ينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر لفترتين متتاليتين كل فترة 4 سنوات، و يعتبر الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي و محور عملة صنع القرار فيه، و يتضح ذلك من خلال السلطات الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور 1993. فهو يمثل الدولة في الداخل و الخارج، و هو الذي يحدد الخطوط العريضة و اتجاهات السياسة الداخلية و الخارجية و له حق تعيين رئيس الوزراء و تعيين

---

[1])- **المرجع نفسه**، ص.17.

[2])- "The Government Of The Russian Federation", **The Constituation Of The Russian Federation**, Chpter6, Article 110-117, 2001

نواب رئيس الوزراء و الوزراء و عزلهم بعد عرض ذلك على مجلس الدوما. من حقه كذلك حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضروريا، بالإضافة إلى أنه هو الذي يقوم بتعيين رئيس البنك المركزي و قضاة المحاكم العليا و منها المحكمة الدستورية، و كذلك ممثله في أنحاء الدولة بعد عرضهم على مجلس الدوما. و هو الذي يشكل مجلس الأمن القومي و يرأسه، ويقر كذلك السياسة الدفاعية للدولة و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية. كما أن له الحق الدعوة في إجراء الانتخابات او استفتاء عام و كذلك اقتراح تعديل الدستور و اقتراح القوانين وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام الروسية بحالة تعرض روسيا للعدوان أو لأي تهديد مفاجئ، و إعلان حالة الطوارئ في البلاد، و هو الذي يدير المفاوضات و يقوم بتوقيع المعاهدات الدولية و له حق تعيين و عزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول و المنظمات الدولية هو أيضا الذي يتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب. [1]

- **الجهاز التنفيذي (الحكومة):** تتمثل أهم اختصاصاته في تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، و العمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية و الائتمانية، كذلك السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة و العلوم و التعليم و الصحة و غيرها من المجالات هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة، ومنه فالحكومة هي مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء و عزلهم دون الحاجة إلى إبداء أسباب ذلك، و ليس للحكومة أي سلطات لمواجهته و تأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي و المشورة التي قد يأخذ بها الرئيس و قد لا يأخذ بها. [2]
- **وزارة الخارجية:** تلعب وزارة الخارجية دورا معتبرا في توجيه السياسة الخارجية الروسية بحيث يظهر ذلك خاصة في شخص وزير الخارجية. و تقوم وزارة الشؤون الخارجية الروسية بالعمل على تطوير الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الروسية و تقديم المقترحات إلى الرئيس الروسي و العمل على تنفيذ السياسة الخارجية الروسية وفقا لهذا المفهوم. [3]
- **المؤسسة العسكرية:** لم يكن الجيش ذا تأثير أفضل من بقية قطاعات المجتمع، على الرغم من أنه الوريث لأكبر إمبراطورية في العالم، إلا أنه بدأ تأثيره عندما أبدى الجيش حالة من السخط و الرفض لسياسة الرئيس الأسبق" بوريس يلتسن" و وقوفه لى جانب الرئيس بوتين حيث سانده عنما كان مرشحا لرئاسة روسيا

---

[1]-عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص ص. 58، 59.

[2]- "The Government Of The Russian Federation ", **opcit**.

[3]- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص.

الاتحادية و أعطاه أصواته أملا بان يجد حلا لأزمته من خلال سياساته التي وعد بها. [1] و لقد ظهر تأثير الجيش بشكل واضح في انتخابات عام 1993 إذ أ ظهرت تأييد أكثر من 50% من الجنود و الضباط خط جيرنوفسكي القومي المتشدد و لم تزد نسبة الضباط الذين صوتوا لمصلحة الحزب الحكومي الموجود آنذاك على 22%، ثم جاءت الانتخابات التشريعية التي جرت في عام 1995 لتؤكد تزايد دعم العسكريين للتيارات الشيوعية و القومية، و لاسيما ان الضباط الروس بصفة عامة (60%) هم أكثر ميلا إلى قيام نظام سلطوي كما ان هم أكثر اقتناعا بأن الديمقراطية بمفهومها الغربي لا تتوافق مع الطابع الشعب الروسي. هذا فضلا على أن الجنرالات الروس و الكثير من الشخصيات ذات النفوذ في روسيا لا يريدون عودة الإمبراطورية فحسب، و إنما وضع روسيا كقوة عظمى و هم يؤمنون بأن بناء الجيش على أحدث المستويات يمكن أن يعيد روسيا إلى سابق عهدها كقوة عظمى. و ينبغي الإشارة إلى ان الرئيس بوتين قد حظي بتأييد عدد من القادة العسكريين الروس منذ أن عين رئيسا بالوكالة إلى أن تم انتخابه في مارس 2000، فيذكر الجنرال "فاليري جورافيل" مثلا في قاعدة موزدون التي تعد أكبر قاعدة عسكرية بالقرب من الشيشان أن القادة العسكريين يتفهمون أسباب التغيير الرئاسي و يرون أنه شيء جديد لروسيا. [2]

- **الاستخبارات الروسية:** K.G.B و هو جهاز المخابرات الروسي سابقا تأسس في 20 ديسمبر 1917 برئاسة (فليكي درزسنسكاى) و اشراف الرئيس "فلاديمير لينين" و انتهى في 06 ديسمبر 1991 بعد محاولة رئيس الـ K.G.B اغتيال الرئيس السوفياتي "ميخائيل غوربتشوف"، و في 23 أوت 1991 تم القبض على رئيس الجهاز و حل محله الجنرال "فاديم باكتين" و الذي تم تكليفه بحل الجهاز نهائيا. [3] لقد حل جهاز S.V.R الوريث الوحيد لـ K.G.B كأداة مختصة بالعمليات الخاصة بالأمن القومي خارجيا و ما يتعلق بها داخليا، حيث أصبح S.V.R هو المسؤول عن أنشطة المخبرات الروسية و التجسس خارج الحدود الروسية، حيث يخول القانون الروسي S.V.R إلى القيام بالمهمات التالية: [4]

1- إدارة الاستخبارات.

---

[1]-سوسن حسين ،"روسيا في حالة تشنج"، **السياسة الدولية**، العدد 113(جويلية 1993)، ص.229.

[2]-لمى مضر جرئ الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص.195-197.

[3]-محمد الحلوة، **مبادئ العلوم السياسية**(الرياض: دار العبيكان للطباعة و النشر، ط7، 2008)، ص.366.

[4]- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص .62.

2- مهمة التجسس العلمي و التكنولوجي و الاستخباري.

3- اتخاذ كل التدابير لضمان نظام فعال لأمن روسيا.

4- توفير الأمن الشخصي لموظفي الحكومة و أسرهم.

5- إجراء عمليات مشتركة مع أجهزة الأمن المختلفة.

6- مشاركة الاستخبارات الروسية في السياسة الخارجية.

خلال رئاسة "يلتسن" عمل S.V.R مع وزارة الشؤون الخارجية عن طريق نشر تحذيرات إلى الغرب و إلى الإشارة إلى عدم التدخل في توحيد روسيا مع الجمهوريات السوفياتية السابقة و الهجوم على حلف الناتو، أما بوتين و قبل أن يصبح رئيسا قام بإعادة تشكيل الجهاز و عين حينها "يفجيني بريماكوف" المتخصص في الشؤون الشرق الأوسط و قضى سنوات في العالم العربي و يتكلم اللغة العربية بطلاقة، و هذا الأخير أحدث تغييرات في الجهاز ووضع مساعدين لهم خبرات و علاقات في العالم العربي و منطقة الشرق الأوسط و استمر هذا الوضع حتى أحدث بوتين تغييرا آخر على الجهاز عام 2000 بوضع "سيرجي ليندیف" رئيسا جديدا عليه و هو من اللذين عملوا بالولايات المتحدة الأمريكية و يكتسب خبرة بالعمل في الدول الغربية. [1]

ب-الجوانب الغير الحكومية: تلعب الجوانب الغير حكومية دورا معتبرا في التأثير على النشاط الخارجي للدول، حتى و إن كان في غالب الأحيان محصورا في الضغط على صانع القرار كي يتراجع عن سياسة معينة.

و سنقوم في هذا الجزء بتبيان دور هذه الجوانب الغير الحكومية في التأثير للنشاط الخارجي لروسيا الاتحادية النخب السياسية.

- **النخب السياسية:** إن التحول السياسي الهائل المتمثل في السقوط السوفياتي (سكرتارية الحزب الشيوعي القوية) نشأ معه بالتبعية تحول كبير في مراكز القوى و النخبة السياسية الحاكمة، فأزمة الهوية التي تعاني منها روسيا، و التي جعلت نخبتها السياسية تتجاذب بين فكرة كون روسيا دولة أوروبية يجب أن تمتد تطلعاتها غربا (توجه أورو – أطلنطي) أو انها دولة آسيوية يجب أن تضع محيطها الشرقي نصب عينيها

[1])- عدنان كامل صلاح، "حكايات استخباراتية امريكية، روسية إيرانية"،
http://www.al-madina.com/node/258367 (21/05/2015)

(توجه أوراسي)، و هذه المعضلة الروسية غير القابلة للحل شكلت محور التجاذب الرئيس الذي تتشكل حوله النخبة الحاكمة في روسيا، و التي تلعب دورا مهما في صياغة توجهات و سياسات روسيا الخارجية، منه فإن فهم طبيعة النخب الحاكمة في روسيا يقود إلى فهم أعمق يفسر توجهات السياسة الروسية. [1] تنقسم النخبة السياسية الروسية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:

- **اليمين أو الاصلاحيون الراديكاليون:** يؤيد هذا الاتجاه التحول السريع إلى اقتصاد السوق، و يفضل العلاج بالصدمة* كوسيلة لذلك، و التي تقتضي الخصخصة السريعة للتجارة و الخدمات و تحرير الأسعار و فتح الاقتصاد للاستثمار المحلي و الأجنبي، و ينظر إلى التجربة الغربية كنموذج أعلى و يرى أن المساعدات الغربية أساسية لنجاح هذا التحول. و من ثمة يؤيد أنصار هذا الاتجاه السياسة الخارجية التي كان يتبعها وزير الخارجية الأسبق "أندريه كوزيريف" (1990- 1995) و التي تمثلت في العمل على صياغة علاقات اقتصادية و سياسية قوية مع الغرب و الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي. [2]

- **اليسار أو القوميون و المحافظون و الشيوعيون:**

أ- **التيار القومي:** يتبنى موقفا سلبيا اتجاه الغرب حيث يتخوف من المساعدات الغربية و يدعو إلى الإصلاح انطلاقا من الموارد الذاتية، كما يتمسك بالثقافة الروسية القومية ووحدة الأراضي الروسية. و يرى هذا التيار في مجال السياسة الخارجية أن مشكلة روسيا تنبع من الغرب و يدعو روسيا إلى اتباع سياسة توسعية للسيطرة على الجمهوريات السوفياتية السابقة التي يعتبرها جزءا لا يتجزأ من الحدود الروسية السوفياتية. إن تصورات هذا التيار تنبع من الثقافة الروسية التقليدية التي تؤكد تفرد الأمة الروسية الي تحمل رسالة تدفعها إلى الحفاظ على الكيان الروسي و احتلال مكانة مهمة في أوروبا و روسيا. [3]

---

[1]- سعود كابلي، "نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية"، في http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25 (21/03/2015)

*العلاج بالصدمة (shock therapy) هي أحد آليات الاصلاح الاقتصادي، و تعني الانتقال المفاجئ من الاشتراكية إلى الرأسمالية بدون تدرج.

[2]-عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص ص. 63، 64.

[3]-عادل عباس، **المرجع السابق**، ص .36.

ب-**المحافظون:** يدعو هؤلاء إلى العودة إلى التخطيط المركزي والعمل على زيادة القدرات العسكرية الروسية، كما يرفضون تمتع دول الجوار بامتيازات تتساوى مع تلك التي تتمتع بها روسيا في مجال الترتيبات الأمنية. يدعو هؤلاء إلى بناء دولة روسية قوية قادرة على العودة إلى الحدود التقليدية و حماية الأقليات الروسية في الخارج. [1]

ج-**الشيوعيون:** يدعو هذا التيار ذو التوجهات القومية إلى توسيع نطاق الأسواق و النفوذ الروسي و كذا توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية و العالم الاسلامي، كما ينادي كذلك بإعادة إحياء الاتحاد السوفياتي و محاصرة النفوذ الغربي في آسيا. [2]

- **اتجاه الوسط:** يجمع هذا التيار بين الراديكاليين و القوميين و المحافظين حيث يدعو إلى ضرورة التحول الديمقراطي و تبني الخوصصة التدريجية و رفض العلاج بالصدمة، فضلا عن الاعتماد على الموارد الذاتية في الإصلاح الداخلي و كذا الحفاظ على روسيا الموحدة. [3]

و ينقسم هذا الاتجاه إلى فرعين، يمين الوسط و الذي يفضل انصاره السير قدما في مسيرة الخصخصة و التحول إلى اقتصاد السوق، و لكن تدريجيا و ببطء ومع الحفاظ على دور أوسع للدولة في الحياة الاقتصادية. [4]

في حين يدعو يسارالوسط إلى التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق مع الابقاء على تحكم الدولة، ويعارض أنصار هذا الاتجاه العلاج بالصدمة و إن كانوا لا يعارضون التحول إلى إقتصاد السوق على المدى الطويل، و لكنهم يؤيدون سيطرة قوة للدولة و على الاقتصاد و دعم دورها في قطاع الصناعة. [5]

و تتمثل أهمية النخبة السياسية في كونها المصدر الأساسي للتجنيد للمناصب العليا في الدولة، إلا أن ما تطرحه هذه النخبة غير ملزمة للرئيس الذي يهيمن على عملية صنع القرار. و يمكن التمييز بين فريقين من النخب:

---

[1])-**المرجع نفسه**، ص ص.36،37.

[2])- **المكان نفسه**.

[3])-لمى مضر جرئ الأمارة، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990- 2003**، المرجع السابق،ص.65.

[4])-عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص.65.

[5])-نورهان الشيخ ، **المرجع السابق**، ص.57.

*دول الكومنولث: اتحاد الدول المستقلة أو رابطة الدول المستقلة(C.I.S) و هي منظمة دولية اورو- آسيوية مكونة من 12 جمهورية سوفياتية سابقة، مقرها في مينسك (بيلاروسيا).

أولهما يعطي الأولوية لدور روسيا إقليميا مع اختلاف طبيعة الدور، فبعضهم ذو ميول توسعية يرى أن الحدود الحالية لروسيا ليست دائمة و انها يجب أن تمتد لتشمل دول الكومنولث* و بخاصة أوكرانيا و بيلا روسيا، في حين أكد بعضهم الآخر على أهمية دول الكومنولث كنطاق طبيعي للنفوذ الروسي و لكن دون محاولة السيطرة عليها وضمها إلى روسيا، و ثانيهما يرى ضرورة لعب دور نشط وفعال على الصعيد الدولي يقوم على التقارب و إقامة علاقات قوية مع الغرب، و اتباع سياسة غير توسعية اتجاه دول الكومنولث، و ان يتم التعامل على أساس من المساواة و الاحترام المتبادل. [1] و على أي حال، فالملاحظ على النخب السياسية الروسية رغم تعدد الرؤى أنا تجمع على ضرورة عودة مكانة روسيا في الساحة الدولية اقتصاديا و عسكريا و سياسيا.

- **الأحزاب السياسية:** بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا عام 1989، حيث تعرضت قيادات الحزب الشيوعي لضغوطات مكثفة و متزايدة من اجل إتاحة المزيد من حرية التعبير، و هذا من خلال تعديل المادة 7 من دستور 1997 و التي تنص على أن: "الحب الشيوعي هو القوة القائدة الوحيدة في البلاد" ، و قد تم اقرار التعديل من طرف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فيفري 1990 واضعة بذلك حد لـ 70 سنة من حكم الحزب الواحد و التي سبقتها عقود من الحكم القيصري الاوتوقراطي. [2] و يمكن تصنيف الأحزاب في روسيا إلى أربعة أنواع هي: أحزاب ذات اتجاه قومي، أحزاب شيوعية، احزاب الوسط، الأحزاب الديمقراطية. [3]

بشكل عام نلاحظ ان هذه الأحزاب السياسية لم يكن لها إلا دورا محدودا في التأثير على سياسات الحكومة و توجهاتها، بسبب ظروفها و توجهاتها المختلفة، و اصطدامها بصلاحيات الرئيس صاحب القرار الأول و الأخير بفضل صلاحياته الدستورية الواسعة. كذلك ما يلاحظ عليها هو كثرة الأحزاب المجهرية التي لا تتمكن من جمع الحد الأدنى من التوقيعات للمشاركة في الانتخابات، و كما تفتقر إلى تمثيل لها في جميع الأقاليم كالحزب الديمقراطي الليبيرالي مثلا الذي له فروع في ثلث الأقاليم الروسية فقط. [4] و منه يتضح لنا ان الأحزاب السياسية في روسيا ليس لها دور بارز في التأثير على رسم السياسة الخارجية.

---

[1]-

[2]-صابر آيت عبد السلام، **المرجع السابق**.

[3]-عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص.67.

[4]- **المرجع نفسه**، ص .68.

- **الرأي العام:** إن الشعب الروسي بعد معاناته الطويلة في ظل الحكم القيصري، ثم الشيوعي، و في ظل ظروفه الاقتصادية المتدهورة لم يستطع بعد بلورة رأي عام مؤثر و قوي، ومن الناحية العملية مازالت وسائل الإعلام في روسيا تعاني العديد من القيود خاصة الصحافة، و في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية تعتمد الكثير من الصحف و المجلات في روسيا على الدعم الحكومي و هذا ما يفقدها جزءا كبيرا من استقلاليتها. كما أن آليات السوق امتدت إلى الصحافة، فتم بيع أسهم الكثير من الصحف الكبرى إلى رجال الأعمال و الشركات الكبرى التي بدأت تتدخل في سياسة هذه الصحف و توجهاتها السياسية خاصة في ظل النشاط رأس المال اليهودي في المجال الإعلامي وسيطرته على عدد من الصحف المهمة، بل و على قنوات تلفزيونية وخير مثال على ذلك أكبر شركة تليفزيونية (NTV) التي يمتلكها " فلاديمير جوسينسكي" رئيس المؤتمر القومي اليهودي الروسي.و الصعوبة الحقيقية التي تواجهها الصحافة الروسية بصفة عامة هي فقدان الثقة فيها، فقد أدت سياسة المصارحة التي اتبعها غورباتشوف إلى توضيح الدور الذي لعبته الصحافة في تضليل الرأي العام، وهو ما أفقده الثقة بما تكتبه الصحافة الروسية و تنقله له. [1]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

مثلها مثل المحددات الداخلية تلعب المحددات الخارجية دورا هاما في التأثير على رسم السياسة الخارجية للدول. وسوف نتناول في هذا المطلب دور المتغيرات الخارجية في بلورة السياسة الخارجية الروسية.

أولا: تراجع الايدلوجيا في العلاقات الدولية:

طوال أربعة عقود من الحرب الباردة، كانت الاعتبارات الأيديولوجية هي الحاكمة لعلاقات موسكو و ساستها اتجاه الدول الأخرى. فقد قامت السياسة آنذاك على مساندة حركة التحرر الوطني و الحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ومساندتها وقد كلن هذا عاملا أساسيا في فشل الاتحاد السوفياتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول. إلا أن النظام الدولي شهد منذ منتصف الثمانينات و تحديدا منذ عام 1985 و الذي اقترن بوصول "ميخائيل غورباتشوف" إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي السابق وأعلن الاتحاد السوفياتي تخليه عن سياسة توازن القوى و بدأ يبحث عن سياسة توازن المصالح و أصبحت الاستراتيجية

[1])–نورهان الشيخ، **المرجع السابق**، ص.169.

السوفياتية تكتسب سمات لم تكن تتميز بها سابقا، و لاسيما الانسياق عمليا وراء الاستراتيجية الأمريكية العالمية وهو ما نتج عنه انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. [1]

لقد أصبح من الجلي أننا نعيش في عالم تسيره المصالح المختلفة، و إدارة هذه المصالح تفرض رسم سياسات ووضع استراتيجيات لتحقيق هذه المصالح، سواء كانت لأفراد او مجموعات أو دول. فسقوط الأيديولوجيات و العقائد التي كانت تسير الدول و توجهها، و ضعف مفاهيم الدولة – الامة و تراجع تأثيرها لصالح المؤسسات والشركات الكبرى العابرة للحدود و القوميات، و انفتاح الشعوب على بعضها عبر وسائل الاتصال و التقنيات الحديثة أدى إلى سيطرة متوحشة لمفهوم رأس المال و الربح على الأفكار،

و تراجع مفاهيم القيم و الأخلاق و العقائد التي سادت في فترات سابقة. و من هنا فإن روسيا العائدة إلى المسرح العالمي و هي تحلم بدور القيصر لم تنس أنها تحمل إرث الاتحاد السوفياتي السابق، و تريد لنفسها أن تكون دولة عظمى محترمة و لها مكانتها في العالم و هي لا تملك طموحات السيادة العالمية أو منازعة الولايات المتحدة على ذلك، و لكنها تريد عالما متعدد الأقطار ، متزانا و يعمل بعدل لحل مشاكله، كما ان روسيا لا تريد أن يتعدى عليها أحدا لذلك بدأت بتطوير و إعادة الاعتبار لصناعتها العسكرية الصاروخية و النووية للتوازي مع عملها الدبلوماسي الناعم و ذلك لحماية مصالحها الاقتصادية و المعنوية عبر العالم . [2]

ثانيا: العلاقات الأمريكية الروسية:

1- العلاقات الروسية الأمريكية(1991- 1999): خلف تفكك الاتحاد السوفياتي وضعا سياسيا جديدا لدى روسيا الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات سياسية مهمة على الصعيدين الداخلي و الخارجي، إن تأثير السياسة الداخلية في سياسة روسيا الخارجية كان واضحا عبر التحول الذي شهدته السياسة الروسية في تعاملها مع الولايات المتحدة الامريكية إذ تحولت السياسة الروسية تحولا كاملا من طرف مناوئ للولايات

[1])- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص.

[2])-أحمد علو، "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، **مجلة الجيش** ، العدد 263 (ماي 2007)، في www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?14388 (23/03/2015).

المتحدة الأمريكية إلى طرف يطرح نفسه تابعا لها و قد كان هذا انعكاسا للتغييرات و التحديات داخل البرلمان الروسي الذي تنافست فيه ثلاث مجموعات على السلطة: [1]

- **المجموعة الأولى:** تدعم سياسة يلتسن التي قامت على أساس علاقات جيدة مع الغرب وإسرائيل.
- **المجموعة الثانية:** التركيز على إقامة علاقات جيدة مع الشرق الأوسط و الصين، فضلا عن العلاقات و الغرب.
- **المجموعة الثالثة:** يدعو إلى مواجهة روسيا للولايات المتحدة و الدعوة إلى إعادة سيطرة روسيا على جمهوريات الاتحاد السوفياتي.

كما ظهرت ثلاث توجهات داخل الطبقة السياسية الروسية لكيفية و شكل التوجه الروسي الخارجي للمرحلة المقبلة، و هذه التوجهات هي: [2]

- **التوجه الأول:** يركز على العلاقة مع الدول الغربية و ينظر إلى الغرب كشريك فعلي أو محتمل، و أن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الغربية.
- **التوجه الثاني:** يركز على الامتداد الأورو آسيوي .
- **التوجه الثالث:** ينظر بعدائية إلى الغرب، و يرى فيه مهددا لأمن روسيا القومي.

و لقد كان الرئيس" بوريس يلتسين" من أصحاب التوجه الاول، فقد اتجه بالعلاقات الروسية– الأمريكية نحو التقارب الشديد معتبرا امريكا شريكا و ليست عدو، و دافعه الأساسي في ذلك هو إعادة بناء الاقتصاد الروسي المنهار عبر الدعم الاقتصادي الأمريكي و الأوروبي. لكن في الداخل الروسي قوبلت سياساته بمعارضة شديدة، لكنه وجد دعما كبيرا من قبل "أندريه كوزيريف" (وزر الخارجية) الذي أيد توجهات يلتسين الرامية إلى اتباع سياسات اللبرلة بالصدمة و الخصخصة، و هو الأمر الذي حذر منه خبراء روس بوصفه عاملا للإنهيار، و بتحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية انتصر الاتجاه الداعي إلى التحول في العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية. [3]

---

[1]– عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **المرجع السابق**، ص.

[2]– **المكان نفسه.**

[3]– وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد20(2008)، ص ص.22– 29.

بالمقابل رأت الولايات المتحدة الامريكية في التوجه الروسي استسلاما و إعلانا بالخسارة في الحرب الباردة، و قد وقف "جورج بوش الأب" منتشيا بالنصر و هو يعلن امام الامم المتحدة عن بداية عصر جديد تقوده الولايات المتحدة الامريكية وحدها دون منازع . و كان من أبرز فشل التوجه الروسي هو اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو إضعاف روسيا و ليس دعمها و مساندتها، و ذلك عبر الدعم الاستخباراتي للمقاتلين الشيشان، و كذلك تطويق روسيا في آسيا الوسطى و بحر قزوين، زد إلى ذلك تجاهل رغبة روسيا في أن تصبح روسيا شريكا لها. و من هنا فإن علاقات روسيا السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية لم تتعد حدود العلاقات السياسية الودية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساسا. [1]

لقد ساعدت عوامل عدة على الابتعاد عن السياسة المؤيدة للغرب و أهم هذه العوامل: [2]

- فشل العلاج بالصدمة الاقتصادية.
- الانتخابات البرلمانية عام 1995 و التي كانت نتيجتها سيطرة الشيوعيون على مجلس الدوما، على أهم الوزارات و أصبح البرلمان معارضا لسياسات يلتسين الخارجية و الداخلية.
- السلوك الأمريكي بعدم تنفيذ الوعود التي قطعت لروسيا بمساعدتها اقتصاديا .
- قرار حلف الناتو بالتوسع شرقا ليصل إلى حدود روسيا .

هذه الخطوات دفعت روسيا لتغيير توجه سياساتها الخارجية نحو العمل على لعب روسيا دور القوة الكبرى المؤثرة من جديد بعد غياب استمر عقدا من الزمن.

2- العلاقات الروسية الأمريكية منذ عام 2000:

شهدت العلاقات الروسية الأمريكية تحولا جديدا ابتداءا من العام 2000 بعد تولي بوتين قيادة روسيا، فلقد عرفت هذه المرحلة اصطدام توجهات القيادتين و عدم الالتقاء إلا في نقاط قليلة، فكان التنافس و الصراع هو السمة السائدة في علاقات البلدين. [3]

---

[1]- نورهان الشيخ، "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفياتي 1985- 1991، و الجمهورية الروسية 1991- 1996"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(جامعة القاهرة، 2000)، ص ص.200-205.

[2]- عز الدين عبد الله سمهدانة، **المرجع السابق**، ص ص.

[3]- محمد سعيد أبو عامود، "تحولات السياسة الأمريكية اتجاه إيران و تركيا و روسيا"، **السياسة الدولية**، العدد 147(جانفي 2002)، ص.75.

و كانت اول الخطوات التي قام بها بوتين باتجاه رسم استراتيجية روسية جديدة تعيد إلى روسيا سمعتها العالمية، و هي الانسحاب الأحادي الجانب من اتفاقية "غور– تشير نومردين" التي وقعت مع الجانب الأمريكي في 30جويلية 1995 ، و التي تمنع روسيا من بيع أسلحة إلى إيران. [1]

و لقد أصبح الدور الروسي فاعلا بسبب الانجازات التي تحققت في عهدة بوتين، و هذا ما دفع الولايت المتحدة الأمريكية لمحاولة الحد من التأثير الروسي و محاصرته و تطويقه. و لقد وجه بوتين انتقادات حادة اللهجة إلى نظام أحادية القطب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، و يتضح من ذلك إدراك بوتين التام ان سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسخير علاقاتها مع موسكو، ليس من أجل بناء شراكة حقيقية بل لخدمة المصالح الأمريكية فقط. [2]

و بعد أحداث 11سبتمبر2001 م، و رغم دخول روسيا في محور الحرب على الإرهاب، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق به، بل إن احتلال أفغانستان ماهو إلا خطوة متقدمة لتطويق روسيا. هذا فضلا عن صدور تقارير أمريكية بعد سبتمبر 2001 أفادت بقيام البنتاغون بإعداد خطة طوارئ لشن هجمات نووية محتملة على سبع دول من بينهم روسيا، و في المقابل سعت روسيا إلى إيقاف التمدد الغربي و العمل على استعادة مجالاتها الحيوية و الاقتراب على نحو واسع من البحر الأسود. [3] و في هذه الفترة كانت الملفات المؤثرة في العلاقات الروسية الأمريكية كثيرة و هي معقدة و متشابكة إلا ان هناك أربع ملفات أثرت في رفع حالة الصراع الروسي الأمريكي و هي: توسيع حلف الشمال الأطلسي، برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، القضية الجورجية، الملف الإيراني النووي. [4]

و في عهدة "ميدفيديف" وضع هذا الأخير مبدئ عرف باسمه تضمن خمسة نقاط أساسية، اكد على أن هي التي سيتبعها في تطبيق السياسة الخارجية الروسية. و هذه النقط تعني أن روسيا عاقدة العزم على الحضور الفعال إذا تطلبت مصلحتها القومية ذلك، و أنه إذ كان للولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل لحماية مصالحها و مواطنيها، فإن لروسيا الحق ذاته و لقد تميزت في هذه الفترة بميزة إضافية للتحرك تعطيها نقطة أولوية على صعيد التعامل مع الملفات العالقة، فأمريكا غارقة في العراق و أفغانستان و استراتيجيتها في الحرب على "الارهاب الاسلامي"، أفضت

---

[1]– جيفري مانكوف، "روسيا و الغرب نظرة أبعد مدى" ، **الثقافة العالمية**، العدد 148(جوان 2008)، ص ص.67، 68.

[2]– طه عبد الواحد، " العلاقات الأمريكية الروسية في خطابات بوتين"، في

http://www.anour.com/index.php?option=com,content&task=view&id=4574&Itemid=33(25/03/2015)

[3]– أحمد عبد الحليم، "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة"، **السياسة الدولية**، العدد147(جانفي2002)، ص ص.198، 199.

[4]– عز الدين عبد الله سمهدانة، **المرجع السابق**، ص85

إلى أن تتحرك روسيا بقوة ضمن محيطها الاقليمي، أصبحت تتمتع بهامش واسع من خيارات التحرك على عكس الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

لكن في الآونة الأخيرة كان لازمة أوكرانيا تداعيات خطيرة على العلاقات الأمريكية – الروسية، خاصة بعد العقوبات التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي بحق روسيا الاتحادية، فالعقوبات التي اتخذت بحق العديد من المواطنين الروس بمنعهم من الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي و تجميد حركة أموالهم، إلا أن هذه العقوبات تعتبر في الواقع عقوبات هزيلة بسبب الموقف الجدي الذي اتخذته الحكومة الروسية باحترام إرادة شعوب جزيرة القرم و تقديم المساعدة الحاسمة لها في تحقيق استقلالها و انضمامها كدولة مستقلة إلى روسيا، كما أن طرد روسيا من مجموعة الثماني تثير السخرية، فمجموع الدول الثماني لا تقرر مصير الاقتصاد العالمي و دورها لا يتعدى البروتوكولات الدولية. في حين أن روسيا دولة عظمى و دولة نووية و لها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي و تستطيع ان تستوعب كافة العقوبات التي يقدم الغرب عليها، بل على العكس تستطيع أن ترد على العقوبات بعقوبات اقتصادية و سياسية أكثر ضررا و إيلاما. [2]

ثالثا: المتغير الاقليمي:

1- سياسة إيران الاقليمية و انعكاسها على السياسة الخارجية الروسية:

ستظل إيران إحدى القوى المؤثرة في محيطها الإقليمي، و لاعبا له دور على المسرح الدولي، فإيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تمكنت من إنشاء حزام شيعي يمتد من إيران عبر العراق (خاصة المناطق الشيعية بالجنوب) وصولا إلى سوريا التي تهيمن على السلطة فيها أقلية شيعية علوية، و كذلك وصولا إلى حزب الله في لبنان، أي أن إيران تمددت بنفوذها إلى ساحل البحر المتوسط. و إيران معروفة بتبنيها سياسة" كسب الوقت" إلى أن تتمكن من تحقيق ما تصبو إليه. [3]

---

[1]- جورج فريدمان، "مبدأ ميدفيديف و الاستراتيجية الأمريكية"، **المستقبل العربي**، العدد356(أكتوبر2008)، ص ص.127، 128.

[2]- عودت ناجي الحمداني، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية"، في

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=407844 (02/04/2015)

[3]- محمد هزاع، "إيران من الحلم الفارسي إلى المشروع النووي"، في

digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1726588&eid=1188 (05/04/2015)

و الملاحظ أنه بعد استقلال الجمهوريات الاسلامية عن الاتحاد السوفياتي، سعت الجمهورية الإيرانية لبسط نفوذها على هذا المجال الجيوبوليتيكي الذي يعتبر الورقة الوحيدة أمامها في ظل العزلة التي تعيشها منذ قيام الثورة الاسلامية عام 1979 و تراجع نفوذها في منطقة الخليج، منطلقة من تصور أساسي هو أنها زعيم العالم الاسلامي، لذا فهي تمتلك المشروعية لبسط نفوذها على هذه الجمهوريات. و تؤدي إيران دورا اقتصاديا و سياسيا مهما في المنطقة، و هنا ظهر تصادم الدور الروسي مع الدور الإيراني في منطقة بحر قزوين، فإيران تسعى إلى إحياء الفكر الإسلامي في الجمهوريات الاسلامية و السعي إلى خلق تكتل إسلامي في الخاصرة الجنوبية لروسيا و هذا ما خلق تصورا لدى القيادة الروسية تقتضي بضرورة إعاقة الدور الإيراني و العمل على ترجيح دورها في المنطقة، لكن هناك جهات توافق بين الدورين و المتعلقة بمواجهة توغل القوى الغربية في المنطقة، إضافة إلى تطابق وجهات النظر الروسية و الإيرانية حول استغلال مصادر الطاقة في بحر قزوين. [1]

و رغم تطور العلاقات الروسية الإيرانية في مختلف المجالات و التي توجت بتوقيع العديد من الاتفاقيات السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و التجارية بين البلدين، بالإضافة إلى توطيد مجالات التعاون العسكري، إلا ان ملف بحر قزوين بقي شائكا بين الطرفين و يلعب دورا بارزا في التأثير على صنع السياسة الخارجية الروسية، أضف إلى ذلك الصراع و النفوذ بين الطرفين في منطقة آسيا الوسطى. [2]

2- سياسة تركيا الإقليمية و انعكاسها على السياسة الخارجية الروسية:

طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا هي التي حددت عبر التاريخ شكل و مسار علاقاتها مع دول الجوار، و هو ما ينطبق بصورة جلية على العلاقات التركية الروسية التي شهدت خطوات للتقارب و أخرى للتباعد طبقا لتضارب المصالح و الرؤى بينهما. [3]

و على غرار السياسة الإيرانية، اندفعت تركيا بعد استقلال الجمهوريات الاسلامية عن الاتحاد السوفياتي نحو تحقيق مصالحها و استثمار الفراغ الاستراتيجي و الأيديولوجي المسجل في ذلك المجال الجيوبوليتيكي الاسلامي. و لقد

---

[1])- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص ص.57، 58.

[2])-سعد الحمداني، "العلاقات الروسية الإيرانية2003-2010"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد21(2012)، ص.26.

[3])- محمد طلعت، "العلاقات التركية الروسية....مجالات التقارب و قضايا الخلاف"، في

rouyaturkiyyah.com (05/04/2015)

أصبحت هذه المنطقة تحتل مراتب متقدمة في سلم أولويات السياسة الخارجية التركية، و رغم الدور التركي الفعال في هذا المنطقة إلا انه يواجه مجموعة من العوائق، هذه العوائق اتي لم تقلص من أهمية الدور التركي بل لعبت دورا في غاية الأهمية في بلورة تصور لدى القادة الروسيين بأن المجال الجيوبوليتيكي الاسلامي ليس تحت سيطرتها المطلقة لذا وجب إعاقة دور تركيا في تلك الجمهوريات. [1]

كما أن عضوية تركيا في حلف شمال الأتلنتي و ما تفرضه من إلتزامات و استحقاقات هذه العضوية على الجانب التركي، تثير مخاوف روسيا لذا تسعى السياسة الخارجية الروسية إلى مزيد من التقارب مع تركيا في المجال الاقتصادي و التجاري و العمل على تعزيز نقاط التوافق و حل نقاط الاختلاف مع الطرف التركي باعتباره حليف استراتيجي اقليمي مهم. [2]

المبحث الثاني: اولويات السياسة الخارجية الروسية

شهدت اولويات السايسة الخارجية الروسية تغيرا ملحوظا منذ نهاية الحرب الباردة، و هذا راجع للتغيرات الجذرية التي حدثت على مستوى الساحة الدولية و الإقليمية. و في هذا الإطار سنتطرق إلى أولويات السياسة الخارجية الروسية انطلاقا من فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة

تأثرت السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم "بوريس يلتسين" بالفوضى التي لحقت بسقوط الاتحاد السوفياتي و المشاكل التي واجهتها روسيا في تطبيق النموذج الغربي اللبرالي بحيث تبنى يلتسين ما يعرف بنموذج العلاج بالصدمة في المجال الاقتصادي، و كذلك التجاوزات التي عرفتها الساحة السياسية الروسية و المواجهة الدامية بين السلطتين التنفيذية و التشريعية أكتوبر 1993 و غيرها من الأزمات و النزاعات الحدودية على أطراف الدولة.[3]

و لقد مرت السياسة الخارجية الروسية في عهد "يلتسين" بمرحلتين حيث ظهر في المرحلة الأولى من عهدته اتجاه يدعو إلى تبني مبدأ العزلة بهدف التفرغ إلى المشاكل الداخلية و إعادة البناء الداخلي قبل االتوجه نحو تفعيل السياسة

---

[1]- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص ص.59- 63.

[2]- محمد طلعت، **المرجع السابق**.

[3]- صابر آيت عبد السلام، **المرجع السابق**.

الخارجية. أما الاتجاه الثاني فينادي بضرورة تفعيل النشاط الخارجي للدولة بهدف الحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى و لكن لم يكن هناك اتفاق حول مضمون و أولويات تلك السياسة، فقد كان "ألكسندر روتسكي" نائب الرئيس يدعو إلى التوجه الإ'قليمي، نجد بالمقابل أن كل من "يلتسين" و وزير الخارجية "كوزيريف" قد رجح ضرورة توطيد العلاقات مع الغرب على توطيد العلاقات مع دول المحيط الروسي. [1]

أما في المرحلة الثانية فقد سعت روسيا إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية و التوازن و ذلك بالاعتماد على التفسير القومي للمصالح الروسية حيث عمل "يلتسين" على إعادة ترتيب سلم الأولويات في السياسة الخارجية الروسية خاصة التركيز على الجمهوريات المستقلة. [2]

يمكن تقسيم مراحل السياسة الخارجية في عهد "يلتسين" زمنيا إلى:

1- المرحلة الأولى من 1991- 1996:

في هذه المرحلة التي شهدت ولادة روسيا الاتحادية مجددا على الصعيد الدولي ، و التي حاولت بشكل أساسي بناء اقتصاد السوق، و هنا يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت أهمية بارزة لروسيا باعتبارها سوقا استهلاكيا هاما للشركات الأمريكية مستقبلا، و لذلك لم تبخل عليها بالقروض و المساعدات الدولية المشروطة، الأمر الذي أدى إلى سياسة خارجية روسية تراعي السياسة الأمريكية إلى أقصى الحدود و في بعض الأحيان احتواء واشنطن لموسكو بشكل تام و خصوصا في القضايا الدولية، و لقد تجلى ذلك بوضوح في سياسة روسيا الشرق أوسطية و بخاصة اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي. [3]

و كذلك شهدت هذه المرحلة توجه روسيا نحو أوروبا باعتبارها شريكا اقتصاديا أساسيا ، و تقع مجمل الدول الأوروبية في عمق الخاصرة الجيواستراتيجية الروسية، و من هنا كان توجه روسيا إلى محاولة المشاركة في صياغة الأمن الأوروبي على أسس مغايرة للحقبة السوفياتية، اما العنصر الثالث الذي ظهر في هذه المرحلة و

---

[1])- لمى مضى جرئ الأمارة، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990- 2003**،المرجع السابق، ص. 61.

[2])- **المكان نفسه.**

[3])- خليل حسين، "السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينيات"، في

drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post-845-html (11/04/2015)

هو إظهار الخلفية العرقية السلافية لروسيا من خلال ادعم الذي قدمته سياسيا و عسكريا لعناصر أزمة القوميات الناشئة في أوروبا لاسيما في الأزمة اليوغسلافية و ما تبعها من أزمات متفرعة، الأمر الذي عنى بالنسبة للروس إعادة بلدهم إلى مصاف الدول ذات الشأن في المسرح الدولي. [1]

2- المرحلة الثانية من 1996- 2001:

تختصر هذه المرحلة عنوانا أساسيا و هو الخروج من سياسة الانعتاق و الانزواء و التبعية إلى سياسة التمرد إذا صح القول، و في الواقع لقد لعبت نتائج الانتخابات النيابية الروسية التي جرت عام 1966 دورا بارزا في إظهار تيارين أساسيين في الحياة السياسية و هما: الحزب الشيوعي الجديد بزعامة "زيوغانوف" و الحزب القومي المتطرف بزعامة "جيرونفسكي" اللذان لعبا دورا أساسيا في إيقاظ روسيا من السبات العميق الذي بقيت تحته طوال السنوات الخمسة السابقة. و انطلاقا من هذه الوقائع الجديدة تمت صياغة أولويات جديدة للسياسة الخارجية الروسية على يد "يفغيني بريماكوف" الشيوعي السابق ذات الصيت الذائع في التيار المحافظ و المنفتح في آن واحد بناءا على المتغيرات الحاصلة، أما ابرز هذه الاولويات تمثلت في تراجع الاهتمام بالوضع الاقتصادي و التحول نحو أوروبا، إلى سياسة المواجهة الخجولة مع الولايات المتحدة الامريكية في بعض المواقع وسياسة التحدي في بعضها الآخر ، على سبيل المثال لا الحصر أخذت روسيا منحا مغايرا للتعامل مع العراق في العام 2000، كما شهدت انفتاحا على القضايا الدولية الهامة. [2]

و عموما يمكن أجمال الاولويات الأساسية للسياسة الخارجية في عهد "يلتسين" كما يلي: [3]

1- صياغة مفهوم الخارج القريب: "**Alrosd- the near**"، و يقصد به ضمان الصلة التي تربط بين روسيا من جهة، و الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا.

2- ضمان حصول روسيا على وضع خاص و مميز عند صياغة امن أوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، و اعطائها دور يليق بمكانتها كدولة كبرى و مؤثرة إقليميا.

---

[1])-**المكان نفسه.**

[2])- **المكان نفسه.**

[3])- صابر آيت عبد السلام، **المرجع السابق.**

3- الوضعية الجغرافية لروسيا بين القارتين الآسيوية و الأوروبية تعني أنها مهتمة بجميع المسائل الهامة في القارتين و لا يجوز أن تعالج أي من هذه المسائل من دون مشاركة روسيا.

4- استثمار عضوية روسيا في مجلس الأمن في إقامة علاقات ودية و مثمرة مع جميع دول العالم.

5- سعي روسيا إلى المشاركة في جميع المحافل الدولية، و الانتماء إلى المنظمات الدولية و الدخول في مجموعة الـ 7 على الرغم من مشاكلها الاقتصادية.

6- إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي واعتباره شريك أساسي في المجال الاقتصادي، و التخلي عن فكرة أن هذا الاتحاد يعتبر الركيزة الأوروبية للحلف الأطلنطي.

7- الحرص على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية و اعتباره كعنصر في التفاوض مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على مزايا و تدعيم وضع روسيا في الساحة الدولية.

المطلب الثاني: أولويات السياسة الخارجية في عهد فلاديمير بوتين

أولا: فترة العهدة الأولى (2000- 2004)

تولى "فلاديمير بوتين" منصب رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة منذ 31ديسمبر1999 بعد إستقالة الرئيس " بوريس يلتسين" ، بعدها انتخب في 26مارس2000 رئيسا لروسيا الاتحادية، و تولى منصبه في 7ماي2000. [1] و قد وصل بوتين إلى الحكم و على كاهله عبء ثقيل و هو انشال روسيا مما تعانيه من تدهور في شتى المجالات، ليس هذا فحسب بل و استعادة مكانة روسيا الافليمية و الدولية لتعود فاعل قوي على الساحة الدولية. [2]

اتسم بوتين بالبرغماتية و الواقعية في السياسة الخارجية حيث ركز منذ وصوله إلى السلطة على ضرورة إيجاد تأثير في الجوار الآسيوي خاصة المجال السوفياتي السابق كأحد السبل لتحسين الوضعية الروسية كما سعى إلى تطوير فكرة "روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين"، و كذا ضمان حريتها من أجل تحديد و تنفيذ سياستها الخارجية و الداخلية ناهيك عن الحفاظ على مزايا طابعها الأوراسي و موقعها المهم ضمن المجال السوفياتي السابق. و يؤكد بوتين منذ وصوله إلى الحكم بالقول: "أن روسيا دائما تتحرك على أنها دولة أوراسية، لا ننسى أن الجزء الأكبر الروسي موجود

[1]- ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**. تر: بسام شيحة(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2006)، ص ص.102، 103.

[2]- محمد محمود السيد، "أبعاد الصعود الروسي"، في www.ahewar.org/debat/prixt.art.asp?t=o&aid=290615&ac=1. (02/04/2015)

في آسيا".[1] و هذا و قد سعى الخطاب الرسمي إلى الترويج لفكرة "العالم المتعدد الأقطاب" مع مراعاة عدم إثارة توترات مع الغرب، خاصة و أن البلاد خرجت لتوها من أصعب الأزمات الاقتصادية لفترة ما بعد الاتحاد السوفياتي و هي أزمة 1998، و التي شهدت انهيار رهيب تبعه انخفاض للأسهم الروسية و انهيار سعر صرف الروبل حيث كان 1 دولار = 5400 روبل و ما تبع ذاك من بطالة و تدهور لمستوى المعيشة و عجز في الميزانية بما لا يسمح لروسيا بارتكاب أي أخطاء في سياستها الخارجية، بل أكثر من ذلك و هو السعي لعدم الدخول في صراع مع أي من الدول الغربية. [2] و من ناحية أخرى يظهر أن بوتين يريد أن يحقق غزوا دبلوماسيا كبيرا بهدف خلق حلف مضاد للغرب مع إعادة إدماج روسيا في الساحة العالمية، فالرئيس يرى أن خلق هذا الحلف ينبغي أن يتم مع دول العالم الثالث. [3] يبدو هنا و كأن بوتين يسعى للعب على الوترين من خلال تجنب التصادم مع الغرب، و بالمقابل العمل على إعادة هيمنة روسيا على المجال الجيوبوليتيكي الذي كان تابعا للاتحاد السوفياتي.

و عموما يمكن استخلاص الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية في العهدة الأولى لبوتين كالآتي: [4]

- البرغماتية مع الابتعاد عن المحددات الأيديولوجية في رسم السياسة الخارجية و هذا ما أكده بوتين بالقول: "روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية ترتكز على الثبات و القابلية للتنبؤ و البرغماتية.....".
- ضمان عدم العودة إلى الصراع الايديولوجي.
- التوجه نحو الأسواق الدولية و خصوصا اتجاه الجوار الأسيوي لبيع الأسلحة .
- رفض فكرة "الأحادية القطبية" و التوجه نحو "تعددية القوى" .
- الاعتماد على الشرعية الدولية بتفعيل هيئة الأمم المتحدة.

ثانيا: فترة العهدة الثانية(2004- 2008):

لقد تميزت العهدة الثانية من حكم بوتين بتدهور العلاقات بين روسيا و الدول الغربية بصفة عامة و مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، و لعل ذلك يرجع إلى تشابك العديد من العوامل و الظروف كالتناقضات

---

[1])- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص ص

[2])- صابر آيت عبد السلام، **المرجع السابق**.

[3])- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص.

[4])- لمى مضر جرئ الإمارة، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياساتها اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990- 2003**، المرجع السابق، ص ص.74- 76.

الواضحة داخل المجتمعات الغربية فيما يخص مسألة دعم روسيا و اعتبارها دولة غربية، و هذا ما سبب خيبة أمل موسكو بشأن مدى صدق نوايا العواصم الغربية في مرافقة و دعم التحولات في روسيا، و كذلك الحرب الأمريكية في العراق القلق الأمريكي من تنامي القوة الروسية و انتهاكها لحقوق الملكية الخاصة. [1]

و في اجتماع للرئيس "بوتين " في 12أوت 2004، مع السفراء الروس في كل العالم وضح فيه الاستراتيجية الروسية للسياسة الخارجية، و لقد تضمنت هذه الاستراتيجية خمسة نقاط أساسية: [2]

1- اعتماد السياسة الخارجية كأداة من أدوات تطوير البلاد.
2- أولوية العلاقات مع دول الخارج القريب (الجمهوريات المستقلة) .
3- الحرص على إقامة علاقات متوازنة مع أوروبا و حلف الناتو .
4- الحاجة إلى الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية .
5- البدء بالتعاون مع الدول الواقعة في الساحل الأسيوي من المحيط الهادي بهدف تطوير سيبيريا.

و لقد علق أحد الملاحظين قائلا على هذه السياسة قائلا: "أنها تسعى للبحث عن طريق ثالث في العلاقات الدولية، طريق لا يسمح إلى الاندماج مع الغرب، و في نفس الوقت لا يسعى إلى المواجهة معه أو إلى شراكة انتقائية مع الغرب قائمة على أساس الحفاظ على المبادئ و الأسس و القيم الروسية، طريق يمكن أن نختصره بالعبارة "معا و لكن منفصلين". [3]

ثالثا: العهدة الحالية:

ركزت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في معظمها على ضرورة استخدام الأشكال و المناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي، بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية و إدخال ما يسمى بعناصر القوة الناعمة و الاندماج الواعي في التيارات المعلوماتية العالمية، و تعطي هذه النظرية الاهتمام الأكبر لحماية مصالح و حقوق المواطنين الروس في الداخل و الخارج، و قد حرص الرئيس "فلاديمير بوتين" في الوقت نفسه على التأكيد بالتمسك بأولويات السياسة الخارجية التي سبق و أعلنها خلال الولايتين السابقتين و منها الشفافية و الوضوح و البرغماتية و التصميم

[1]-صابر آيت عبد السلام ، **المرجع السابق**.
[2]- ليليا شيفتسوفا **المرجع السابق**، ص.470.
[3]-صابر آيت عبد السلام ، **المرجع السابق**.

على تحقيق و حماية المصالح القومية، مشيرا إلى ضورة تنفيذ ذلك دون الانزلاق إلى أية نزاعات أو مواجهات مع الآخرين و التعاون مع كل شركاء روسيا على أساس مبدأ المساواة و الاحترام المتبادل، إلى جانب مراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة و سيادة القانون. [1]

و تسيطر حالة من القلق على السياسة الخارجية الروسية بسبب الأزمات السياسية و الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الدولي و التي أثرت بشكل واسع على العلاقات الدولية و على علاقة روسيا بصفة خاصة مع شركائها و حلفائها التقليديين و في مقدمتهم الصين. و يعتبر المراقبون السياسيون أن ثورات الربيع العربي لعبت دورا رئيسيا في دفع روسيا نحو إعادة التفكير في تطوير السياسة الخارجية، إلا أن تطورات المنطقة العربية لم تكن الأساس الوحيد الذي دفع روسيا لتبني السياسة الخارجية أكثر حزما، لكنها بالتأكيد لكنها بالتأكيد زادت قلق الكرملين من مخاوف تسريع إنشاء نظم دوليو جديدة لا تناسب طموحات الروس. [2] و كان بوتين قد طلب تعديل وثيقة السياسة الخارجية الروسية فور تسلمه مقاليد الرئاسة في ولاية جديدة، و لكنه قام بتأجيل التوقيع عليها مرات و أرسلها لمراجعة بهدف تشديد بعض بنودها اكثر قبل أن تخرج بصيغتها النهائية، و تتعلق هذه البنود بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية و بنمط العلاقات داخل الأمم المتحدة و مجلس الأمن، و بسبب هذه التعديلات أصبحت العلاقات مع الدول المستقلة تقليديا في المقدمة، في حين تراجعت العلاقة مع واشنطن إلى موقع متأخر على لائحة أولويات السياسة الخارجية الروسية، و كذلك أصبحت تحالفات موسكو الإقليمية و الدولية، و خصوصا في إطار منظمات مثل "بريكس" و "شانغهاي" و "شوس" في مراتب متقدمة مثلها مثل أوروبا و شرق آسيا. [3] لقد نص أحد البنود الجديدة في وثيقة السياسة الخارجية الروسية على استخدام القوة للمحافظة على مصالح روسيا أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط قد جاءت في ذيل لائحة أولويات السياسة الخارجية. و قد جددت موسكو سعيها لتطبيع الواضع في الشرق الأوسط و رفض التدخل الخارجي ، و العمل على تحويلها إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، و أيضا حل الصراع العربي الإسرائيلي بما يكفل قيام دولة فلسطين تعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل.

كما تضنت الوثيقة بندين آخرين يتعلقان بالمنطقة أيضا، الأول يتعلق بمواصلة موسكو لتسوية الملف النووي الإيراني، أما الثاني فيتحدث على تعزيز العلاقة مع منظمتي "التعاون الاسلامي" و "جامعة الدول العربية" باعتبار موسكو

---

[1]- "العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية"، في www.hakikanews.com/?p=6344 (02/04/2015)

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- **المكان نفسه.**

تحظى بعضوية مراقبة فيهما. كما تضمنت لائحة أولويات السياسة الخارجية الروسية في آخرها حديث عن تطوير التعاون مع أفغانستان. [1]

المطلب الثالث: أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهدة ميدفيديف(2008- 2012)

مع وصول "ديمتري ميدفيديف" إلى مقعد الرئاسة الروسية عام 2008، حتى أصدر عدة مبادئ للسياسة الخارجية الروسية أو ما عرف "بمبدأ ميدفيديف" . [2] و هي خمسة مبادئ: [3]

1- اعتراف روسيا بمبادئ القانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة و بناء علاقاتها مع الدول الأخرى ضمن إطار هذه المبادئ و هذا المفهوم للقانون الدولي .

2- العمل من أجل عالم متعدد الاقطاب، و رفض فكرة الأحادية القطبية و الهيمنة حيث قال "ميدفيديف" : "ليس في وسعنا قبول نظام عالمي تكون ناصية اتخاذ القرار فيه ملك دولة واحدة حتى لو كان بلدا قويا و نافذا كالولايات المتحدة الأمريكية، فعالم كهذا سيكون عالم غير مستقر و مهدد بالصراعات .

3- التأكيد على أن روسيا دولة تحب السلام، و لا تسعى الدخول في مواجهة مع أي بلد، كما أنه ليس لدى روسيا أي نية في عزل نفسها، بحيث تسعى إلى إقامة علاقات ودية مع أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى .

4- إن حماية أرواح و كرامة المواطنين الروس حيث ما كانوا تعتبر أولوية بالنسبة لروسيا، و ستبنى قرارات السياسة الخارجية على هذه الضرورة، كذلك حماية مصالح رجال الأعمال الروس في الخارج و الرد على أي اعمال عدوانية ترتكب ضد روسيا و مصالحها .

5- إعطاء أهمية لدور الجوار الروسي التي سماها "ميدفيديف" ببلدان صديقة و جارات حميمة ستولي لها روسيا اهتماما بالغا.

و تحمل هذه المبادئ عدة دلائل، فهي تشير إلى رفض و عدم قبول روسيا للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، و رغم هذا الرفض إلا أن روسيا تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، لكن هذا

---

[1])- **المكان نفسه.**

[2])- باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**(القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 2013)، ص.20.

[3])-جورج فريدمان، "مبدأ ميدفيديف و الاستراتيجية الأمريكية"، المستقبل العربي(2008)، ص.510.

مرتبط بحسن سلوكهم تجاه روسيا. و من جهة أخرى تؤكد هذه المبادئ على السعي الروسي لحماية مصالح مواطنيها في كل أنحاء العالم حتى و لو تطلب الأمر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و في الأخير نستشف الاهتمام الروسي الكبير بجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا و سعيها لعلاقات ودية معها باعتبارها صمام أمان لروسيا الاتحادية. [1]

و لقد التقى "أوباما" و "ميدفيديف" في 6 جويلية2008 و ذلك لمناقشة مجموع من القضايا العامة التي تتعلق بإدارة الترسانات النووية، و المخاوف من انتشار الأسلحة النووية و القضايا المتعلقة بسعي كوريا الشمالية و إيران لتطوير برنامجهما النووي، و التعاون العسكري مع البلدين، و مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية مع أفغانستان، و خطر الإرهاب. و رغم نقاط الاختلاف في الرأي التي لا مفر منها، إلا أن هناك تقدما ملحوظا قد حدث في العلاقات ، تضمن توقيع انتقالي هام حول جهود الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان. [2]

و لقد صادق الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" على عقيدة عسكرية جديدة لروسيا الاتحادية تصنف حلف الأطلسي كأكبر المخاطر المحدقة بأمن روسيا، و يتعلق الأمر بوثيقتين الأولى "العقيدة العسكرية" و الثانية "أسس سياسة الدولة في الردع النووي حتى العام 2020"، حيث تحتفظ روسيا بحقها في استخدام قوتها النووية الرد على أي هجوم نووي أو أي هجوم على هذا القدر من الخطر. [3]

و أكد "سيرغي كورتونوف" رئيس مجلس تخطيط السياسة الخارجية، أن تطور الوضع العسكري في العالم يفرض تعزيز القوات الاستراتيجية النووية مع حلول العام 2012 بنحو 600 صاروخ مرابط على الأرض و12 غواصة استراتيجية و 50 قاذفة استراتيجية مجهزة لاستخدام السلاح النووي أو التقليدي، و ما بين 1000 و 1200 رأس نووي محمل على الصواريخ العابرة للقرات و الغواصات النووية . [4]

---

[1])- "لمحة عن ديميتري ميدفيديف"، **المجلة** (جويلية2006)، في
arb.majalla.com/2009/07/article554488/%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7.(05/04/2015)

[2])-**المكان نفسه.**

[3])- كمال مساعد، "روسيا في عقيدتها العسكرية الجديدة"، **الجيش**(ماي 2010)، في
www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?24882#.vs-ubcG1Fdc (12/04/2015)

[4]) -**المكان نفسه.**

يمكن القول أن التهديدات التي واجهتها روسيا في هذه الفترة، جعلتها تتبنى المتغير العسكري كأولوية من أولويات السياسة الخارجية خاصة في ظل التهميش المتزايد من قبل الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و الخطر الذي يمثله حلف الناتو على الأطراف الغربية لروسيا و المحاولات المستمرة لتوسيعه ليشمل بعض دول الاتحاد السوفياتي سابقا و التي تمثل مناطق جيواستراتيجية شديدة الأهمية لروسيا .

و إجمالا يمكن القول أن "ميدفيديف" استطاع تحقيق انجازات على صعيد السياسة الخارجية أبرزها قرار الحرب ضد جورجيا في أوت 2008 ردا على غزوها لأوسيتيا الجنوبية و الذي ثمة من اعتبره اعلانا واضحا عن إصرار روسيا الدفاع عن مصالحها الجيوسياسية في المنطقة. و في ذات الإطار يمكن أيضا تناول ما تحقق من تقدم على صعيد توطيد روسيا لعلاقاتها مع بلدان الفضاء السوفياتي السابق على صعيد التكامل و إقامة الفضاء الأوروآسيوي مع كازاخستان و بيلاروسيا، و المنتظر أن يضم أيضا عددا من بلدان آسيا مع حلول عام 2015. و في ذات الاتجاه يمكن الإشارة إلى التقارب مع بلدان مجموعة بريكس (روسيا، البرازيل، الصين، الهند، جنوب إفريقيا) التي طالما بدت ككتلة تصويت واحدة في مجلس الأمن في الفترة الأخيرة، فضلا عن وزنها و قيمتها الاقتصادية و البشرية. [1]

لكن ذلك لا يطمس خطأ "ميدفيديف" لدى معالجة الأزمة الليبية، و هو ماعاد ليتداركه تحت ضغط بوتين الذي طالما انتقد السير في ركاب الناتو و الغرب . و يذكر المراقبون استخدام روسيا لحق النوقر لدى التصويت على اثنين من مشروعات القرارات اتي تقدمت بها الدول الغربية و العربية حول سوريا دفاعا عن مصالحها في المنطقة، و كذلك البحث عن حلول سلمية لحل مشكلة ملف البرنامج النووي الإيراني من خلال خطة "لافروف" للحلول المرحلية. أما على صعيد العلاقات الأمريكية– الروسية يتوقف الخبراء عند توقيع ميدفيدف لاتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية "ستارت– 3" و التي وقعها مع نظيره الأمريكي "أوباما" عام 2010 و التي تعتبر انجازا استراتيجيا، التي استطاع من خلالها التوصل إلى حلول لتفتدي تداعيات مخطط نشر الدرع الصاروخية في بلدان شرق أوروبا على مقربة مباشرة من الحدود الروسية، غير أنه سرعان ما أدرك وقوعه ي شرك خداع سبق و حذر منه الكثيرون في الداخل الروسي. [2]

---

[1])– سامي عمارة، "ميدفيديف" يودع الكرملين باعترافات حزينة"، في www.ahram.org.eg/archive/journalist-reporteres/news/146427.aspx (12/04/2015)

[2])–**المكان نفسه.**

و كخلاصة لهذا الفصل نستنتج ان هناك مجموعة من المحددات المتعددة الداخلية و الخارجية و التي تؤثر بشكل كبير في طبيعة السياسة الخارجية التي يرسمها صناع القرار الروس. و تتغير اولويات السياسة الخارجية حسب ظروف كل مرحلة و الأحداث الدولية الحاصلة.

و لقد شهدت هذه السياسة تطورا كبيرا و عادت للعب أدوار مؤثرة على مستوى الساحة الدولية بفضل الرئيس فلاديمير بوتين .

الفصل الثالث:

الأزمة السورية في ظل توجهات السياسة الخارجية الروسية

منذ اندلاع الانتفاضة السورية في مارس 2011، مارست جميع القوى الاقليمية و الدولية مختلف انواع الضغوطات على نظام بشار الأسد، لكن كل هذه الجهود لم تنجح في وقف مسلسل العنف و التقتيل، و هذا بسبب الموقف الروسي الداعم للنظام السوري، بحيث قدمت روسيا و لا تزال تقدم كل اوجه الدعم الدبلوماسي و العسكري للنظام السوري، و لطالما تعرضت موسكو بسبب هذه المواقف الداعمة لانتقادات لاذعة للدول الغربية و العربية. و سنحاول في هذا الفصل تناول الأزمة السورية، أسبابها، و موقف السياسة الخارجية الروسية منها.

المبحث الأول: قراءة في الأزمة السورية(الأسباب، المراحل، المواقف الدولية)

بعد مرور أربعة سنوات على الازمة السورية، خلفت من الضحايا أكثر من مئات الآلاف و خسائر فادحة في البنية التحتية، و تنامي للتيارات الجهادية (الارهابية)، و لقد تظافرت مجموعة من الاسباب وراء اندلاع هذه الأزمة، و نظرا للمعطيات الجيواستراتيجية لسوريا تلورت العديد من المواقف الدولية و الاقليمية حول هذه الأزمة

المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية لجمهورية سوريا العربية

1- **الموقع:** تقع سوريا في الجزء الغربي من آسيا و بموقع متوسط بين آسيا و أوربا و افريقيا، و هي تمتد من البحر المتوسط غربا إلى العراق شرقا، و من تركيا شمالا إلى الأردن و فلسطين جنوبا، و لبنان في الغرب، أما موقعها الفلكي فهي تقع بين درجتي عرض 33 درجة و 38 درجة شمال خط الاستواء. [1]

2- **المناخ:** حار و جاف صيفا في معظم مناطق البلاد، وفي المناطق الساحلية حارو رطب و معتدل في المرتفعات، اما شتاءا فبارد و ماطر مع تساقط الثلوج. [2]

3- **الملامح الطبيعية:** يمكن تقسيم سوريا العربية من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى اربع مناطق:[3]

- المنطقة الساحلية المحصورة بين الجبال و البحر.
- المنطقة الجبلية التي تضم الجبال و المرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها موازية للبحر الأبيض المتوسط.

---

[1])- "اكتشف سوريا"، في (26/04/2015) www.discover-syria.com/bank/81

[2])- **المكان نفسه.**

[3])- نبيل موسى الجبالي، جغرافية الوطن العربي(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2012)، ص.122.

- المنطقة الداخلية و منطقة السهول و تضم سهول دمشق و حمص و حلب و حماة و الحسكة و درعا.
- منطقة البادية و هي السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على حدود الأردن و العراق .

4- الحدود: تشغل سوريا القسم الشمالي من بلاد الشام، و تبلغ مساحتها 185180كلم^2 ما عدا لواء الاسكندرون و مساحته 5000كلم^2، اما طول حدودها فيبلغ 2413 . و تشمل الحدود السورية ما يلي: [1]

- الحدود السورية- العراقية: وضعت أسس الحدود السورية العراقية بادئ ذي بدء في اتفاقية **سان ريمو**، و رسمت حسب الاتفاق المعروف باتفاق **ليشمان** بين "بيرسي كوكس" و "فيصل" .و كانت تسير من مصب خابور الدجلة مسايرة لنهر دجلة حتى فش خابور العراقية، و منها باتجاه الجنوب الغربي حتى شمال سنجار، ثم ترسم الحدود خطا مستقيما ذا اتجاه جنوبي غربي ينصف جبل سنجار و ينتهي عند البوكمال، و المقسم الأخير من خط الحدود هو الذي تغير فيما بعد لصالح العراق، لقد أقر الحدود السورية العراقية الحالي عام 1932.

- الحدود السورية الفلسطينية: تشكل الحدود السورية مع فلسطين أقصر حدود لسوريا مع قطر مجاور إذ لا يتجاوز طولها 70 كلم، لكنها رغم ذلك كانت مجالا لصراع و تنافس و مساومات لصالح الصهيونية العالمية على حساب الامة العربية و أراضيها.

- الحدود السورية- الأردنية: الحدود السورية – الاردنية هي الحدود الوحيدة التي بقيت كما رسمتها معاهدة سان ريمو، و ثبتت في بروتوكول الحدود الموقع في 21أكتوبر 1931، و تمتد عبر البادية من التنق شرقا إلى الحمة بطول 365 كلم

- الحدود السورية – اللبنانية: تبدأ الحدود السورية اللبنانية من ضفة الحاصباني و ترتقي إلى جبال حرمون ثم تقطع وادي البقاع إلى سهل عكار عند قرية العريضة شمال طرابلس و يبلغ طول هذه الحدود 359 كلم.

- الحدود السورية – التركية: تغيرت هذه الحدود لصالح تركيا بدأ من عام 1920 و أخيرا عام 1939 حيث سلخ لواء الاسكندرون. و الاسكندرونة مدينة في شمال غرب لواء الاسكندرون و هو مقاطعة سورية تم

---

[1])- "جغرافية سوريا: الموقع الجغرافي للجمهورية العربية السورية"، في

www.shababsy.org/vb/showthread.php/5123J%D8%AC%D8%BA%DB%B1%D8%A7%D9%81%D90%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9(26/04/2015)

ضمها إلى تركيا عام 1939 إلا أن سوريا لم تعترف بذلك، و مازلت الخرائط السورية و العربية ترسمه ضمن أراضي سوريا .

5- التقسيمات الإدارية: تقسم الأراضي في سوريا إلى 14 محافظة: [1]

1- محافظة دمشق.
2- محافظة ريف دمشق.
3- محافظة حمص.
4- محافظة حماة.
5- محافظة إدلب.
6- محافظة حلب.
7- محافظة اللاذقية.
8- محافظة طرطوس.
9- محافظة درعا.
10- محافظة السويداء.
11- محافظة القنيطرة.
12- محافظة دير الزور.
13- محافظة الرقة.
14- محافظة الحسكة.

و تقسم كل محافظة بصورة عامة إلى مناطق و كل منطقة إلى نواحي، و تضم الناحية مجموعة من القرى و هي أصغر وحدة إدارية، و يرأس المحافظة محافظ كما يرأس المنطقة مدير المنطقة و الناحية مدير الناحية و يمثل القرية مجلس القرية و يرأسه المختار الذي يشرف على القرية و المزارع التابعة لها، و يعين المحافظون بمرسوم، و يعين مديرو المناطق و النواحي من قبل وزراء الداخلية، اما المخاتير فيرتبطون إداريا بالمحافظ و يكون المختار عادة مسؤولا أمام مدير الناحية، و مدير الناحية مسؤولا أمام مدير المنطقة و هذا بدوره يكون مسؤولا أمام المحافظ. بالإضافة إلى ذلك، فإن مراكز المحافظات تقع في المدن التي سميت

[1]- **المكان نفسه.**

المحافظات بأسمائها، و مراكز المناطق هي المدن التي سميت المحافظات بأسمائها، و مراكز المناطق هي المدن التي سميت المناطق لأسمائها و يبلغ عدد المناطق 61 منطقة، و عدد النواحي 610 ناحية. [1]

6- **السكان:** بلغ عدد السكان في سوريا المسجلين في سجلات الأحوال المدنية مع بداية 2009 نحو 23.027 مليون نسمة منهم11.567 مليون ذكورا، و 11.460 مليون إناثا، و جاء في بيانات المكتب المركزي للاحصاء أن عدد السكان المقيمين في سوريا بلغ في بداية جانفي 2009 نحو 19.880 مليون نسمة، منهم 10.162 ملايين ذكورا، و 9.718 ملايين إناثا، فيما قدر عدد السكان المقيمين حتى نهاية العام نفسه بنحو 20.367 مليون نسمة منهم 10.408 ملايين ذكورا، 9.959 ملايين، بمتوسط كثافة سكانية قدرت بـ 99 نسمة في الكليومتر المربع الواحد. [2]

و تبلغ نسبة عدد سكان المدن: 54% ، و نسبة عدد سكان الأرياف: 46% ، يقدر معدل الولادات: 30.64 ولادة لكل ألف شخص أما معدل الوفيات فيقدر بـ: 5.21 لكل ألف شخص. و يبلغ معدل وفيات الاطفال 33.08% حالة وفاة لكل ألف طفل، و نسبة نمو السكان 2.54%، و معدل الإخصاب 3.95% مولود لكل إمرأة، اما بالنسبة لتوقعات مدى الحياة الإجمالي 68.8 سنة، و هذه الاحصائيات حسب تقرير الامم المتحدة في 2009 . [3]

و تظهر الأهمية الاستراتيجية و الجيواستراتيجية لسوريا أكثر في اعتماد الخارطة الطبيعية للمنطقة، أي قبل رسم الحدود السياسية لمعاصرة للمنطقة، بدأ من سوريا الطبيعية بحدودها الممتدة حتى جبال طوروس شمالا، و المتوسط غربا بما فيها قبرص، و مابين شمالي الحجاز مع سيناء جنوبا و زاغروس في الشرق، حيث إيران متجاورة مع سوريا الطبيعية بحكم الامتداد الجغرافي التاريخي مع بلاد مابين النهرين.

لكن هذه الحدود تقلصت شيئا فشيئا بحكم المتغيرات السياسية الدولية، التي نتجت عن المسألة الشرقية، و نهاية الحربين العالميتين و ما تم خلالهما من اتفاقات دولية اقتضتها سياسة الانتداب على المشرق العربي، و التي عقدت عام 1916 بموجب معاهدة "سايكس بيكو"، فأصبحت حدود سوريا السياسية الجديدة مشتركة من الشمال مع تركيا "كيليكيا و اسكندرون"، من الشرق مع العراق، من الجنوب مع الأردن و فلسطين، و بقي الحد الغربي مفتوحا على البحر الأبيض المتوسط نافذة مهمة على العالم.

---

[1])- نبيل موسى الجبالي، **المرجع السابق**، ص ص.119، 120.

[2])- "اكتشف سوريا"، **المرجع السابق**.

[3])- نبيل موسى الجبالي، **المرجع السابق**، ص.125.

و بذلك تشكل سوريا قلب المنطقة العربية الذي يشكل أهم جسر اتصال ما بين آسيا و أوروبا، و ما بين آسيا و إفريقيا. [1]

المطلب الثاني: أسباب الأزمة السورية

لقد قفز حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم عام 1963 و استأثر بالحكم وحده، ثم قفز "حافظ الأسد" إلى السلطة عام 1970، و حكم سوريا 30 سنة، و بعد وفاته ورث الحكم ابنه "بشار"، و استمر في سدة الحكم إلى غاية اندلاع الأزمة السورية في 15مارس 2011 و خروج الشعب السوري في كل القرى و المدن و النواحي و المحافظات السورية مناديا بإسقاط النظام، و مطالبا بالحرية و الكرامة و بتحقيق العدالة و المساواة، و داعيا إلى سقوط نظام حكم بشار الأسد. [2]

و فيما يلي سنقوم بعرض لأهم المسببات التي أدت إلى الحراك الشعبي و الذي تطور إلى أزمة عنيفة .

اولا: الأسباب السياسية:

و تحدد المسببات السياسية كالآتي:

1- **ممارسات السلطة:** بعد أن استطاع حافظ الأسد و من بعده بشار الأسد المزاوجة حد الانصهار بين وظائف الدولة و وظائف السلطة، و اعتمد على بناء استراتيجية تضمن اختزال الدولة بكليتها في النظام من خلال عدة سياسات انطلاقا من العمل على تبعية الجيش المطلقة له و الهيمنة الأمنية الكاملة على الدولة، مرورا بشر ثقافة الحزب الحاكم، و صولا إلى أحكام السيطرة على السلطات الثلاث و انتهاء بتهميش المجتمع السوري و قواه المدنية.

[1]- وليدة ساعو، "الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيواستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية- دراسة حالة سوريا- "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(جامعة محمد خيضر - بسكرة-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014)، ص ص.176، 177.

[2]- غازي التوبة، "الثورة السورية: الأسباب و التطورات"، في

www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-abhath-10-07-12.htm (26/04/2015)

و منه أصبحت إحدى أهم مهمات السلطة المستمرة البحث الدائم عن أسباب الاستمرار في الحكم، و إعاقة أي فعل تطويري أو إصلاحي من شأنه إعادة هيكلة منظومة العمل السلطوية و ربط وظائفها بخدمة المواطن و تقدمه. [1]

و تهدف السلطة بمجمل قطاعاتها و أدواتها إلى جملة محدودة من الأهداف: [2]

1- تثبيت الحكم العائلي و تفعيل الادوات المحققة لهذا الهدف.

2- المراقبة و الضبط الأمني للمجتمع كافة، حيث ساهمت المؤسسات الأمنية و العسكرية و الطائفية بشكل رئيس في تسيير الشأن السياسي و الحكومي، و تدخلت هذه المؤسسات في البنية السورية لدرجة أضحت مصدرا بالمعنى العرفي للقوانين الناظمة للمجتمع.

3- إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية البينية و التحكم في تفاعلاتها و ربطها بقادة و مثقفين بارزين في المجتمع السوري موالين للسلطة، بحيث تضمن السلطة لهؤلاء القادة و المثقفين استمرار المنافع و المكاسب الفردية. و بالتالي تضمن السلطة بأن أي مجتمع على الصعيد العشائري أو الريفي أو المدني يجب أن يكون ضمن سقف الوطن، و خلال فترة حكم النظام عمل على القضاء طبيعيا على دور العامل الاجتماعي، عبر سياسة الطرد(اعتقال، تهجير، تصفية، ملاحقة) أو سياسة الجذب عبر إعادة تشكيل الطبيعة الديمغرافية لسكان المناطق، بجذب مجموعات سكانية إلى مناطق أخرى .

4- تمكين حزب البعث الذي سيساهم فكره الشمولي في تحويل المجتمع السوري إلى مجتمع قابع تحت التخطيط السلطوي، و يصبح قادرا على استنباط آليات الاستغلال و التعايش معها و كأنها قانون ناظم في الأفعال الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و حتى الثقافية. و رغم تراجع دور الحزب نسبيا في العقد الأخير إلا أنه احتفظ بوظائف جمة استمرت طيلة حكم الأسد الأب و الإبن، تتمثل أهمها في:

أ- استيعاب المجتمع سياسيا و تنظيميا، و أدلجته بما يخدم استمرارية السلطة.

ب- استخدام الحزب كوسيلة للارتقاء في هيكل السلطة.

ت- تحويله لأداة رقابة أمنية على المجتمع، و ذلك لغايتين: تحديث المعلومات العامة عن المواطنين، و رصد كل أنواع الحراك السياسي و إن كان إصلاحيا . [3]

---

[1]- **الثورة السورية قصة البداية**(سوريا: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص.05.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص.4، 5.

[3]- **المكان نفسه**.

و هذه المهام أو صلت إلى نتيجة مفادها استهلاك الطاقة المجتمعية أو استحالة استمرار تكيفها مع مفرزات السلطة الالغائية و التسلطية. فآمنت بحتمية الرفض و ضرورة التغيير لنظام إقصائي انهى كل شكل من أشكال الاجتماع او الحراك السياسي لأي فعل سياسي تشاركي او إصلاحي لدى السلطة. [1]

2- انعدام الحياة السياسية: لا توجد حياة سياسية في سوريا بالمعنى الحقيقي منذ مجيء حزب البعث عام 1963 إلى الحكم، بمعنى انه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة، و بمعنى أنه ليست هناك مشاركة من أطياف الشعب المختلفة في قيادة البلاد و توجيهها، بمعنى أنه ليست هناك انتخابات حقيقية و ليست هناك محاسبة للمسؤوليين و ليس هناك تداول للسلطة، و منه فإن الحياة السياسية اختزلها الحزب – في البداية بأعضائه – ثم أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية و جوهرها . [2]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

حقق الاقتصاد السوري نتائج متضاربة خلال العقد الماضي، فمن جهة حقق الاقتصاد نتائج إيجابية على المستوى الكلي من ناحية معدلات النمو، و استقرار نسبي للأسعار و عجز موازنة و مديونية عامة منخفضة و فائض في الميزان التجاري. و قد ترافق ذلك مع تحولات هيكلية في الاقتصاد تمثلت بانخفاض حصة النفط من الناتج و الايرادات الحكومية و الصادرات، و بالمقابل ارتفعت الصادرات التحويلية بشكل ملحوظ. [3] و يمكن إبراز الاختلالات الهيكلية في المؤشرات التالية: [4]

1- الفقر: فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة (34.3%) من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، و قدره خبير اقتصادي بـ 37% في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاث دولارات في اليوم، 52% في حالة استند الحساب إلى دولارين يوميا.

2- البطالة: وصل معدل البطالة إلى 16.5% (3.7 مليون نسمة عام 2009) و قدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ 32% (7 مليون نسمة عام 2009).

---

[1])- **المكان نفسه.**

[2])- غازي التوبة، **المرجع السابق.**

[3])- ربيع نصف، زكي محشي و آخرون، **الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية- الجذور التنموية للأزمة-** (سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة و المعرفة، 2013)، ص.07.

[4])- عبد القادر نعناع، "الدور الوظيفي للدولة و المجتمع(3)"، في (26/04/2013) **falsharq.com**

3- القدرة الشرائية و الاستهلاك: انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي 28% خلال الأعوام العشرة الماضية، و تدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24% من الدخل الوطني.

4- الدخل الفردي: انخفض مستوى دخل الفرد م 1250 دولار سنويا عام 1980، إلى 1120 دولار سنويا عام 2000 ، و استمر بالانخفاض في الأعوام التالية.

5- النمو الاقتصادي: بلغ النمو الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي 10.5%، و انخفض في الفترة 1991- 1996 إلى 7.3%، ثم عاود الانخفاض في الفترة 1997- 2003 إلى 2.51%، و سجل عام 2000 قيمة صفرية قد تكون سالبة.

ثالثا: الاسباب الاجتماعية و الثقافية:

و يمكن إبراز أهم الأسباب الاجتماعية و الثقافية كالآتي:

1- انعدام كرامة المواطن السوري: أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة و لا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر، و ان اعتقل فلا يعرف أحد في أي فرع اعتقل، و قد يبقى السنين الطوال و لا يراه أهله و لا توجه له أية تهمة يتم خلال سنوات الاعتقال التي قد تمتد إلى عقد او عقدين، و لا يقدم إلى أية محاكمة، و قد يتوفى في السجن دون أن يعرف أهله حقيقة ذلك، و هذا الامر قد حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، إن إحساس المواطن بأن لا كرامة له عند هذا النظام، لذا كان هذا الاحساس بانعدام الكرامة عاملا من العوامل التي دفعت المواطن إلى الثورة من اجل تثبيت حقه في الكرامة.[1]

2- تغول الأجهزة الأمنية و سحقها للمواطن: عطل النظام الأسدي كل عوامل الحياة الطبيعية في سوريا من حياة سياسية و اجتماعية و اقتصادية .....إلخ، و ربطها بالأجهزة الأمنية، لذلك يمكن القول أن عصب النظام السوري هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية و أصبح عددها 17 جهاز، عدد العاملين فيها 365 ألف، و لغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، و شكلت هذه الأجهزة في مجموعها أخطبوطا أحاط بالمواطن و بث الرعب و الخوف في كيانه من أن يقع في قبضة احد هذه الأجهزة. [2]

---

[1]- غازي التوبة، **المرجع السابق**.

[2]- أسامة عبد الرحمان، **الربيع العربي و علاقته بالأمن القومي**(الجيزة: هبة النيل العربية للنشر و التوزيع 2012)، ص ص.81، 82.

3- تفشي الظلم و انعدام المساواة: يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم و انعدام المساواة، و لا يصل إلى حقوقه في اي مجال اقتصادي او تجاري او مالي أو تعليمي او سكني.....إلخ، بشكل متساوي مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، و إن احساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام. [1]

4- عداء حزب البعث و محاربة المتدينين: لقد قام حزب البعث الذي استلم السلطة عام 1963 على معاداة الدين و محاربة المتدينين ليس هذا فحسب، بل استهدف منذ اللحظة الأولى اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، لذلك نجد تدميره لمسجد السلطان في حماة عام 1964، و ثم دخوله بالمصفحات و الدبابات مسجد بني أمية عام 1965 ، و استمر على ذلك النهج طوال أعوامه الخمسين، و وضع المناهج المختلفة في تحقيق ذلك في المدارس و الإعلام و الثقافة. [2]

المطلب الثالث: مارحل تطور الأزمة السورية

يمكن تقسيم مراحل الثورة السورية حسب سنوات اندلاعها إلى: [3]

أولا: السنة الأولى(2011):

بدأت الثورة السورية سلمية شعبية و نمت ببطء و بثبات مطرد، و تجلت في مظاهرات واعتصامات و إضرابات هزت سوريا و غطتها من أدناها إلى أقصاها و التي حاول النظام التصدي لها باستعمال القوة العسكرية. و لقد بدأت العمليات العسكرية على استحياء في شهر الثورة الرابع (يمكن القول أن العملية العسكرية التي وقعت في بلدة جسر الشغور بجبل الزاوية في جوان أولى العمليات المسجلة في الثورة. و بدأت الانتشار في مناطق متباعدة ببطء شديد، و مع نهاية العام صار للعمل العسكري وجود محدود في خمس محافظات على الأقل، و لعل عدد الكتائب بلغ في نهاية العام 20 أو 30 كتيبة في جميع انحاء البلاد.

---

[1])- **المرجع نفسه**، ص ص.79، 80.

[2])- غازي التوبة ،**المرجع السابق**.

[3])- **مجاهد ديرانية، "الثورة السورية في أربع سنوات"، في**

http://www.alsouriq.net/content/ (28/04/2015)

في تلك السنة بدأت أيضا محاولات خجولة لتأسيس عمل ثوري سياسي، حيث اجتمع عدد ممن صنفوا أنفسهم معارضين سياسيين في أنطاليا في بداية شهر الثورة الرابع (المؤتمر السوري للتغيير جوان 2011). و في وقت قريب منه عقد مؤتمر آخر في بركسل، ثم عقد مؤتمر اسطنبول في الشهر التالي (مؤتمر الانقاذ الوطني السوري)، و في وقت لاحق تم الاعلان عن تأسس المجلس الوطني السوري الذي بقي الجامع الرئيسي لشتات المعارضة السياسية لأكثر من عام، حتى تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة في اواخر السنة التالية.

ثانيا: السنة الثانية: (2012):

مع نهاية السنة الأولى و بداية السنة الثانية، انحصرت الطبيعة الشعبية السلمية للثورة لصالح العسكرة، فقد حصل الثوار على أسلحة خفيفة و متوسطة استطاع بواسطتها نقل المعركة إلى مستويات عالية غير مسبوقة تمثلت في تحرير بعض المدن و السيطرة على مطارات و معسكرات و ثكنات عسكرية ، مما اتح لهم امتلاك السلاح الثقيل للمرة الأولى منذ بدء الثورة . و لقد قابل النظام هذا التقدم السريع بشراسة مذهلة و مرعبة، و ذلك بإدخال المدفعية الثقيلة إلى المعارك، حيث بدأ يستعملها في قصف المدن المأهولة، كما بدأ في استخدام المروحيات لقصف المدن بالبراميل المتفجرة، ثم بدأ قصفها بالطائرات الحربية، كما بدأ بقصف المدن المحررة في الشمال بالصواريخ البالستية قبل نهاية العام بأيام. و لقد شهدت هذه السنة مجموعة كبيرة من المجازر البشعة أشهرها هي مجازر الحولة و كرم الزيتون و تفتناز و التريمسة و المعظمية.

و على الصعيد الدبلوماسي شهد الشهر الأول من السنة الثانية من الثورة السورية مبادرة الجامعة العربية التي اقترحت تنازل بشار الأسد عن كامل صلاحياته لنائبه و تشكيل حكومة وطنية توافقية بين المعارضة و النظام، و لقد سقطت تلك المبادرة بسبب رفضها من قبل نظام الأسد. و في منتصف السنة عقد لقاء "جنيف1" حيث توصلت أمريكا و روسيا إلى رؤية مشتركة تنص على إنشاء هيئة حكم انتقالية تضم أشخاصا من المعارضة و النظام.

في الشهر التالي عقدت المعارضة السورية مؤتمرا عاما بالقاهرة برعاية جامعة الدول العربية، صدرت عنه وثيقتين هما، "المرحلة الانتقالية" و "العهد الوطني". و قبل نهاية هذه السنة تم الإعلان في نوفمبر 2012، عن تشكيل الجسم السياسي الجديد للثورة السورية هو "الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة" و قد حصل على اعتراف بعض الدول العربية ممثلا الشعب السوري.

ثالثا: السنة الثالثة (2013)

استمرت انتصارات الثورة مع بداية العالم الثالث، لكن مع بداية الربع الثاني من العام لاحظ محللون استراتيجيون غربيون ان النظام غير خطته، فبدلا من محاولة السيطرة على البلاد كلها (و هو ما عجز عنه حتى الآن)و بدأ يركز على المناطق الاستراتيجية الأكثر أهمية، و كان التغير الاستراتيجي الثاني هو دخول الميلشيات الشيعية (اللبنانية، العراقية، الإيرانية) في هذه الحرب بقوة و قدمت دعما علنيا غير مسبوق للنظام الذي فقد جزء كبير من سوريا .

و التطور الأسوأ في تلك السنة و الكارثة الأكبر في تاريخ الازمة السورية هو ولادة "**داعش**" في أفريل 2013، ثم تمددها بشكل مريب خلال الشهور الأربعة الأخيرة من هذه السنة، حيث استطاعت السيطرة على مساحات واسعة في محافظة حلب و إدلب و الرقة و الحسكة و دير الزور. و ارتفع عدد النازحين و اللاجئين خلال السنة الثالثة بتسارع هائل، فقد كانوا نحو مليون في اولها و بلغوا في آخرها سبعة ملايين، مهم خمسة ملايين نازح داخل سوريا و مليونا لاجئ توزعوا على دول الجوار.

اما على صعيد المعارضة السياسية بقي الشلل المؤسسي مهيمنا على الائتلاف الوطني بسبب طبيعته القائمة على الكتل، و بلغ التدخل الخارجية و الصراع على النفوذ ذروته مع فرض "الكتلة الليبرالية الجديدة" على الائتلاف في ماي من تلك السنة.

رابعا : السنة الرابعة(2014)

ازداد الوضع الميداني صعوبة مع تعدد الأطراف المتنازعة، فبعدما كانت المعركة محصورة بالجيش النظامي و الثوار، ظهرت العديد من الميليشيات الطائفية التي تدفق مقاتلوها على سوريا بأعداد هائلة، بالإضافة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي بدا بحرب انفصالية في الشمال الشرقي للبلاد ثم ازداد الأم سوءا مع بدء الاجتياح الداعشي، الذي صار في منتصف 2014 خصما بالغ القوة بعدما حصل على كميات هائلة من الأسلحة و الذخائر من العراق و نقلها إلى سوريا في ظروف جد مريبة، و لقد حقق النظام تقدما واسعا استطاع من خلاله استرجاع العديد من المناطق مثل القلمون، حمص القديمة، حي الوعر.....

سياسيا كان التطور الأهم هو عقد مؤتمر "جنيف2" في مطلع العام، و قد شارك فيه وفد عن الائتلاف الوطني، و لقد عارضت الفصائل العسكرية بشدة المشاركة فيه، و رغم ان اداء المعارضة تفوق على أداء النظام إلى ان المؤتمر نفسه انتهى إلى الفشل.

مع استمرار الثورة للسنة الرابعة و مع استمرار النظام في قصف المناطق المأهولة بالمدفعية و الطيران استمرت حركة النزوح الداخلي و اللجوء الخارجي، حتى بلغت أعداد النازحين و اللاجئين داخل سوريا و خارجها اكثر من 12 مليون، اي نصف سكان سوريا صاروا مشردين.

المطلب رابع: المواقف الدولية و الاقليمية من الازمة السورية

حطت شرارة الازمة السورية في مدينة درعا يوم 15 مارس2011، و كان الحراك سلميا مطالبا بإصلاحات سياسية لكن القيادة السورية انزلقت منذ البداية في الحل الأمني وقابلت الاحتجاجات بالرصاص الحي فانتقلت الشرارة إلى المدن الأخرى، ومنه انفلتت الأوضاع. [1]

و لقد تبلورت المواقف الدولية و الاقليمية من الأزمة السورية كالآتي:

أولا: المواقف الاقليمية:

1- **الموقف الإيراني:** لقد ازداد التحالف بين الحكمين الإيراني و السوري قوة، و حكام إيران رغم أنهم أقوى و أغنى من نظيرهم السوري إلا ان فقدان هذا الحليف الوثيق يفقدهم كثيرا من الأوراق الأساسية في المنطقة. لذلك فالخيار الإيراني كان واضحا بضخ كل الدعم المطلوب و خاصة المالي للنظام السوري لبقائه حيا. و إيران بحاجة وجودية لحكم حليف في سوريا لأنه يشكل بالنسبة لإيران ممرا أساسيا نحو منطقة الشرق الأوسط وبالذات نحو لبنان و فلسطين و أيضا لأوروبا و دول الخليج العربي، و فقدانها لهذه البوابة المصيرية يعني محاصرة إيران تماما بين أعدائها و يشكل تهديدا على نفوذ إيران القوي بالعراق. [2]

2- **الموقف التركي:** تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الاوضاع في سوريا، يجمع في بداية الامر بين حماية النظام الصديق لتركيا و دعمه من جهة، و التعاطف مع الثوار و التأييد الضمني لهم و لمطالبهم من جهة اخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة. [3] و قد شجع أردوغان و حكومته على اعتبار ان تركيا مرشحة لملء الفراغ في حال ذهاب النظام في سوريا و خاصة في ظل تقلص

---

[1])- عمار عزون، **ثورات العرب في القرن الحادي و العشرين**(لبنان: دار الفارابي، ط1، 2013)، ص.158.

[2])- **علاء الدين الخطيب، "الثورة السورية و المصالح الدولية – 3- إيران"،في**
www.infosalam.com/home/revolution/revolution3/ (29/04/2015)

[3])- محمد الخليفي، "تركيا و الربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، **صحيفة القدس(12مارس2013)**.

الدور المصري في قيادة العالم العربي. لكن صمود النظام السوري و ترابطه و ردود الفعل الإيرانية و الروسية للمواقف و النشاطات التركية، فضلا عن رفض إخوان مصر مبايعة حكومة أردوغان و ما تقترحه من نظام إسلامي ليبرالي لإصلاح في مصر و الرفض السعودي الكامل للاقتراحات التركية في التغيير و الإصلاح، كل ذلك كان له التأثير على الموقف التركي مما يجري في سوريا. [1]

ثانيا: المواقف الدولية:

1- الموقف الروسي: ربما كانت اهم الدوافع وراء الموقف الروسي في مجلس الامن و سواه من المحافل الدولية هي المصلحة الروسية في المتوسط، و كذلك ما اعتبرته روسيا خدعة تعرضت لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بعض دول الحلف الأطلسي بشأن قرار مجلس الأمن في إجازة التدخل في ليبيا، و منه فقدت روسيا مصالحها في ليبيا و خاصة العقود التي وقعتها مع نظام العقيد الراحل "معمر القذافي" بشان النفط، و قبله فقدت روسيا مصالحها في السودان، إذن بقيت سوريا الملاذ الأخير لموسكو في دول المتوسط. [2]

2- الموقف الصيني: لقد سعت الصين إلى ما يسميه الأتراك علاقات "صفر مشاكل" في الخارج، غير انه اصبح من الصعب عليها أكثر فأكثر أن تحافظ على مثل هذه السياسة، الأمر الذي يعكسه بوضوح موقفها الدبلوماسي إزاء الأحداث في الشرق الأوسط طوال الأعوام الأخيرة. [3] و يحتاج تحليل الموقف الصيني لنظرة أبعد إذ لابد من توسيع دائرة للتحليل للربط بين الأزمة السورية و مشكلات أخرى تدور بين القوى الكبرى، يبدو أن الموقف الصيني من الأزمة السورية ليس منفصلا عن سعي الصين لرد فعل محسوب على السياسات الأمريكية. [4]

---

[1]- علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة**(المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسة، 2012)، ص ص.20، 21.

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- يزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا"،في

carnegie-mec.org/publications/?fa=47151 (27/04/2015)

[4]- وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية و الصينية اتجاه الأزمة السورية(مركز الجزيرة للدراسات،2012)**، ص ص. 6- 8.

3- الموقف الأمريكي: لفهم الموقف الأمريكي من الأزمة السورية يقتضي منا الوقوف على ثلاث عناصر يعتقد على أن لها الوزن الأكبر في دفع الموقف إلى الامام أو إلى الخلف، و هي: [1]

- الدروس و العبر من غزو أفغانستان و العراق.
- الدفاع عن المصالح الاسرائيلية.
- الخوف من الجماعات الراديكالية(الارهابيين).

و من هذا المنطلق يمكن فهم تشدد الولايات المتحدة الأمريكية في رغبتها في الإطاحة بالنظام السوري، بعدما عجزت في محاولاتها لإبعاده عن دعم و احتضان المقاومة في لبنان و فلسطين. كما أن الاعتقاد بأن الدافع الأساسي لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من سوريا هو الدافع لانساني أو الرغبة في أن يسود سوريا حكم ديمقراطي يعكس إرادة الشعب السوري، هو انكار للواقع وتجن على الحقيقة. [2]

4- الموقف الأوروبي: ترتبط سوريا كغيرها من دول البحر المتوسط باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار إعلان برشلونة الصادر عام 2005، و جاءت تصريحات الاتحاد الأوروبي و الدول الكبرى اتجاه ما يجري من أحداث في سوريا متناغمة مع تلك التي أطلقت في اسابق اتجاه أحداث في ليبيا، و تدرج من مراقبة الأوضاع في البداية عن كثب إلى الدعوات لضبط النفس و من ثم الإدانة و تنتقل فيما بعد إلى تحريض و استضافة المعارضين و عقد المؤتمرات و تقديم يد العون و المساعدة لهم في خطوة نحو بداية التدويل للقضية لدفع الدول الكبرى للتدخل بالشؤون الداخلية لسوريا كما حدث في ليبيا مسبقا. [3]

المبحث الثاني: أبعاد الموقف الروسي من الأزمة السورية و أفاقه المستقبلية (الدوافع و الرهانات):

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدوافع التي لعبت دورا هاما في بلورة الموقف الروسي من الأزمة السورية و الرهانات التي تواجهها روسيا، بالإضافة إلى سيناريوهات الأزمة السورية على ضوء هذا الموقف.

---

[1]-علي حسين باكير، "حقيقة الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، **مجلة البيان**، العدد312(جويلية 2013).

[2]- زكي العايدي، **اخفاقات أوباما في الشرق الأوسط**(مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص.05.

[3]- وليدة ساعو، **المرجع السابق**، ص.198.

المطلب الأول: دوافع الموقف الروسي من الأزمة السورية

يدعو الموقف الروسي حيال الأزمة في سوريا إلى التساؤل عن الأسباب و الحيثيات التي جعلت قادة روسيا الاتحادية يتعاملون معها و كأنها القضية الأهم و الأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط، و يؤثرون سلبا على مسار تطور الأحداث، حيث اعلنوا منذ اليوم الأول لاندلاع الانتفاضة السورية في منتصف مارس 2011 وقوفهم القوي إلى جانب النظام السوري بكل امكاناتهم الدبلوماسية و السياسية و اللوجستية، و تبني وجهة نظره و طريقة تعامله مع الاوضاع الدامية و المتفاقمة، و لم يعط الروس الجانب الانساني و الأخلاقي أي اهتمام يذكر على الرغم من سقوط الآلاف من الضحايا. [1]

فلقد تبنت روسيا موقفا من الأزمة السورية و تطوراتها يتسم بالإبتعاد عن المسار العام لأغلب التوجهات الاقليمية و الدولية، و بلغ هذا الموقف ذروته باستخدامها حق النقض (الفيتو) لاحباط مشروع القرار الذي طرحته الجامعة العربية لحل هذه الأزمة ، الأمر الذي كان مشجعا للنظام السوري للمضي قدما في سياساته القمعية. [2]

و لقد استعملت روسيا خلال أربع سنوات من الأزمة حق الفيتو أربع مرات ضد قرارات من مجلس الأمن بشأن سوريا أخيرها القرار الفرنسي بشأن تمرير جرائم النظام السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، و هو ما أثار حفيظة الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و المعارضة السورية، و الذي بررته روسيا بان

القرار يعتبر ذريعة للتدخل العسكري في سوريا. [3]

و سبق أن استعملت روسيا حق النقض ضد قرار ضد سوريا مبني على الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، و اكدت روسيا على لسان مندوبها بالأمم المتحدة على انه لا مستقبل لأي حسابات استخدام مجلس الأمن من أجل فرض المخططات السياسية على الدول السيادية. [1]

---

[1])- أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الاوسط"، **مجلة العرب**، العدد 1588 (أكتوبر 2013)، ص.09.

[2])- **مصطفى عبد العزيز مرسي، "موقف روسيا من الأزمة السورية: الخلفيات و الدوافع"، في**

www.escssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftid=/feature.Topic/Moustafa-Abdel-AZiZ-Morsi/ (29/04/2015)

[3])- "مشروع القرارالفرنسي و الفيتو الصيني الروسي ردود الفعل حولهما"، في

www.asharqalarabi.org.uk (29/04/2015)

و قد استعملت روسيا حق النقض أول مرة في أكتوبر 2011 ضد قرار اوروبي يدين القمع في سوريا صاغته دول أوروبية و ايدته واشنطن. [2]

و بقياس المصالح الدولية، نجد ان العلاقة بين سوريا و روسيا قد توصلت منذ بداية الأزمة السورية إلى مرحلة متقدمة و باتت تصنف ضمن العلاقات الاستراتيجية التي تحرص عليها القيادة الروسية. و هذا ما دفع القيادة الروسية إلى اتخاذ أصعب القرارات السياسية الاستراتيجية و من بينها مواصلة تزويد النظام السوري بالاسلحة رغم كل الضغوطات الدولية، و تبني الخيارات التفاوضية السورية لحل الازمة بما في الوقف ضد المواقف الارتجالية للائتلاف السوري بشكل دفعه إلى الزاوية ليقبل في نهاية الأمر بالجلوس على طاولة المفاوضات في جنيف 1 و جنيف 2 . [3]

كما لا ينسى الدور الروسي في تقدمه بمبادرة تسوية سياسية للأزمة التي حدثت عندما استعدت الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري عقابا لاستخدامه الاسلحة الكيمياوية ضد المدنيين في مدينة "الغوطة" في ريف دمشق في 21 أوت 2013، و لقد جاءت هذه المبادرة ساعات قبل مناقشة الكونغرس الأمريكي التفويض الذي طلبه الرئيس أوباما لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا. [4]

و يمكن إبراز دوافع الموقف الروسي للازمة السورية كما يلي:

أولا: دوافع تحكمها العلاقات التاريخية

في الواقع يجد الدعم المتنامي للنظام السوري من قبل روسيا مبرراته في العلاقات التاريخية التي جمعت البلدين، و بالعودة إلى بدايات هذه العلاقة يتبين ان الاتحاد السوفياتي كان من اوائل الدول التي أعلنت اعترافها بسوريا و أقامت علاقات دبلوماسية معها عقب استقلالها سنة 1944، و أصرت موسكو رغم مقاومة برطانيا و غيرها من الدول الغربية على إدراج سوريا في قائمة الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، و

---

[1])- "**المرة الثالثة خلال تسعة أشهر تستخدم فيها روسيا و الصين الفيتو ضد أي قرار يدين سوريا**"، **في** www.vitopress.com/news/view/90 **(29/04/2015)**

[2])- محمد خالد، "الفيتو الروسي الصيني يعرقل رحلة الملف السوري إلى المحكمة الدولية"، **صحيفة العرب**، العدد9565 (ماي 2014)، ص.04.

[3])- أحمد الحباسي، "صفعة الفيتو، قراءة سياسية"، في www.mepanorama.net/452269/ (29/004/2015)

[4])- أحمد دياب، **المرجع السابق**، ص ص.10، 11.

ايد الاتحاد السوفياتي بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي عام 1946 مطلب سوريا بسحب القوات البريطانية الفرنسية من أراضيها. كما قدمت القيادة السوفياتية دعما سياسيا لروسيا في المحافل الدولية ، كما منحت الدعم السياسي و العسكري في مواجهتها لإسرائيل تحديا للدعم الكبير الذي كانت تتلقاه الأخيرة من الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الغربية. [1]

في عام 1963 أقيم مركز الدعم المادي و التقني للأسطول البحري السوفياتي في مناء طرطوس السوري كأحد أشكال العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، و قد تعززت العلاقات بين البلدين بعد وصول الرئيس الراحل "حافظ الأسد" إلى الحكم عام 1970، حيث لجأ الكرميلين بعد طرد الخبراء السوفيات من مصر 1972 إلى بلد آخر في الشرق الأوسط هي سوريا. فتدفق السلاح إليها إضافة إلى الدعم السياسي في المحافل الدولية، و وقع "حافظ الأسد" و "ليونيد برجنيف" في 8 أكتوبر 1980 معاهدة صداقة و تعاون بين البلدين مدتها 20عاما. و لقد نشطت العلاقات بين البلدين بصورة اكبر عام 2005 في عهد الرئيس الحالي" بشار الأسد" عندما لجأ السوريون إلى الحليف الروسي لشطب ديون دمشق و التي تجاوزت 13 مليار دولار في عام 1992، حيث وقع البلدان اتفاقية شطبت موسكو بموجبها 75% من ديون سوريا.[2]

ثانيا: دوافع سياسية: و تعتبر من أهم الدافع وراء السياسة الخارجية اتجاه سوريا: [3]

- حاجة روسيا في ظل رواية بوتين الثالثة لإثارة النعرات القومية لدى الشعب الروسي و في الوقت نفسه إبهار الروس بعودة الدول الكبرى بالوقوف على ابواب موسكو متوسلة حلا لأزمة دولية .
- يبدو بوتين حريصا على عدم تكرار ما يعتبره خيانة او خديعة لبلاده عندما استخدمت دول غربية قرارا لإقامة منطقة حظر جوي (قرار مجلس الأمن 1973) للتدخل عسكريا من أجل إسقاط نظام القدافي و استبعاد موسكو مما يعتبره غنائم تقاسمتها تلك الدول.
- الروس ملتزمون بموقف توافقت عليه الدول الناهضة المعروفة باسم "بريكس" هذا الموقف يقضي بضرورة إثبات حق المجموعة في المشاركة في قيادة النظام الدولي و استعادة نوع من التوازن إلى العلاقات الدولية.

---

[1])- أحمد دياب، **المرجع السابق**، ص ص.09، 10.

[2])- **المكان نفسه.**

[3])- **المكان نفسه.**

ثالثا :دوافع تحكمها المصالح الجيواستراتيجية:

تشكل سوريا بالنسبة لروسيا بعدا جيواستراتيجيا مركزيا، و تتضح معالمها كالآتي: [1]

1- تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، إذ تشكل التجارة الروسية السورية ما نسبته 20% من اجمال التجارة العربية الروسية، كما أنها تشهد تناميا إذ ارتفعت التجارة الروسية السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010 . و من ناحية اخرى تصل الاستثمارات الروسية السورية إلى حوالي 20 مليار دولار، كما ان الشركات الروسية لاسيما في القطاع الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا.

2- تشكل القاعدة البحرية ي سوريا (طرطوس) اقاعدة الوحيدة في روسيا على شواطئ البحر المتوسط.

3- تعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي، إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010، و التي بلغت 700مليون دولار، كما ان سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة 4 مليارات دولار حتى عام 2013، منها 960 مليون دولار عام 2011، و حوالي 550 مليون دولار عام 2012.

المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية الروسية في الأزمة السورية

رغم الدور الكبير الذي لعبته ومازالت تلعبه السياسة الخارجية الروسية في الأزمة السورية، فإليها يعود الفضل في إيقاف المشاريع الغربية ضد سوريا و منع أي تدخل عسكري كما حدث في ليبيا. لكن روسيا مطالبة بكسب رهانات صعبة تقف عائق امامها و امام مصالحها في سوريا.

اولا : رهان بقاء بشار الأسد:

عندما تقول روسيا و حلفاؤها انه لا حل للازمة السورية إلا الحل السياسي، فهذا يعني أولا استبعاد الحلول العسكرية الحلول العسكرية بعد أربع سنوات من الدمار و الاقتتال الدموي و ان هذا يجب أن يعني ثانيا ان المقصود ليس المعارضة وحدها و إنما أيضا قبل ذلك هذا النظام استخدم كل ما يملك من عنف و قوة للبقاء. و كانت هناك فرصة لتحييد العنف في العمل العسكري عندما توصل المعنيون روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية أساسا إلى صيغة "جنيف1" التي أساسه مرحلة انتقالية بدون "بشار الأسد" و بقاء جزء من

[1])- وليد عبد الحي، **المرجع السابق**، ص.06.

نظام. لكن المعروف أن الروس و الإيرانيين قد احبطو تلك المحاولة و أضاعوا تلك الفرصة عندما قلبوا ذلك الاتفاق رئسا على عقب و أصروا ان الأولوية هي مواجهة التنظيمات الارهابية.[1]

و يؤكد العديد من المحللين السياسيين، على أن بوتين كان من الأفضل عليه إذا اراد وقف الاقتتال و العنف في سوريا التسريع برحيل "بشار الأسد"، و أن يذهب مباشرة إلى ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية "جنيف1"، و ربما المشكلة تكمن في ان "بوتين" و معه وزير خارجيته "سيرغي لا فروف" لا يدرك انه برحيل "بشار الأسد" و رحي نظامه ان تفقد روسيا سوريا التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي منذ عام 1949 و حتى الآن بل و هو بالتأكيد أيضا ستكسب المنطقة كلها فالجميع في هذه المنطقة يريدون مصالح مشتركة مع موسكو[2]. و كانت أحزاب المعارضة قد سعت مرارا و تكرارا لطمأنة روسيا إلى مستقبلها في سوريا، و اكدت علاقات دمشق مع موسكو اقدم من علاقات البعث معها، و ان سوريا الحرة تحتاج إلى دعم روسي يساعدها على حماية استقلالها المهدد أمريكيا و اسرائيليا، لكن موسكو تجاهلت هذا كله و أصرت على رؤية الموضوع السوري المعقد من جانب ضيق جدا هي مصير "بشار الأسد".[3]

و منه روسيا في ظل مواقفها في الازمة السورية هي مطالبة بكسب رهان بقاء نظام "بشار الأسد" ، للحفاظ على أهم مصالحها الجيواستراتيجية التي ستفقدها لا محال في حالة سقوط النظام .

ثانيا: الصراع الأمريكي الروسي على سوريا:

تتقاطع المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية الروسية في العديد من المجالات و المشترك بين القوتين فيما يتعلق بسوريا، أن القوتين حريصتين على ان يكون لهما نفوذ قوي في سوريا، الدولة ذات الموقع المميز و الاستراتيجي بهدف تمكين مراكزهما الإقليمية و تحميل موازين القوى لصالح كل منهما فبالنسبة لروسيا فسوريا هي واحدة من اهم الدول في منطقة الشرق الأوسط، و سيترتب على زعزعة الاستقرار فيها عواقب وخيمة في مناطق تمتد بعيدا عن سوريا نفسها، لذلك استخدمت روسيا حق النقض

---

[1]- صالح القلاب، "سوريا....الحلول المرفوضة"، في

www.hiwarat-hurra.com/print/47390. (30/04/2015)

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- ميشيل كيلو، " رهانات صعبة: حسابات موسكو اتجاه اصراع في سوريا"، في

digital.ahram.org.eg/articles.aspsc ?serial=1725445&eid=14238 (30/04/20015)

أكثر من مرة ضد مشاريع غربية في مجلس الامن بهدف وضع حد لما تسميه "الغطرسة الغربية" خاصة بعد التدخل العسكري في ليبيا. [1]

و في الحديث عن الولايات المتحدة الامريكية فهي تربطها علاقات متوترة مع سوريا منذ ما يقارب 5 عقود، فسوريا حسب الإدارات الأمريكية المتعاقبة متورطة بدعم الإرهاب من خلال دعم حزب الله اللبناني و حركة المقاومة الفلسطينية، و أيضا بعض الجماعات الكردية مثل حزب العمل الكوردستاني التي كانت و مازالت تستهدف تركيا عضو حلف شمال الأطلسي و حليف الولايات المتحدة الأمريكية. و منه فالمحافظون الجدد و المتطرفين في الإدارة الامريكية يعتقدون أن الولايات المتحدة لديها مصلحة استراتيجية قوية في نشوء سوريا ما بعد الأسد مع حكومة معتدلة، تحترم حقوق الانسان و تتمسك بحكم القانون و منه تصبح لا تشكل تهديدا للمصالح الامنية للشرق الأوسط. [2]

وفقا للمعطيات السابقة، تسعى روسيا و تعمل بقوة على ضمان استمرار النظام السياسي في سوريا لضمان احتفاظهم بالحن المتبقي لهم قرب البحر المتوسط، بينما يعمل الأمريكيون على اسقاط النظام في دمشق و الذي يحقق لهم جملة من الأهداف. [3]

يتضح هنا تضارب كبير في المصالح و الاهداف بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيان و هو من أبرز الرهانات التي تواجهها روسيا في إطار الأزمة السورية .

ثالثا: الرهان على النفط الروسي:

يقول محللون ان استثمار شركة "سيوز نفط غاز " الروسية للاستثمار في التنقيب عن النفط و الغاز في المياه الإقليمية السورية يستند إلى رهان موسكو على بقاء النظام الحاكم، و هو لا يخلو من مغامرة سياسية قد تؤدي إلى خسائر إذا صارت الأزمة في اتجاه مغاير للرهان الروسي، و لقد صادقت الحكومة السورية

---

[1]- خيام محمد الزعبي، "جدلية الصراع الروسي الأمريكي على سوريا"، في
www.syria-news.com/dayin/mosah/rednews.php?id=9679 (30/04/2015)

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- **المكان نفسه.**

على عقد التنقيب مع شركة "سيوز نفط غاز" الروسية، لتصبح اول شركة أجنبية تحصل على حق التنقيب في المياه الاقليمية السورية، و ذلك بعد مرور ستة أشهر على توقيع العقد الأصلي . [1]

لكن هذه الصفقات في اوقت الراهن تشكل رهانا محفوفا بالمخاطر، خاصة في حالة ما انهار نظام "بشار الأسد" و سيطر الثوار، أو الحركات الجهادية (داعش، النصرة) على حقول و أبار الغاز و البترول مما سيكبد روسا خسائر مالية هائلة.

المطلب الثالث: سيناريوهات الأزمة السورية على ضوء موقف السياسة الخارجية الروسية

السيناريوهات هي عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من اتباع المسار العام لتطور الأحداث و الظواهر انطلاقا من وضعها و حالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث و الظواهر، و من ثمة يمكن القول ان السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين، اما من حيث انواع اصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة انواع: [2]

السيناريو الاتجاهي أو الخطي: و هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، أي يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي الحاضر عن المستقبل.

السيناريو الاصلاحي التفاؤلي: هذا السيناريو يركز على حدوث تغييرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة.

السيناريو التحولي الراديكالي: يتم الاعتماد على حدوث تحولات عميقة في المحيط الداخلي و الخارجي للظاهرة، و يركز على التطورات و القفزات الفجائية قد تطرا على بيئة الظاهرة.

---

[1])- "النفط السوري رهان روسي تحاصره المخاطرو الإغراءات"، **العرب**، العدد9614 (جويلية 2014)، في

www.alarab.co.uk?id=27471 (01/05/2014)

[2])- وليدة ساعو ،**المرجع السابق**، ص ص.207، 208.

أولا : الخيارات المتاحة للسياسة الخارجية الروسية في الأزمة السورية

يمكن تلمس معايير الخيارات المتاحة للسياسة الخارجية في الازمة السورية كما يلي: [1]

الخيار الأول: و يكمن في تبني استراتيجية الطرف الرابح يستحوذ على الكل، مما يستدعي تكثيف مما يستدعي تكثيف الدعم الروسي للدولة السورية سواءا بالدعم الدبلوماسي و طرح خيارات دبلوماسية للحل، و بالدعم العسكري من خلال المعدات التقليدية كالمدرعات و الذخيرة، و أيضا بالدعم البشري من خلال إمداد سوريا بقوات للمهام الخاصة و التي من شأنها تخفيف الضغط عن أعباء المهام الملقاة على عاتق القوات المسلحة السورية و تسخير جهودها على العمليات القتالية و المواجهات العسكرية. و تستدعي كذلك موازنة اهدافها مع الأهداف الإيرانية الشريك الآخر لسوريا.

الخيار الثاني: الاستجابة إلى مطلب الغرب بقبول إنشاء منطقة ساحلية تخضع لنفوذ الرئيس بشار الأسد.

الخيار الثالث: النأي بالنفس و التخلي عن سوريا و تركها تواجه مصيرها بمفرها امام حملة غربية و إقليمية منظمة.

و يمكننا من خلال هذه الخيارات للسياسة الخارجية الروسية في تعاملها ال.مة السورية استشفاف ثلاثة سيناريوهات للموقف الروسي:

- مواصلة الدعم اللامتناهي و العمل على استمرار بقاء نظام "بشار الأسد" .
- القبول بتقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ يسيطر بشار الأسد من خلالها على منطقة نفوذ تكفل الحفاظ على موطئ قدم روسيا في البحر المتوسط .
- التخلي عن سوريا و تركها في أيدي الدول الغربية هذا ما سيعجل من انهيارهاو تحولها لمسرح صراع بين الدول الكبرى و الجماعات الارهابية (داعش، النصرة.....).

ثانيا: سيناريوهات الأزمة السورية

1- السيناريو الاول: (استمرار الوضع الراهن فترة أطول):

[1]- "صلابة الموقف الروسي في الأزمة السورية"، في

www.almayadeen.net/ar/news/americas (01/05/2015)

بعد مضي أكثر من عام و نصف عام على ازمة سوريا، أكد الدكتور" معتز سلامة" أن هذا الأمر يجعل احتمال استمرارها لفترة اطول أحد الاحتمالات المرجحة (بعد مرور أربع سنوات مازالت الامور على حالها)، و يعزز ذلك أن العناصر التي أبقت الازمة عند وضعيتها الراهنة لا تزال كما هي: غياب التوافق بين المعارضة و خلافاتها البينية، و تماسك النظام حول الطائفة العلوية، ة تعارض مواقف القوى الدولية الذي حال دون التوصل إلى قرار أممي حاسم .[1]

2- السيناريو الثاني: (سقوط النظام في سوريا)

يرى هذا السيناريو ان سقوط النظام في سوريا سيكون استنادا إلى هذه المعطيات:[2]

1- إصرار المعارضة بمختلف طوائفها على استمرار الثورة حتى اسقاط النظام .

2- وضوح الاصرار الأمريكي و الأوروبي على اسقاط النظام، و إن كان الاتفاق على وسيلة الاسقاط لم يحدد بعد.

3- اصرار النظام السوري على التمسك بأولوية الحسم العسكري، و بالتالي عدم تقديم تنازلات جوهرية ترضي طموحات الثوار.

3-السيناريو الثالث: (حدوث حرب إقليمية)

تمثل الازمة السورية أحد الفروع ضمن سلسلة الأزمات و القضايا في ملف إقليمي شامل معقد و متشابك، و في إطار بنيان هندسي قائم على معادلات استراتيجية محددة، و من المرجح ان ينشا عن الاخلال باحد أعمدته او قواعده اختلال مواز في الأعمدة و لقواعد الاخرى. فثم ما يشبه حلفا استراتيجيا بين إيران و سوريا و حزب الله و الجماعات الراديكالية العربية، و انضم اخيرا العراق بقيادة حكومة "نوري المالكي"، محور هذا التحالف طائفي شيعي بالأساس، و من المتوقع إذا ما حدث إجماع على قرار دولي بالتدخل العسكري

---

[1])- معتز سلامة، "سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الازمة"، في

digital.ahram.org.og/articles.aspx?serial=1091058&eid=14143 (01/05/2015)

[2])- أكرم حسام، مروى وحيد، "الأزمة السورية و تداعياتها على العراق و دول الجوار"، في

www.baghdadcenter.net/details-145.html (01/05/2015)

ستحدث حرب إقليمية طاحنة تكون سوريا مسرحا لها، خصوصا باحتمال إقدام الأسد على مغامرة حربية تمثل معركة النهاية. [1]

[1]- معتز سلامة، **المرجع السابق**.

و كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بأن الأزمة السورية مثلت منعرجا حاسما في منطقة الشرق الأوسط لما تحمله هذه الأزمة من أخطار على الأمن الاقليمي و الدولي، و لقد اتخذت الدول مواقف متعددة بشأن هذه الازمة منادية بإيجاد حلول لهذه الأزمة و تصب معظمها في المطالبة باسقاط النظام، ما عدا الموقف الإيراني و الروسي، هذا الأخير الذي استعمل حق النقض أربع مرات ضد تمرير مشاريع غربية تتمحور حول معاقبة النظام السوري من اجل إضعافه و بالتالي سقوطه، كذلك لا ننسى الدور الروسي في إيقاف الهجمة الأمريكية على سوريا بعد أزمة استعمال نظام "بشار الأسد" للسلاح الكيمياوي.

و ما يعاب على الموقف الروسي هو عدم مراعاته للجانب الأخلاقي و الانساني، فروسيا حصرت موقفها في جانب ضيق ألا و هو استمرار النظام و هنا تظهر عدة رهانات لهذا الموقف: رهان بقاء نظام بشار الأسد، الصراع الأمريكي الروسي على سوريا، و رهان الحفاظ على النفط السوري.

و سبب هذا الموقف تحكمه دوافع تاريخية سياسية و كذا دوافع جيواستراتيجية أهمها، رغبة روسيا في الحفاظ على القاعدة البحرية في طرطوس و المطلة على البحر المتوسط .و بعد مرور أربع سنوات على اندلاع الأزمة مازالت غامضة المعطيات نظرا لتعدد الأطراف المتنازعة خصوصا بعد ظهور الجماعات الجهادية (داعش و النصرة).

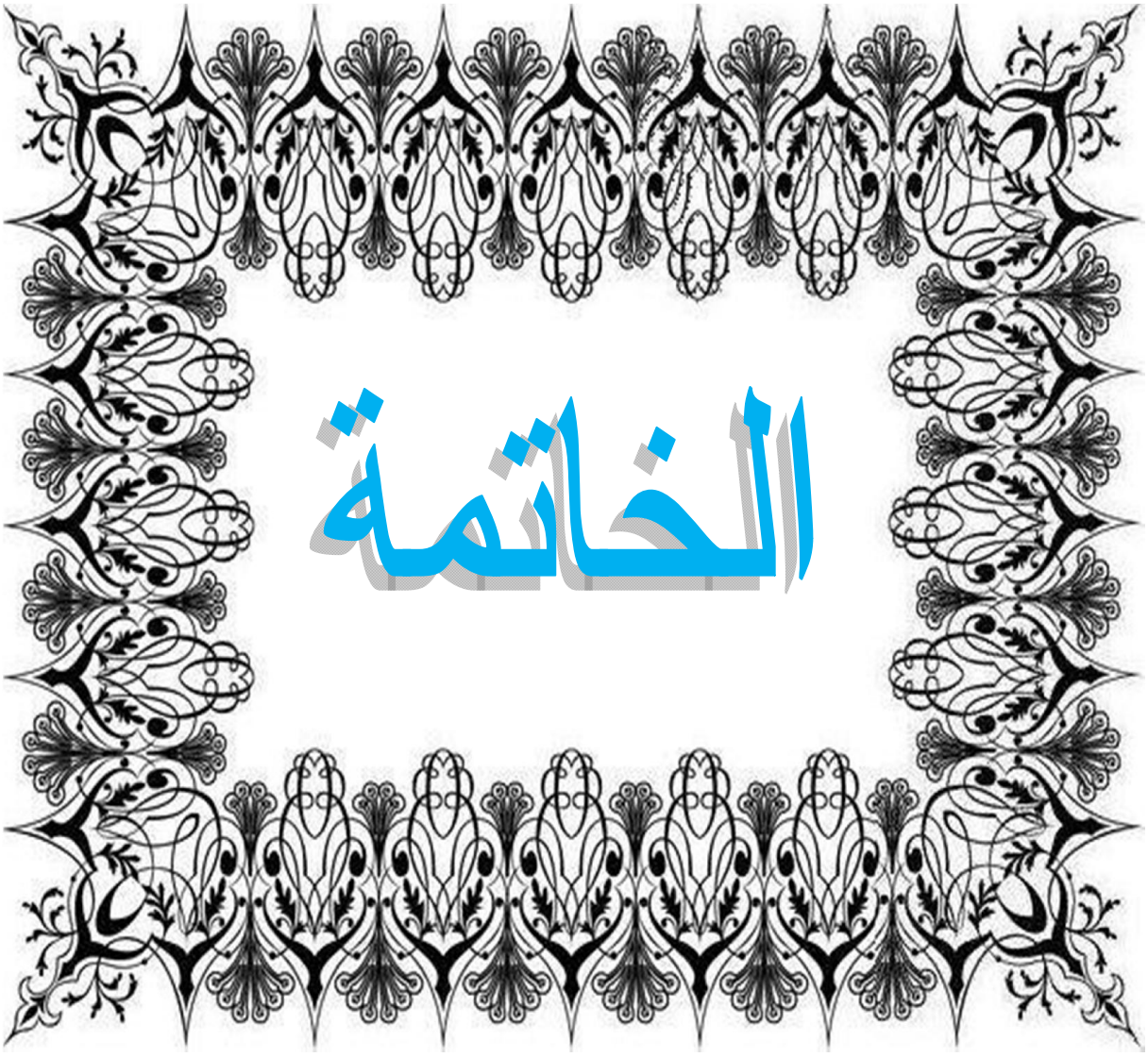
الخاتمة

تم تناول موضوع البحث الذي تمحورت اشكاليته حول السياسة الخارجية الروسية و مدى تأثير هذه السياسة على الازمة السورية.

و قد تمت معالجة هذه الاشكالية على امتداد فصول ثلاث انطلاقا من الفرضيات الواردة في مقدمة البحث، لذا سيتم في إطار هذه الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار هذه الفرضيات و ما تم التوصل إليه من نتائج.

1- **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: من خلال الدراسة تم التوصل إلى ان هناك مجموعة متنوعة من المحددات الداخلية و الخارجية تلعب دورا هاما (حتى و إن كان هناك تفاوت بين محدد و آخر) في التأثير على صناع القرار الذين يرسمون مسار السياسة الخارجية الروسية.

الفرضية الثانية: يبدو من خلال دراسة أولويات السياسة الخارجية الروسية، ان المتغير العسكري هو المتحكم الرئيسي في هذه الاولويات، فروسيا تراهن على قوتها العسكرية للعب أدوار مؤثرة على مستوى الساحة الدولية.

الفرضية الثالثة: ديكتاتورية نظام "بشار الأسد" و الذي ورث معالمه من والده، ساهم في درجة الحدة التي وصلت إليها الأزمة السورية، فالديكتاتورية التي يمارسها النظام على كل الأصعدة الامنية و الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، جعلت من المواطن السوري مقيدا خاصة في ظل تغول الأجهزة الأمنية، الأمر الذي ادى إلى درجة العنف و الدموية التي وصلت إليها الازمة، و تعدد الأطراف المتنازعة.

الفرضية الرابعة: لعبت الازمة السورية دورا فعالا في عودة روسيا بقوة إلى الساحة الدولية، فروسيا هي اللاعب الأساسي الذي أصبحت الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تطرق بابه من أجل الوصول لإيجاد تسوية عاجلة لهذه الأزمة، فروسيا استعملت أربع مرات حق الفيتو خلال أربع سنوات على اندلاع الأزمة ضد تمرير مشاريع غربية لمعاقبة النظام السوري، الذي استمر بقاءه ووجوده بفضل الدور الفعال الذي لعبته السياسة الخارجية الروسية.

2- **نتائج البحث:**

1- شهدت السياسة الخارجية الروسية تطورا كبيرا و عادت للعب ادوار مؤثرة بفضل جهود "فلاديمير بوتين" الذي ساهم بوضع أولويات جديدة لهذه السياسة تختلف عن السابق.

2- فكر ارتباط حدة الازمة السورية بديكتاتورية النظام راجع إلى عدة أسباب، فدرجة الكبت التي وصل إليها المواطن السوري نتيجة الضغط الممارس عليه من قبل النظام و اجهزته الأمنية على كل الأصعدة، ففي

الجانب الاقتصادي هناك تفضيل و تمييز للطائفة العلوية على باقي الطوائف الأخرى (غياب عدالة توزيعية)، اما من الجانب السياسي فيسيطر حزب البعث على كل مجريات الحياة السياسية داخل المجتمع السوري، و كذلك من ناحية اجتماعية و ثقافية، يحارب النظام كل مظاهر التدين و لا يمنح حرية لممارسة الشعائر الدينية خاصة ضد أبناء الطائفة السنية. و هذه العوامل المجتمعة لما انطلقت شرارة الربيع العربي، ساهمت في ولادة أزمة خطيرة فاقت كل الحدود و التصورات و تحولت بحسب آراء الكثير من المحللين إلى حرب أهلية طاحنة و هناك من يرجح ان تصبح سوريا مسرحا لحرب إقليمية .

3- تحكمت عدة دوافع في الموقف الروسي الداعم للنظام السوري، و الذي أثار الجدل بسبب عدم مراعاته للجانب الاخلاقي و الانساني، و أبرز هذه الدوافع هي الخوف الروسي من فقدان القاعدة البحرية في "طرطوس" و التي تعتبر آخر موطئ لروسيا في البحر المتوسط و تجتمع مجموعة من الرهانات امام الموقف الروسي لعل أبرزها: ضمان بقاء نظام الأسد لأنه في حالة سقوط النظام و إقامة حكومة وطنية ستكون ذات توجه غربي لا محال ستفقد روسيا معها كل مصالحها الجيواستراتيجية في سوريا. و كذلك هناك الطرف الأمريكي الذي يحاول بكل الطرق اسقاط النظام، لتقوم محله حكومة موالية للولايات المتحدة الأمريكية و تضمن مصالح إسرائيل، لذلك روسيا تقف دائما في وجه كل القرارات الغربية الموجهة ضد هذا النظام الحليف.

4- و يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات للأزمة السورية، الأول يتصور بقاء النظام السوري في ظل الدعم اللامتناهي من النظام الروسي، الثاني يتصور سقوط النظام و ذلك في ظل قبول روسيا بالمبادرات الغربية، و الاخير يتصور قيام حرب إقليمية تكون سوريا مسرحا لها، و هذا طبعا في ظل تخلي روسيا عنها نهائيا.

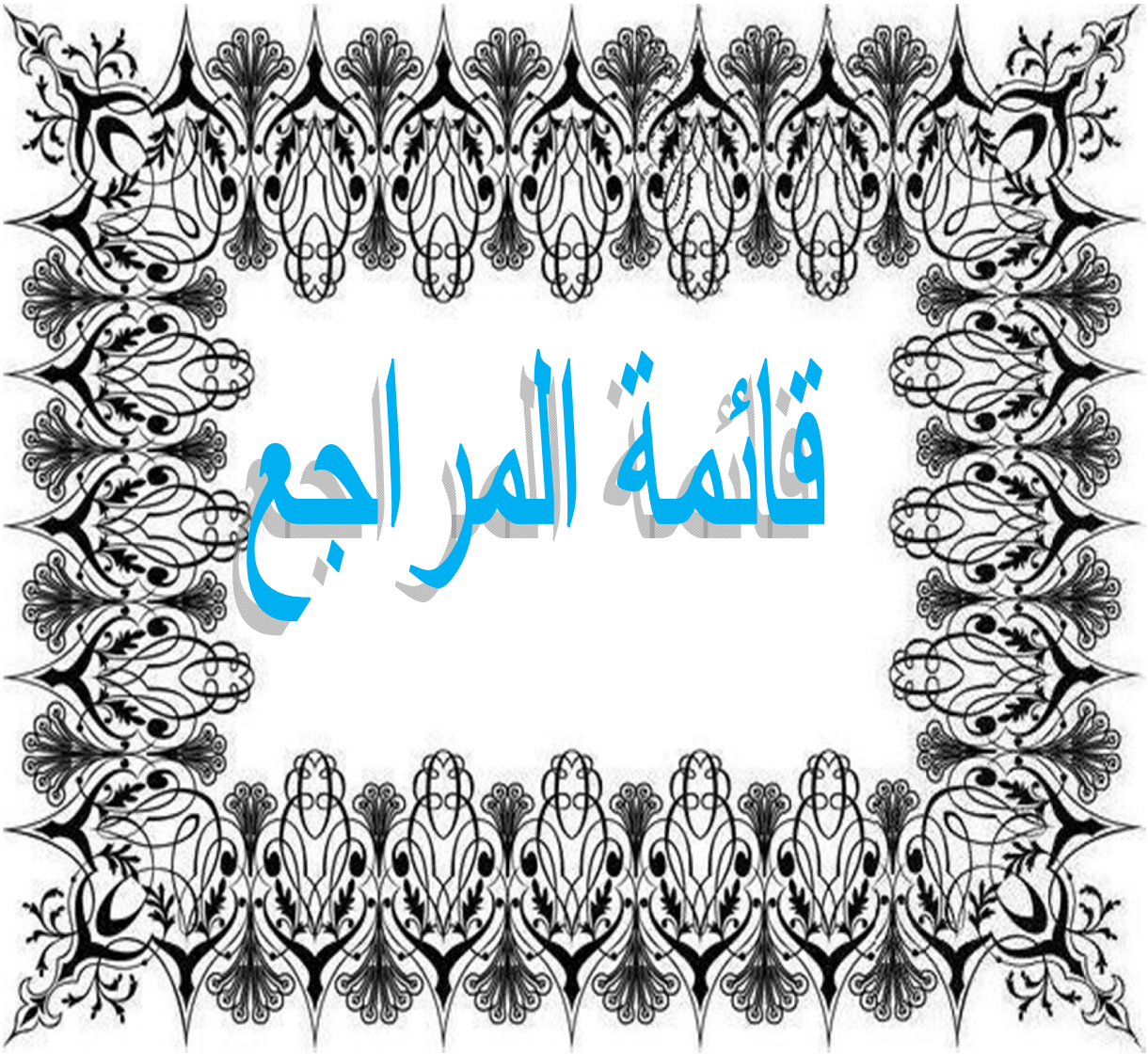
قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

أ- الموسوعات:

1- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** ، ج2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،ط2، 1993.

2- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج3. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2، 1993.

ب-الكتب:

1- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 2001.

2- أسامة عبد الرحمان، الربيع العربي و علاقته بالأمن القومي. الجيزة: هبة النيل العربية للنشر و التوزيع 2012.

3- باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**. القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 2013.

4- **الثورة السورية قصة البداية**. سوريا: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014. لمى مضر جرئ الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

5- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات** .القاهرة: دار الهدى، 2003.

6- جيمس دورتي، و روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.تر: وليد عبد الحي. الكويت: شركة كاضمة للنشر و التوزيع، 1985.

7- حامد ربيع ، **نظرية السياسة الخارجية**. مصر: مكتبة القاهرة الحديث.

8- حامد ربيع، **نظرية الدعاية الخارجية**. القاهرة: المكتبة الحديثة، 1969.

9- ربيع نصف، زكي محشي و آخرون، **الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية- الجذور التنموية للأزمة-** .سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة و المعرفة، 2013.

10- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**. مصر: دار الرواد.

11- زكي العايدي، **اخفاقات أوباما في الشرق الأوسط**. مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

12-زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**. الجزائر: دار الوسام العربي، ط1، 2011.

13-سعد توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. الأردن: دار وائل للنشر، ط1، 2000.

14-عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

15-عبد المولى هايل طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** . الأردن: دار الكندي للنشر و التوزيع، 2010.

16-عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**. بيروت: دار أمواج النشر و التوزيع، ط1، 2003.

17-علي الدين هلال، **امريكا و الوحدة العربية: 1945- 1982**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1989.

18-علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة**. المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسة، 2012.

19- علي محمد شمبش،**العلوم السياسية**. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1988.

20-عمار عزون، **ثورات العرب في القرن الحادي و العشرين**. لبنان: دار الفارابي، ط1، 2013.

21- فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية**. بغداد: مطبعة شفيق، 1975.

22-فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا السياسية. الاسكندرية، 1985.

23-فريد زكرياء، **من الثورة إلى القوة- الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**- .تر: رضا خليفة. القاهرة: شركة الأهرام للترجمة و النشر، 1990.

24-لمى مضر جرئ الأمارة، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الإتحادية و تأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط1، 2005.

25-ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**. تر: بسام شيحة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2006.

26-مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية**. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.

27-مازن اسماعيل الرمضاني، **نظريات السياسة الدولية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985.

28-محمد الحلو ة، **مبادئ العلوم السياسية**. الرياض: دار العبيكان للطباعة و النشر، ط7، 2008.

29- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. مصر: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1998.

30-محمد طه بدوي و آخرون، **العلاقات السياسية الدولية**. مصر: المكتبة المصرية، 2003.

31-مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984.

32-ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

33-نبيل موسى الجبالي، جغرافية الوطن العربي. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2012.

34-نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية- العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1998.

35- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط** . مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010.

36-وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**. الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر و الإعلام،ط1، 1994.

37-وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية و الصينية اتجاه الأزمة السورية**. مركز الجزيرة للدراسات،2012.

ج- المجلات:

1- إبراهيم نوار، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، السياسة الدولية، العدد 110،(أكتوبر 1992)، ص.23.

2- أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الاوسط"، مجلة العرب، العدد 1588 (أكتوبر2013)، ص.09- 11.

3- أحمد عبد الحليم، "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة"، السياسة الدولية، العدد147، (جانفي2002)،ص ص198، 199..
4- بطرس بطرس غالي، "السياسات الخارجية للدول الكبرى"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18،(سبتمبر1992)، ص. 26.
5- جورج فريدمان، "مبدأ ميدفيديف و الاستراتيجية الأمريكية"، المستقبل العربي، العدد356،(أكتوبر2008)، ص ص. 127، 128، 510.
6- جيفري مانكوف، "روسيا و الغرب نظرة أبعد مدى" ، الثقافة العالمية، العدد 148،(جوان 2008)، ص ص.67، 68.
7- سعد الحمداني، "العلاقات الروسية الإيرانية2003-2010"، مجلة السياسة الدولية، العدد21(2012)،ص.26.
8- سوسن حسين ،"روسيا في حالة تشنج"، السياسة الدولية، العدد 113،(جويلية 1993)، ص 229.
9- علي الدين هلال، "الأمن القوم العربي: دراسة في الأصول"، شؤون عربية، العدد 35،(1984)، ص.19.
10- علي الدين هلال، "مفهوم الاسترتيجية في العلوم الاجتماعية"، الفكر الاستراتيجي العربي،(أفريل 1982)، ص ص.07- 28.
11- علي حسين باكير، "حقيقة الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، مجلة البيان، العدد312،(جويلية 2013).
12- فريدمان، "مبدأ ميدفيديف و الاستراتيجية الأمريكية"، المستقبل العربي(2008)، ص ص. 127، 128، 510.
13- محمد سعيد أبو عامود، "تحولات السياسة الأمريكية اتجاه إيران و تركيا و روسيا"، السياسة الدولية، العدد 147،(جانفي 2002)، ص. 75.
14- وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20،(2008)، ص ص.22-29 .

د- الجرائد:

1- سفيان صخري، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، **جريدة اليوم الجزائرية**، عدد 2774، مارس2007.

2- محمد الخليفي، "تركيا و الربيع العربي: التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، **صحيفة القدس، 12مارس2013**.

3- محمد خالد، "الفيتو الروسي الصيني يعرقل رحلة الملف السوري إلى المحكمة الدولية"، **صحيفة العرب**، العدد9565 ، (ماي 2014)، ص. 04.

هـ-المذكرات:

1- حبيبة زلاقي، "تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010.

2- رابح زغوني، "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة ،كلية الحقوق، 2008.

3- زهير بوعمامة، "سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الامن في أوربا ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2008.

4- عادل عباسي، "السياسة الروسية اتجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة- فرصها و قيودها- "، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007.

5- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، "الاستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط: 2000- 2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2012.

6- لخضر حبيطة، " السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية(2002- 2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012.

7- لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام،2008.

8- ملاح سعيد، "تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2005.

9- نورهان الشيخ، "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفياتي 1985- 1991، و الجمهورية الروسية 1991- 1996"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة القاهرة، 2000.

10- وليدة ساعو، "الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيواستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية- دراسة حالة سوريا- "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014.

و- المحاضرات:

1- محند برقوق، "محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية"، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009/2008.

2- نسرين نموشي، "محاضرات في مقياس الدبلوماسية". قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، السنة الجامعية.

ي- المواقع الالكترونية:

1- مؤيد، "الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي"، في

http://www.fcdrs.com/magazem/431.html (21/03/2015)

2- محمد بن شاهين، "الطابع الخارجي للسياسة الخارجية"، في

ahmedwahben.com/aforum/viewtopic.php ?f=12&t=28499

(11/03/2015)

3- الجغرافيا السياسية، في

4- الحدود الدولية، الموسوعة العربية،

www.arab-ency.com (21/03/2015)

5- عبد الحكيم سليمان وادي،" الدولة و انواع الحدود"، في

pulpit.alwatanvoice.com/content/print/290793.html (21/03/2015)

6- حمدي رجب،" الحدود الساسية و النظريات الاستراتيجية"،في

www.mltaka.net/forums/multaka24571 (21/03/2015)

www.qalqilia.edu.ps/political:htm (27/03/2015)

7- أشواق عباس، "السياسة الخارجية"، **الحوار المتمدن**، العدد 1291(أوت/2005)، في

www.alhewar.org

8- لويس حبيقة، "ترسيم الحدود من السياسة إلى الاقتصاد"، في

(www.al-moharer.net/moh239/hobika239b.htm (21/03/2015)

9- عبد المولى هايل طشطوش، "العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة"، في

www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3090.html (11/03/2015)

10- مبروك بوطقوقة، "تايلور و المفهوم العالمي للثقافة"، في

(24/3/2015)

www.aranthropos.com/%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%B1-%

11- يونس زكور، "الجماعات و القوى الضاغطة ماهيتها و حدود وظيفتها في الحقل السياسي"،

www.ahewar.org./debat/show.art.asp?aid=91386(23/03/2015)

12- جاسم محمد باقر، "الايديولوجيا و السلطة السياسية"، في

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50612 (25/03/2015)

13- محمد أحمد علي مفتي، "إدراك صانعي القرار لمواقف السياسة الخارجية"، في

. www.alukah.net/culture/0/64168(27/03/2015)

14- محمود حواس، "الرأي العام"، في

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51145(21/03/2015)

15- ستيفن وولت، "العلاقات الولية: عالم واحد ، نظريات متعددة"، في

http://www.geocites.com/adelzeggagh//R(27/03/2015)

16- خالد ممدوح العزي، "فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة و القوية" ،في

www.asharqalarabi.org.uk (21/03/2015)

17- بيانات اقتصادية"، في

www.moqatel.com (21/03/2015)

18- أحمد ابراهيم محمود، "العقيدة العسكرية الروسية: التحولات و الدوافع"، في
ahram.org.eg (27/03/2015)

19- جوناثان ماسترز، "كم تبلغ قوة الجيش الروسي"، في
www.noonpost.net (27/03/2015)

20- "دروس أزمة 1998 المالية في روسيا"،في
arabicrt.com/news/33305- (19/03/2015)

21- صابر آيت عبد السلام، "التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية للحرب الباردة"، في
Internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post-3335.html
(17/03/2015)

22- السيد ولد آباه، "الرؤية الاستراتيجية الروسية و المسألة الشرقية"، في
www.asharqalarabi.org.uk (27/03/2015)

23- عدنان كامل صلاح، "حكايات استخباراتية امريكية، روسية إيرانية"،
http://www.al-madina.com/node/258367 (21/05/2015)

24- سعود كابلي، "نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية"، في
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25 (21/03/2015)

25- أحمد علو، "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، **مجلة الجيش** ، العدد 263 (ماي 2007)، في
www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?14388 (23/03/2015).

26- طه عبد الواحد، " العلاقات الأمريكية الروسية في خطابات بوتين"، في
http://www.anour.com/index.php?option=com,content&task=view&id=4574&Itemid=33(25/03/2015)

27- عودت ناجي الحمداني، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية"، في
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=407844 (02/04/2015)

28- محمد هزاع، "إيران من الحلم الفارسي إلى المشروع النووي"، في
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1726588&eid=1188
(05/04/2015)

29- محمد طلعت، "العلاقات التركية الروسية....مجالات التقارب و قضايا الخلاف"، في

rouyaturkiyyah.com (05/04/2015)

30- خليل حسين، "السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينيات"، في

drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post-845-html (11/04/2015)

31- محمد محمود السيد، "أبعاد الصعود الروسي"، في

www.ahewar.org/debat/prixt.art.asp?t=o&aid=290615&ac=1.

(02/04/2015)

32- "العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية"، في

www.**hakikanews.com/?p=6344** (02/04/2015)

33- "لمحة عن ديميتري ميدفيديف"، **المجلة** (جويلية2006)، في

arb.majalla.com/2009/07/article554488/%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7.(05/04/2015)

34- كمال مساعد، "روسيا في عقيدتها العسكرية الجديدة"، **الجيش**(ماي 2010)، في

www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?24882#.vs-ubcG1Fdc (12/04/2015)

35- سامي عمارة، "ميدفيديف" يودع الكرملين باعترافات حزينة"، في

www.ahram.org.eg/archive/journalist-reporteres/news/146427.aspx

(12/04/2015)

36- "اكتشف سوريا"، في (26/04/2015) **www.discover-syria.com/bank/81**

37- "جغرافية سوريا: الموقع الجغرافي للجمهورية العربية السورية"، في

www.shababsy.org/vb/showthread.php/5123J%D8%AC%D8%BA%DB%B1%D8%A7%D9%81%D90%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

(26/04/2015)

38- غازي التوبة، "الثورة السورية: الأسباب و التطورات"، في

www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-abhath-10-07-12.htm

(26/04/2015)

39- عبد القادر نعناع، "الدور الوظيفي للدولة و المجتمع(3)"، في **falsharq.com**

(26/04/2013)

40- مجاهد ديرانية، "الثورة السورية في أربع سنوات"، في

http://www.alsouriq.net/content/ (28/04/2015)

41- علاء الدين الخطيب، "الثورة السورية و المصالح الدولية – 3- إيران"،في

www.infosalam.com/home/revolution/revolution3/ (29/04/2015)

42- يزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا"،في

carnegie-mec.org/publications/?fa=47151 (27/04/2015)

43- مصطفى عبد العزيز مرسي، "موقف روسيا من الأزمة السورية: الخلفيات و الدوافع"، في

www.escssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftid=/feature.Topic/Moustafa-Abdel-AZiZ-Morsi/ (29/04/2015)

44- "مشروع القرارالفرنسي و الفيتو الصيني الروسي ردود الفعل حولهما"، في

www.asharqalarabi.org.uk (29/04/2015)

45- "المرة الثالثة خلال تسعة أشهر تستخدم فيها روسيا و الصين الفيتو ضد أي قرار يدين سوريا"، في

www.vitopress.com/news/view/90 (29/04/2015)

46- أحمد الحباسي، "صفعة الفيتو، قراءة سياسية"، في

www.mepanorama.net/452269/ (29/004/2015)

47- صالح القلاب، "سوريا....الحلول المرفوضة"، في

www.hiwarat-hurra.com/print/47390. (30/04/2015)

48- ميشيل كيلو، " رهانات صعبة: حسابات موسكو اتجاه اصراع في سوريا"، في

digital.ahram.org.eg/articles.aspsc ?serial=1725445&eid=14238

(30/04/20015)

49- خيام محمد الزعبي، "جدلية الصراع الروسي الأمريكي على سوريا"، في

www.syria-news.com/dayin/mosah/rednews.php?id=9679

(30/04/2015)

50- "النفط السوري رهان روسي تحاصره المخاطرو الإغراءات"، **العرب**، العدد9614 (جويلية 2014)، في

www.alarab.co.uk?id=27471 (01/05/2014)

51- "صلابة الموقف الروسي في الأزمة السورية"، في

www.almayadeen.net/ar/news/americas (01/05/2015)

52- معتز سلامة، "سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الازمة"، في

digital.ahram.org.og/articles.aspx?serial=1091058&eid=14143

(01/05/2015)

53- أكرم حسام، مروى وحيد، "الأزمة السورية و تداعياتها على العراق و دول الجوار"، في

www.baghdadcenter.net/details-145.html (01/05/2015)

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ- باللغة الفرنسية:

A- livres

1. Marcel Prelot, **Science Politique**.Paris : P.U.F, 1967.

B- Magazines

1- Boniface, **L'année Stratégique 2006 :Analyse Des Enjeux Internationaux** .Paris : Editoin Dalloz,2006.

2- Jean Radvanyi," La Russie En Quête De New Deal", **Le Monde Diplomatique**, (Mars 2000),p p.01- 05

ب-باللغة الانجليزية:

1- James N.Rosenau, **International Politics And Foreign Policy**(New York : The Free Press,1969), P.261.

K.Holsti," National Role Conception In The Study Of Foreign Policy" , **International Studies Quarterly**, 14 (1970),Pp.245,246.

2- The Government Of The Russian Federation", **The Constituation Of The Russian Federation**, Chpter6, Article 110-117, 2001

3- Sofiane Sekhri," The Role Approach As A Foreign Policy In Third World Countries, **African Journal Of Political Science And International Relations**", 10(October 2009),Pp.423-432

.

الفهرس

الفـهرس الـعام

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ- هـ
الفصل الأول: مدخل نظري لدراسة السياسة الخارجية	1- 37
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....	01
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية	01
المطلب الثاني: السياسة الخارجية و مفاهيم ذات الصلة.....	05
أولا: السياسة الخارجية و الاستراتيجية.....	05
ثانيا: السياسة الخارجية و الدبلوماسية.....	06
ثالثا: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.....	07
المطلب الثالث: أبعاد السياسة الخارجية.....	08
1- وحدوية السياسة الخارجية.....	08
2- الطابع الرسمي.....	08
3- علنية السياسة الخارجية	09
4- الطابع الاختياري.....	09
5- الطابع الهدفي	09
6- الطابع الخارجي للسياسة الخارجية.....	10
7- الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية.....	11
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.....	15
المطلب الأول: العوامل المادية.....	15
1-العامل الجغرافي.....	15
2-الموارد الأولية.....	18
3-العامل السكاني.....	19
4-العامل العسكري.....	19
المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية.....	14
1 -.الطابع القومي.....	20
2- الرأي العام....	22

3- الأحزاب السياسية	23
4-جماعات الضغط.....	24
المطلب الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية.....	25
1-الرأي العام الدولي..........	25
2-المنظمات الدولية..........	26
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.....	27
المطلب الأول: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية.....	27
المطلب الثاني: نظرية النظم.....	29
المطلب الثالث: الواقعية الجديدة كمقترب لتحليل السياسة الخارجية...	31
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الروسية	38- 73
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية.....	38
المطلب الأول: المحددات الداخلية.....	38
أولا: المحددات المادية.....	38
ثانيا: المحددات الانسانية.....	45
المطلب الثاني: المحددات الخارجية.....	56
أولا: تراجع الاديولوجيا في العلاقات الدولية.....	57
ثانيا: العلاقات الأمريكية الروسية.....	57
ثالثا: المتغير الاقليمي.....	61
المبحث الثاني: أولويات السياسة الخارجية الروسية.....	63
المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة	63
المطلب الثاني: أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين	66
أولا: فترة العهدة الأولى(2000-2004).....	66
ثانيا: فترة العهدة الثانية(2004-2008).....	67
ثالثا: العهدة الحالية	68
المطلب الثالث: أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهدة ميدفيديف(2008-2012).....	70

الفصل الثالث: **الأزمة السورية في ظل توجهات السياسة الخارجية الروسية**	**74– 98**
المبحث الأول: قراءة في الأزمة السورية (الأسباب، المراحل، المواقف الدولية و الإقليمية).....	**74**
المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية لجمهورية سوريا العربية.....	**74**
المطلب الثاني: أسباب الأزمة السورية.....	**78**
أولا: الأسباب السياسية	**78**
ثانيا: الأسباب الاقتصادية.....	**80**
ثالثا: أسباب اجتماعية و ثقافية.....	**81**
المطلب الثالث: مراحل تطور الأزمة السورية.....	**82**
أولا: السنة الأولى (2011).....	**82**
ثانيا: السنة الثانية (2012).....	**83**
ثالثا: السنة الثالثة (2013).....	**84**
رابعا: السنة الرابعة (2014).....	**84**
المطلب الرابع: المواقف الدولية الاقليمية من الأزمة السورية.....	**85**
أولا– المواقف الاقليمية	**85**
1–الموقف الإيراني	**85**
2–الموقف التركي.....	**85**
ثانيا: المواقف الدولية	**86**
1–الموقف الروسي.....	**86**
2–الموقف الصيني.....	**86**
3–الموقف الأمريكي.....	**87**
4–الموقف الأوروبي.....	**87**
المبحث الثاني: أبعاد الموقف الروسي من الأزمة السورية و أفاقه المستقبلية (الدوافع و الرهانات).....	**87**
المطلب الأول: دوافع الموقف الروسي من الأزمة السورية.....	**88**
أولا: دوافع تحكمها العلاقات التاريخية.....	**89**
ثانيا: دوافع سياسية.....	**90**

ثالثا: دوافع تحكمها المصالح الجيواستراتيجية.....	91
المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية الروسية في الأزمة السورية	91
أولا: رهان بقاء نظام بشار الأسد.....	91
ثانيا: الصراع الأمريكي الروسي على سوريا.....	92
ثالثا: الرهان على النفط السوري.....	93
المطلب الثالث: سناريوهات الأزمة السورية على ضوء موقف السياسة الخارجية الروسية.....	94
أولا: الخيارات المتاحة للسياسة الخارجية الروسية في الأزمة السورية...	95
ثانيا: سيناريوهات الأزمة السورية.....	95
الخاتمة.....	99
قائمة المراجع.....	101
الفهرس.....	113

ملخص الدراسة:

تمحورت هذه الدراسة حول اشكالية "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية"، و حول أبعاد الدور الروسي في هذه الأزمة. فروسيا لعبت و لا تزال تلعب الدور البارز في هذه الازمة، بحيث رجحت كفة النظام السوري بقيادة "بشار الأسد" ضد الثوار و الحركات الجهادية، من خلال تقديم الدعم الدبلوماسي و السياسي و العسكري. و هذا راجع لكون مصالحها مرتبطة بديمومة هذا النظام، و ما يعاب على الموقف الروسي عدم مراعاته للجانب الأخلاقي و الانساني. ووقفت روسيا في وجه القرارات الغربية الموجهة ضد النظام السوري و استعملت حق الفيتو 4 مرات و لعل أشهرها استعمالها حق الفيتو ضد المشروع الفرنسي المنادي بتمرير جرائم نظام "الأسد" إلى محكمة الجنايات الدولية ، هذا الأخير الذي يعتبر ديكتاتوريته السبب الرئيسي لاندلاع هذه الأزمة و تطورها إلى ما عليه الوضع الآن.

Résumer d’étude:

Cette étude était concentrais sur la problématique de la politique russe étrangers envers la crise syrienne et envers les proportion du rôle russe dans cette crise.

Russe a jouer et encore joue un rôle éminent dans cette crise, d’une façon à fournier la fianage du système syrien avec le proscenestisme du "Bechar El Assad" contre les militant par donnez le support diplomatique et politique aussi militaire, et sa est due que ses intérêts sont attachent avec la durabilité de se système, le côte russe n’était pas a la hauteur concernent le côte humaine et professionnel. elle était toujours contre les décisions étrangère vers la Syrie et elle a utilise le droit de viteau 4 fois, peut être la plus célèbre c’était contre le projet français qui a demandé de prendre les crime du EL Assad vers la tribunal pénal international ce dernier qui est considéré comme un dictateur a cause du l’éclat de cette crise et le niveau ou a était développé vers l’état actuel.